Document:	IFAD12/3/R.2
Agenda:	4
Date:	25 September 2020
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

التعافي، إعادة البناء، الصمود

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ronald Hartman
مدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2610 5459 06 39+
رقم الهاتف المحمول: 7665 684 331 39+
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Leon Williams
كبير موظفي الشراكات، تعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2809 5459 06 39+
رقم الهاتف المحمول: 5759 783 366 39+
البريد الإلكتروني: l.williams@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق – الدورة الثالثة
روما، 19-21 أكتوبر/تشرين الأول 2020

للموافقة

المحتويات

ملاحظة حول مسودة التقرير **iii**

موجز تنفيذي **iv**

مقدمة **1**

أولا- السياق **3**

ثانيا- التوجهات الاستراتيجية وفرضية القيمة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق **9**

ثالثا- أثر أعمق وأوسع من خلال التجديد الثاني عشر للموارد - عدم ترك أحد خلف الركب **12**

ألف- أثر أعمق من خلال التعميم المعزز 13

باء- تركيز استراتيجي على الهشاشة والصمود 16

جيم- إيلاء أولوية موارد الصندوق الأساسية للبلدان الأشد فقراً وتقديم الدعم أيضاً لسكان الريف الفقراء في الأماكن الأخرى 19

دال- الاستمرار في تعزيز أثر الصندوق من خلال الشراكات الاستراتيجية 22

رابعا- تفعيل البرامج القطرية التحويلية **25**

ألف- دعم التعافي، وإعادة البناء، والصمود من خلال الإدارة المعززة للحافظة 26

باء- النتائج الموسعة النطاق والمستدامة من أجل أثر دائم 32

جيم- مجموعة أدوات قطرية موسعة للاستجابة للاحتياجات المتطورة لسكان الريف الفقراء 35

خامسا- التغيير المؤسسي التحويلي **38**

سادسا- الإطار المالي التحويلي للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق **42**

ألف- السيناريوهات المالية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأثرها 44

سابعا- الإبلاغ عن النتائج والتقدم المحرز خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق **53**

ثامنا- ترتيبات استعراض منتصف الفترة للتجديد الثاني عشر للموارد وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد **54**

تاسعا- التوصية **55**

الملاحق

الملحق الأول - مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

الملحق الثاني - إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق 2022-2024

الملحق الثالث - معدلات الخصم لقروض الشركاء الميسّرة في الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر للموارد

الملحق الرابع – أسعار الصرف لفترة التجديد الثاني عشر للموارد

الملحق الخامس – [موجز للمناقشات بشأن التخرج/الانتقال]

الملحق السادس – [برنامج تمويل القطاع الخاص]

الملحق السابع – [برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +]

الملحق الثامن – [مشروع قرار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق]

الملحق التاسع – [المبادئ التوجيهية للتعهدات وتعهدات مساهمات الدول الأعضاء في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق]

الأطر، الأشكال، والجداول

الأطر

الإطار 1: أثر جائحة كوفيد-19 على برامج الصندوق وكيفية استجابة الصندوق
الإطار 2: لماذا الصندوق؟
الإطار 3: الدروس المستفادة في تعزيز نهج الصندوق إزاء الهشاشة
الإطار 4: إحداث تحول في انخراط الصندوق في منطقة الساحل
الإطار 5: برنامج الصمود الريفي
الإطار 6: تخصيص الموارد في التجديد الثاني عشر للموارد
الإطار 7: مشاركة الصندوق في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
الإطار 8: النُهج البرامجية المتعددة المراحل
الإطار 9: القياس المناسب لحجم مشروعات الصندوق
الإطار 10: زيادة الكفاءة – خطة عمل من أجل نتائج أسرع
الإطار 11: أولويات تسخير الابتكار من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في فترة التجديد الثاني عشر للموارد وما بعدها
الإطار 12: بناء الصمود وجعل الآثار مستدامة مع مرور الوقت
الإطار 13: برنامج المنح التحفيزية في الصندوق

الأشكال

الشكل 1: نظرية التغيير لفترة التجديد الثاني عشر للموارد
الشكل 2: الأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 على الفقر في العالم
الشكل 3: التوزيع الإقليمي لأثر جائحة كوفيد-19 على مستويات الفقر
الشكل 4: الدور الفريد للصندوق في هيكلية المعونة الدولية
الشكل 5: نظرية التغيير في الصندوق من أجل الانخراط السياساتي
الشكل 6: تعزيز وقياس الانخراط السياساتي كمسار لتوسيع النطاق في فترة التجديد الثاني عشر للموارد
الشكل 7: البرامج القطرية في فترة التجديد الثاني عشر للموارد - الملاءمة والتكامل
الشكل 8: وجود موظفي الصندوق في الميدان مقابل المقر: 2014-2024
الشكل 9: التغيير المؤسسي: المساهمة في نموذج عمل التجديد الثاني عشر للموارد
الشكل 10: معدل كفاءة الصندوق 2016-2019
الشكل 11: تكوين برنامج القروض والمِنح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد
الشكل 12: سيناريوهات برنامج القروض والمِنح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق حسب فئة الدخل
الشكل 13: سيناريوهات التجديد الثاني عشر للموارد: المخصصات النسبية حسب فئة الدخل والمبالغ المطلقة للمخصصات المقدمة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا

الجداول

الجدول 1: سيناريوهات تجديد الموارد وبرنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد
الجدول 2: سيناريوهات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأثره
الجدول 3: توزيع أثر التجديد الثاني عشر للموارد حسب السيناريو كعدد الأشخاص الذين زاد دخلهم
الجدول 4: أثر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

ملاحظة حول مسودة التقرير

تمثّل مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المعروضة على الدورة الثالثة لهيئة المشاورات موجزا أوليا للوثائق، والعروض، والمناقشات التي أجرتها الهيئة. ويتضمن التقرير مسودة لمصفوفة الالتزامات، والإجراءات القابلة للرصد لفترة التجديد الثاني عشر للموارد، وتحديثا لوضع تنفيذ التزامات التجديد الحادي عشر للموارد. وستتضمن النسخة النهائية من التقرير، والتي ستُعرض على الدورة النهائية لهيئة المشاورات، التحديثات الناتجة عن الدورة الثالثة وعن المناقشات الإضافية مع الدول الأعضاء.

وبعد انعقاد الدورة النهائية لهيئة المشاورات، ستتم إضافة جدول بالتعهدات المستلمة في تلك الدورة وسيتم تحديث الجدول المذكور بصورة منتظمة حتى موعد انعقاد الدور الرابعة والأربعين لمجلس المحافظين في فبراير/شباط 2021.

موجز تنفيذي

1- تنعقد هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في لحظة ذات أهمية خاصة: لم يتبق سوى 10 سنوات على موعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتهدد آثار الصدمات القاسية – بما في ذلك الزيادة في تقلب المناخ والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة التي سببتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) – بتقويض ما أُحرز من تقدم نحو القضاء على الفقر والجوع. وتتحمل المجتمعات الريفية عواقب ذلك بصورة غير متناسبة. وبات من الواضح أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون الاستثمار في سكان الريف.

2- ويكثّف الصندوق جهوده لمواجهة هذا التحدي. ويعتبر التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بمثابة تطور لنموذج عمل الصندوق نحو حزمة مالية وبرامجية توجهها السياسات وتتسم بشمولية أكبر وتدعم التغيير المنهجي من أجل سكان الريف. ويركّز الصندوق بصورة شاملة على النتائج التي يتم إحداثها على أرض الواقع. ويستند هذا التطور إلى منصة الإصلاحات المالية والمؤسسية التي تم إدخالها مؤخرا، كما أنه يتطلب الاستخدام الكامل لكافة الأدوات المتاحة للصندوق من أجل تحقيق النتائج وتوسيع نطاق الأثر. وهو يشتمل على تركيز أدق على احتياجات السكان المهمشين تاريخيا وعلى دوافع الهشاشة. ويسعى هذا التطور إلى تعزيز دور الصندوق ضمن هيكلية المعونة الدولية، بالإضافة إلى الاستعانة بالشراكات الاستراتيجية لرفد الانخراط مع الحكومات.

3- وفي سياق يتزايد فيه انعدام اليقين والأزمات على الصعيد العالمي، من شأن التوجهات المتخذة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن تضع المؤسسة على المسار الصحيح نحو مضاعفة أثرها بحلول عام 2030، وذلك عبر رفعها كل عام من مستوى دخل 40 مليون ريفي من امرأة ورجل، بالتوازي مع زيادة الكفاءة، والاستدامة، وتعزيز القيمة مقابل المال.

4- ويرد فيما يلي موجز للرسائل العشر الرئيسية الصادرة عن هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، علاوة على الاتفاقات الرئيسية حول الأهداف الخاصة بزيادة تمويل الصندوق ونتائجه وأثره خلال الفترة 2022-2024.

الرسالة الرئيسية 1: يؤدي الصندوق، بصفته المنظمة الإنمائية العالمية المتخصصة الوحيدة المكرسة لتحويل الاقتصادات الريفية، دورا حاسما في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2، واللذين لا يمكن تحقيقهما دون التركيز على فقراء الريف.

5- إن الجوع آخذ في الازدياد: تشير تقديرات آخر تقرير عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020 إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بلغ حوالي 750 مليون شخص في عام 2019، وترتبط معظم هذه الزيادة بالهشاشة، وتقلب المناخ وظواهره المتطرفة، والتراجع الاقتصادي. ويتركّز الفقر المدقع بصورة متزايدة في عدد محدود من البلدان منخفضة الدخل وضمن جيوب في البلدان متوسطة الدخل. وفي كافة البلدان، ينتشر انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع بصورة أكبر بين سكان الريف الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة. ويمثّل سكان الريف حوالي ثلاثة أرباع أشد سكان العالم فقرا وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي.

6- وتسببت جائحة كوفيد-19 في أكبر صدمة اقتصادية شهدها العالم منذ عقود، ويمكن أن تؤدي إلى "عقد ضائع" للبلدان النامية. ففي عام 2020 وحده، يهدد أثر هذه الجائحة بدفع 100 مليون شخص إضافي نحو الفقر المدقع وزيادة العدد الإجمالي لمن يعانون من نقص التغذية في العالم بما يصل إلى 132 مليون شخص. وقد كشفت هذه الجائحة عن نقاط ضعف في النظم الغذائية، بما في ذلك من خلال انقطاع سلاسل التوريد. ويشهد هذا

الوضع تفاقما نتيجة ارتفاع مستوى الهشاشة والتزايد السريع في الصدمات المرتبطة بالمناخ، والتي تتسم بشدة آثارها على سكان الريف الفقراء والمهمشين من ذوي القدرة المحدودة على الاستجابة.

7- ويعد الاستثمار المتزايد والمستدام في سكان الريف مطلوبا من أجل تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2 والوفاء بوعد خطة عام 2030 للتنمية المستدامة "بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب". وباعتباره المنظمة الإنمائية العالمية المتخصصة الوحيدة والصندوق المكرس حصريا لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية والنظم الغذائية، يؤدي الصندوق دورا محوريا في ضمان وصول التمويل الإنمائي العالمي - والموارد الخاصة بالبلدان النامية - إلى فقراء الريف. ومن خلال نهج شمولي، تستهدف استثمارات الصندوق أولويات متعددة، وتساعد المجتمعات الريفية الفقيرة على التكيف مع الصدمات المناخية المتزايدة وعلى إدارة الموارد الطبيعية. وتعمل هذه الاستثمارات أيضا على تحسين التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات، والنهوض بالحالة التغذوية لسكان الريف، وتهيئة الفرص لصالح شباب الريف. ويعتبر الصندوق رائدا في الهيكلية الدولية للزراعة والتنمية الريفية، وهو يرفد تدخلات الجهات الأخرى العاملة في المجال الزراعي والريفي، ويسد فجوة عبر خدمته لأولئك الذين لا يمكن الوصول إليهم بصورة أخرى.

الرسالة الرئيسية 2: في مواجهة جائحة كوفيد-19 وغيرها من التحديات العالمية الملحة، يجب على الصندوق مضاعفة أثره وتعميقه.

8- تسلط الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19، إلى جانب الصدمات المناخية والاجتماعية والاقتصادية التي يزداد تواترها، الضوء على الحاجة إلى زيادة الاستثمار المالي في التعافي وإعادة البناء والصمود. ويجب على هذه الزيادة في الاستثمار أن تنظر بشكل عاجل إلى ما هو أبعد من المساعدة الطارئة بغية التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المتفاقمة والمترتبة على أفقر سكان العالم وأشدهم ضعفا. ومن المتوقع أن يشهد الطلب على المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما في القطاع الريفي، زيادة كبيرة نتيجة الجائحة الحالية، فيما تشير التوقعات إلى اتساع فجوة التمويل اللازم لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2، مع الحاجة إلى ما يقدر بحوالي 160 مليار دولار أمريكي سنويا خلال العقد القادم من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 وحده.

9- والصندوق على أهبة الاستعداد للمساهمة بصورة أكبر في بناء قدرة المجتمعات الريفية على الصمود وتعزيز النظم الغذائية، مع تركيزه على حماية سبل العيش والمكاسب الإنمائية. وبناء على الطلب الكبير من دوله الأعضاء، توفّر استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-19 دعما ماليا وتقنيا ومعرفيا وسياساتيا بالغ الأهمية من أجل حماية سبل عيش المجموعات التي يستهدفها. وقد أظهر ذلك أهمية الصندوق في ضمان قدرة فقراء الريف على الصمود.

10- وتدعو البيئة العالمية المحفوفة بالتحديات إلى زيادة كبيرة في الجهود الساعية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية. ويمكن للصندوق، عبر توسيع أثره وتعميقه، أن يؤدي دورا رئيسيا في هذه الجهود. وفي الوقت الراهن، تمكّن عمليات الصندوق 20 مليون شخص من رفع مستوى دخولهم بنسبة 20 في المائة على الأقل سنويا. غير أنه يمكن للصندوق، بدعم من دوله الأعضاء، أن يضاعف هذا الأثر بحلول عام 2030، ليصل بذلك إلى 40 مليون شخص سنويا، وأن يعمقه بصورة كبيرة. ويعني تعميق الأثر رفع مستوى الطموح الخاص بمواضيع التعميم في الصندوق؛ واستهداف أشد سكان الريف فقرا وضعفا، بمن فيهم الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والتركيز على أشد البلدان فقرا والأوضاع الهشة؛ وضمان حصول كل مستفيد على تحسينات أكبر وأكثر استدامة على مستوى الإنتاج، والدخل، والتغذية، والقدرة على الصمود. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة أثر الصندوق بصورة تدريجية على مدى دورات تجديد الموارد الثلاث المقبلة، مع تحديد هدف يتمثل في زيادة مستوى دخل نحو 27 مليون شخص سنويا خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وسيتطلب ذلك تنويع الموارد بصورة أكبر، وتعزيز التركيز على التغيير المنهجي، والعمل مع طائفة أوسع من الشركاء.

11- ولتحقيق أثر أوسع وأعمق وزيادة مساهمات الصندوق في أهداف التنمية المستدامة إلى أقصى حد ممكن، يسعى نموذج عمل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى تقديم حزمة مالية وبرامجية، توجهها السياسات وتتسم بشمولية أكبر وتعمل بطريقة تآزرية من أجل تعزيز التغيير المنهجي. وينطوي ذلك على تعزيز النهج البرامجي للصندوق على المستوى القطري، بالتزامن مع تعزيز قدرته على تجميع التمويل ونشره باستخدام أدوات مختلفة.

الرسالة الرئيسية 3: يؤدي الصندوق دورا قياديا في ضمان وصول التمويل العالمي للمناخ إلى صغار المنتجين وسكان الريف الفقراء، وإحداث تركيزه على التمايز بين الجنسين، والتغذية، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، لأثر أعمق.

12- سيشغل تعميم الصندوق للمواضيع ذات الأولوية موقعا مركزيا في نهجه البرامجي القطري خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، كما سيعمق ذلك من الأثر المستدام للصندوق. وسيتم أيضا بذل الجهود لتعزيز السياسة التي بدأت في التجديد الحادي عشر للموارد والتي ترمي إلى تقوية الروابط بين مواضيع التعميم المتمثلة في البيئة وتغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب والتغذية.

13- ويرتبط المناخ بصورة وثيقة بالزراعة. وتهدد زيادة تقلب المناخ حياة وسبل عيش سكان الريف الذي يعتمدون، في غالبيتهم، على الموارد الطبيعية. ومع استهداف الصندوق القوي لأشد الناس فقرا، ولا سيما صغار المنتجين، في المناطق التي يصعب الوصول إليها، يشغل الصندوق موقعا فريدا لضمان حصول المجتمعات الريفية على ما تحتاج إليه من دعم وتمويل للتكيف مع التهديدات التي يفرضها تغيّر المناخ. وفي الوقت نفسه، غالبا ما يكون سكان الريف حماة للموارد الطبيعية، وبالتالي؛ تتيح الاستثمارات في سبل عيشهم فرصا للتخفيف من آثار تغيّر المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي.

14- وخلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيتم توسيع الجهود المبذولة لمعالجة قضايا البيئة والمناخ وتيسير الشمول الاجتماعي. كما سيتم تعزيز التركيز على تمويل المناخ في مشروعات الصندوق الاستثمارية وزيادة هدف تمويل المناخ ليشكّل 35 في المائة من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيسمح البرنامج الجديد للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + بتوجيه الموارد المستهدفة نحو بناء قدرة صغار المنتجين في البلدان الأقل دخلا على الصمود في وجه تغيّر المناخ. وسيزيد الصندوق من الشراكات مع أدوات تمويل المناخ من قبيل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف لتكملة استثمارات الصندوق الأخرى. كما سيقوم الصندوق بتضمين اعتبارات التنوع البيولوجي في عملياته كجزء من تقديره البيئي والمناخي، ومساعدة صغار المنتجين على الاستفادة من التنوع البيولوجي من أجل تحقيق مكاسب إنمائية (مثل تحسين مستوى التغذية)، وذلك بالتزامن مع المساهمة في جهود الحفظ العالمية.

15- وسيواصل الصندوق تعزيز الشمول الاجتماعي من خلال استثماراته، مع التركيز على التغيير التحويلي لصالح المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتغذية، والشباب وعمالتهم، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيضمن الصندوق إحداث 35 في المائة من المشروعات التي يمولها لأثر على صعيد التحوّل الجنساني عند التصميم، والتصدي للأسباب الجذرية لأوجه انعدام المساواة. كما سيواصل الصندوق قياس أثره على الحالة التغذوية لسكان الريف على المستوى المؤسسي، وسيكثف تركيزه على شباب الريف، مع ضمان إيلاء 60 في المائة من المشروعات الاستثمارية الجديدة الأولوية للشباب وعمالتهم بشكل واضح. وسيقوم الصندوق بتحديث سياسته بشأن الاستهداف، وتجديد استراتيجيته الخاصة بالشعوب الأصلية وضمان إدراج ما لا يقل عن 10 مشروعات جديدة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد للشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة ذات أولوية. وسيبدأ الصندوق بإدماج الاستهداف الصريح للأشخاص ذوي الإعاقة في حافظته، وذلك عبر وضع استراتيجية لتحديد أولويات التدخلات

وإرشادها، علاوة على ضمان إدماج ما لا يقل عن خمسة مشروعات يتم تصميمها خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد للأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية.

الرسالة الرئيسية 4: سيعزز الصندوق تركيزه على معالجة دوافع الهشاشة.

16- تشير التقديرات إلى أن 80 في المائة من الفقراء المدقعين في العالم سيعيشون في أوضاع هشة بحلول عام 2030. وتؤثر الأوضاع الهشة بصورة غير متناسبة على أشد الأشخاص والمجتمعات هشاشة، بما في ذلك النساء والفتيات، كما أنها تعد دافعا رئيسيا للهجرة والأزمات الإنسانية. ويمكن أن تؤدي هذه الأوضاع إلى عواقب وخيمة على الإنتاج الزراعي وسبل العيش، حيث يفقد السكان إمكانية الوصول إلى الموارد اللازمة للإنتاج.

17- ويشغل الصندوق مكانة خاصة على صعيد الأوضاع الهشة، إذ أنه يرفد جهود الإغاثة مع التركيز على تعافي سكان الريف وقدرتهم على الصمود، وهو يساعد بذلك على حماية سبل عيشهم واستعادتها. وتعتمد مجالات تركيزه الخاصة على خبرته في ضمان توفير الدعم لصغار المنتجين من أجل التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، والتطرق للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز المؤسسات الريفية، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية.

18- وتحتاج قدرة الصندوق على التصدي للأسباب الكامنة وراء الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات إلى التشذيب خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وسيستنير ذلك باستعراض الانخراط في الأوضاع الهشة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، وذلك بالاستناد إلى الدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجية الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة والبرنامج الخاص بالبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، مع السعي إلى تحسين أداء الصندوق على صعيد بناء القدرة على الصمود، والحد من الاحتياجات الإنسانية، والانخراط الفعال في الأوضاع المتأثرة بالنزاعات. وتشمل مجالات العمل ذات الأولوية التوسع في استخدام تقديرات الهشاشة في السياقات الهشة، علاوة على الاستعانة بالأدوات القائمة والجديدة من أجل التكيف مع احتياجات البلدان التي تعاني من أوضاع هشة. وسيتم تصميم التدخلات لتلائم الظروف المحددة في البلدان والأقاليم الهشة والمنكوبة بالنزاعات، كما سيتم تطوير مبادرات لتعزيز الانخراط في منطقة الساحل والقرن الأفريقي بهدف زيادة الموارد وتعزيز التعاون مع الشركاء. وخلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيضمن الصندوق كذلك مواصلة تخصيص ما لا يقل عن 25 في المائة من الموارد الأساسية لأشد الأوضاع هشاشة.

الرسالة الرئيسية 5: ستركز الاستثمارات من خلال الموارد الأساسية للصندوق على أشد البلدان فقرا.

19- بما يتماشى مع مهمة الصندوق الخاصة والمتمثلة في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، يجب أن تواصل موارد الصندوق بإعطاء الأولوية لأشد السكان فقرا. وخلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، [سيتم تكريس 100 في المائة من الموارد الأساسية للصندوق، والتي تتيح للصندوق تقديم التمويل بالشروط الأكثر تيسيرية، من أجل تلبية احتياجات أشد البلدان فقرا - البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا]. وبما يتماشى مع أهميتها الحاسمة كدول أعضاء في الصندوق وشركاء إنمائيين، ولتوسيع نطاق الفوائد لصالح فقراء الريف، [ستتلقى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من 11 إلى 20 في المائة من برنامج القروض والمنح في الصندوق من خلال وصولها إلى الموارد المقترضة].

20- وخلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيتم تعديل النهج الخاص بتخصيص التمويل من أجل دعم الاحتياجات الإنمائية للبلدان بشكل أفضل. وفي حين أن تخصيص الموارد الأساسية سيظل خاضعا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، [فإن الوصول إلى الموارد المقترضة سيخضع لآلية جديدة للوصول إلى الموارد المقترضة]. وسيضمن الجمع بين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية

تخصيص الموارد المقترضة توفير دعم متنوع للاحتياجات المتغيرة للبلدان. كما سيواصل الصندوق ضمان تخصيص 50 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا، بما في ذلك 45 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء.

الرسالة الرئيسية 6: سيدعم انخراط الصندوق بشكل أقوى في مجال السياسات والشراكات الاستراتيجية جهوده الرامية إلى توسيع الأثر وتعميقه.

21- يمكن أن توفر الزراعة، في حالة وجود السياسات والاستثمارات الملائمة، مبلغا إضافيا يعادل 2 تريليون دولار أمريكي لصالح النمو الريفي. ويمكن لجزء كبير من هذا النمو أن يعود بالفائدة على صغار المنتجين في البلدان النامية. وللاستفادة من الفرص التي توفرها الزراعة، يجب تحويل القطاع كي يتسم عمله بالاستدامة ويضمن قدرة صغار المنتجين على الوصول إلى الأسواق وتحقيق النجاح والربح مع التوفير في الوقت ذاته للأمن الغذائي والتغذوي. ويؤدي الصندوق دورا رئيسيا في ذلك.

22- وتشكّل الشراكات الاستراتيجية - تلك المتوائمة مع تحقيق النتائج الإنمائية - أساس كافة جهود الصندوق، وتمكّنه من تحقيق الأثر التحفيزي. ويبدأ نهج الشراكة الذي يتبعه الصندوق بمواءمة برامجه القطرية مع الأولويات الوطنية بصورة وثيقة، الأمر الذي يتطلب شراكات قوية مع الحكومات ومع الجهات الفاعلة الإنمائية القطرية الأخرى، بما في ذلك الجهات الفاعلة الأخرى متعددة الأطراف والثنائية وغير الحكومية.

23- ويؤدي الصندوق دورا حاسما في تجميع التمويل الإنمائي لصالح الزراعة والتنمية الريفية، وقد أثبتت شراكاته الاستراتيجية القطرية أهميتها في حشد التمويل المشترك الذي يوفر تمويلا إضافيا لصالح المجموعة التي يستهدفها الصندوق. وعلى الرغم من قيود التمويل الإنمائي العالمي، سيواصل الصندوق التركيز على حشد التمويل المشترك بغية توسيع الأثر لصالح فقراء الريف، مع الحفاظ على هدف تمويل مشترك قدره 1.4:1 لفترة التجديد الثاني عشر للموارد.

24- ويستفيد الصندوق أيضا من توليد المعرفة وتقاسمها، والابتكار والانخراط في مجال السياسات المعزز على المستويين العالمي والقطري من خلال إرساء الشراكات مع طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة الاستراتيجية. ويشمل ذلك منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية، بالإضافة إلى منظمات المزارعين، والتي يجمعها بالصندوق تاريخ طويل من الدعوة المشتركة والانخراط في مجال السياسات، والجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص، والتي يمكن للصندوق الآن إرساء شراكات مباشرة معها من خلال مجموعة من الأدوات. وسيتم أيضا تعميم نهج الصندوق الخاص بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عبر الحافظة كأداة رئيسية خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، مع تفصيل نُهج حديثة ضمن استراتيجية جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الرسالة الرئيسية 7: ستشكل البرامج القطرية التحويلية الأداة الأساسية لتحقيق النتائج لصالح فقراء الريف في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

25- خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيعزز الصندوق دعمه للبلدان في التصدي لأكثر تحدياتها إلحاحا فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، والفقر الريفي، وتغيّر المناخ والهشاشة. وسيستدعي ذلك تعزيز حضوره على المستوى القطري، وتقديم برامج مصممة بصورة مخصصة لمساعدة البلدان على تحقيق أولوياتها الإنمائية، والاستجابة لاحتياجات وفرص محددة.

26- وسوف يستند هذا النهج البرامجي المصمم بصورة مخصصة على تطبيق ممارسات إدارية أكثر تكيفية تركّز على التعلم والتي تستجيب وتتطور وفقا لما ينشأ من مخاطر أو صدمات يمكن أن تقوض الأهداف الإنمائية ونتائجها. ولتعظيم الأثر لصالح المستفيدين، سيعمل الصندوق كذلك على تحسين إدارة الحافظة، وإعطاء أولوية العمل للمجالات التي تباطئ فيها التقدم، ولا سيما من خلال التركيز على الكفاءة على مستوى المشروع، والرصد والتقييم على مستوى المشروع، واستدامة الفوائد، كما سيضع خطط عمل تحدد مسار التحسينات في كل المجالات.

27- وسيركّز الصندوق أيضا على المجالات التي يمكن أن تحدث أثرا تحفيزيا في فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وعلى سبيل المثال، سيزيد التركيز على الانخراط في مجال السياسات كوسيلة لتعزيز التغيير المنهجي لصالح المجموعات التي يستهدفها الصندوق، وتيسير الابتكارات وإدماجها في النهج والتكنولوجيات عبر الحافظة. وبصورة عملية، سيتحرى الصندوق الأساليب والأدوات من أجل توسيع نطاق الانخراط في مجال السياسات وتجميع البيانات على مستوى النواتج فيما يخص السياسات على مستوى البرامج القطرية. كما سيضع نموذجا تشغيليا ومبادئ توجيهية للابتكار، وسيضمن تحديد 50 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية التي ستتم المصادقة عليها خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد للفرص الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وإدماج خمسة مشروعات على الأقل لنُهج زراعية رقمية.

28- وفي حين أن تحقيق النتائج على أرض الواقع لا يزال يتم في المقام الأول عبر برنامج القروض والمنح، إلا أن هناك حاجة إلى أموال إضافية كبيرة لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2 والاحتياجات المتطورة للدول الأعضاء. ولهذا السبب، يعمل الصندوق على زيادة موارده الأساسية من أجل حشد التمويل الإضافي والقدرات لدعم أهدافه الإنمائية خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وسيوفر برنامج تمويل القطاع الخاص أداة جديدة لتحفيز التمويل الخاص للمشروعات الريفية الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك مع التركيز على توليد فرص العمل لصالح الشباب والنساء، والعمل بصورة مباشرة مع مجموعة جديدة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسيعمل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +[1] على تعزيز قدرة الصندوق على توجيه التمويل الإضافي الحاسم للمناخ إلى صغار المنتجين، الأمر الذي سيسمح للصندوق باستكمال برنامج القروض والمنح من خلال تدخلات إضافية عالية الأثر. وستوفر إعادة تركيز برنامج المنح العادية في الصندوق تمويلا تحفيزيا وتكميليا للأنشطة غير الإقراضية التي تخلق بيئة تمكينية مواتية لتوسيع النطاق، بما في ذلك من خلال الانخراط في مجال السياسات، والمعرفة والشراكات. وستُعرض سياسة جديدة للتمويل بالمنح على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها قبل بدء فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

الرسالة الرئيسية 8: سيتم تنفيذ البرامج القطرية التحويلية من خلال القدرات المؤسسية المعززة والتمويل الملائم.

29- سيركّز التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على توطيد التغييرات المؤسسية الأخيرة بغية تعزيز تحقيق النتائج التحويلية وضمان القدرات المناسبة لتقديم الخدمات، والمنتجات، والخبرات التي تتطلبها الدول الأعضاء. وبصورة عملية، سوف يوسع الصندوق من مستوى اللامركزية فيه إلى حوالي 45 في المائة كتدبير ضروري لتحسين التنفيذ على المستوى القطري، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين معدل الكفاءة فيه. كما سيعزز خبرته التقنية، ويضمن حفاظه على موقع الشريك المفضل لتحقيق التميّز في مجال الزراعة والتنمية الريفية. وأخيرا، سيستمر الصندوق في بذل جهوده لمنع أعمال التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لها، بما في ذلك عبر وضع خطط عمل للصندوق كل عامين، بما يتماشى مع الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

الرسالة الرئيسية 9: سيعمل الصندوق على توطيد إصلاحاته المالية لمواصلة تعزيز هيكليته المالية وتعظيم مستوى التمويل المقدم لجميع الزبائن.

30- ستدخل الإصلاحات المالية الأخيرة - بما في ذلك إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، وسياسة كفاية رأس المال، وسياسة السيولة، ونهج الموارد المتاحة لعقد الالتزامات وإطار إدارة الأصول والخصوم، إلى جانب

[1] يعتبر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + إحدى الركائز الرئيسية الثلاث التي تشكّل برنامج الصمود الريفي، وهو برنامج عالمي شامل سيركز على التخفيف من دوافع تغيّر المناخ التي تسبب انعدام الأمن الغذائي والهجرة غير النظامية وتدهور الأراضي. ويتألف برنامج الصمود الريفي من: برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +؛ ومبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في أفريقيا، ودعم الصندوق الأخضر للمناخ لمبادرة الجدار الأخضر الكبير.

إطار الاقتراض المتكامل، حيز النفاذ بشكل كامل خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وهي تشكل الأساس لهيكلية مالية مؤسسية أكثر شمولا وإطار للمخاطر موجهين نحو كل من الحفاظ على الاستدامة المالية على الأجل الطويل والمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التمويل الإنمائي المستدام للمقترضين.

31- وكما كان الحال في الدورات السابقة لتجديد الموارد، ستبقى الموارد الأساسية للتجديد بمثابة حجر الأساس لتمويل الصندوق: إذ أن موارد التجديد وحدها هي التي تسمح للصندوق بتمويل أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية والتي تقع في صميم مهمته. وخلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيؤدي الاقتراض دورا أكبر بغية زيادة التمويل المتاح لجميع البلدان المؤهلة وتوسيع أثر الاستثمارات. ويتطلب تحقيق المستويات المستهدفة لبرنامج القروض والمنح مصادر تمويل متنوعة ودعم الدول الأعضاء للاقتراض السيادي. ويعتبر إطار الاقتراض المتكامل أساسيا لتوسيع قاعدة المقرضين في الصندوق وأدوات الاقتراض المتاحة له.

الرسالة الرئيسية 10: إن الصندوق مستعد لتكثيف أثره في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، ولكن يتطلب ذلك المزيد من الدعم المالي من الدول الأعضاء فيه.

32- تتطلب زيادة الأثر وسد فجوة التمويل للقضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع زيادة الموارد المالية. ولكي يفي الصندوق بمهمته ويزيد مساهمته في أهداف التنمية المستدامة، من الضروري توفر مزيج من مساهمات أعلى في تجديد الموارد الأساسية، وزيادة الموارد الحالية من خلال الاقتراض، والتمويل الإضافي من المبادرات المواضيعية مثل تمويل المناخ، والدعم من الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات.

33- وتمثل المساهمات الأساسية في تجديد الموارد أساس هذه الجهود. ويمكن لتحقيق أعلى سيناريوهين لتجديد الموارد - السيناريو دال (1.55 مليار دولار أمريكي) والسيناريو هاء (1.75 مليار دولار أمريكي) – فقط أن يسمح للصندوق بالحفاظ على مستوى مساعدته لأشد البلدان فقرا ومديونية. وتعد المساهمات الإضافية التي تقدمها الدول الأعضاء لبرنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + ذات دور حاسم من أجل توسيع نطاق وصول الصندوق وأثره. ويتوافق السيناريو هاء فقط، إلى جانب مساهمات قوية في برنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، مع الهدف المتمثل في مضاعفة أثر الصندوق بحلول عام 2030. ويعد هذا الجهد المشترك القوي ضروريا لتعظيم الدعم المقدم إلى فقراء الريف الذين يخدمهم تمويل الصندوق وللمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

مقدمة

1- تجتمع الدول الأعضاء في الصندوق كل ثلاث سنوات لاستعراض أدائه والاتفاق على التوجهات والأولويات الاستراتيجية المستقبلية وتجديد موارده المالية. وتُعرف هذه العملية باسم المشاورات الخاصة بتجديد الموارد.

2- وفي دورته الثالثة والأربعين في فبراير/شباط 2020، أنشأ مجلس محافظي الصندوق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وطلب مجلس المحافظين من هيئة المشاورات عرض تقرير عن نتائج مداولاتها على دورته الرابعة والأربعين في فبراير/شباط 2021. **[وقد اجتمع ممثلو الدول الأعضاء في الصندوق أربع مرات خلال عام 2020 لإجراء المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وقد وضعت هيئة المشاورات اللمسات الأخيرة على هذا التقرير وصادقت عليه بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول 2020]**.

3- واعترف أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد بالمساهمة الفريدة والحاسمة التي يقدمها الصندوق لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من خلال تركيزه القوي على تعزيز التحول الريفي وتمكين سكان الريف الذين يعانون من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي. وأشاروا إلى أن استثمارات الصندوق تُحدث أثرا بوصولها خلال عام 2020 إلى 132 مليون مستفيد، وتوليدها لزيادة سنوية في الإنتاج تُقدر بحوالي 15 مليون منتج على نطاق صغير، وتحقيقها لزيادة ملموسة في مستوى دخل 20 مليون رجل وامرأة ريفيين.[2]

4- ومع بقاء 10 سنوات على حلول موعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم الاتفاق على ضرورة أن يطمح الصندوق إلى مضاعفة أثره بحلول عام 2030، مع زيادة الكفاءة والاستدامة لتعزيز القيمة مقابل المال. وهذا يعني وضع الصندوق على مسار يضمن أن ترفع استثماراته، بحلول عام 2030، مستوى دخل 40 مليون شخص من سكان الريف كل سنة. ويتطلب ذلك أن يكون التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق قويا على النحو المبين في السيناريوهات المالية الواردة في القسم السادس من هذا التقرير.

5- واعترف أعضاء هيئة المشاورات بالخطوات الهامة التي اتخذها الصندوق في السنوات الأخيرة ليتطور من منظمة ينصب أغلب تركيزها على المشروعات إلى منظمة توفر لدولها الأعضاء دعما شاملا ومفصلا بصورة مخصوصة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي، وتحويل النظم الغذائية بحيث تغدو شمولية، ومنتجة، وقادرة على الصمود، ومستدامة. ويتم التعبير عن هذا التطور في نموذج العمل المقترح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد، والذي يهدف إلى تقديم حزمة برامجية ومالية توجهها السياسات وتتسم بشمولية أكبر وتعزز التغيير المنهجي.

6- وتوضّح نظرية التغيير المبينة في الشكل 1 تنظيم نموذج العمل المقترح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد وأهدافه. وسيحافظ الصندوق على المستوى الأعلى - المستوى 1 - على طموحه المتمثل في المساهمة بشكل كبير في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2 ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل تلك التي تركّز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمناخ والعدالة. وفي المستوى الثاني، يركّز الأثر الإنمائي للصندوق فيما يخص خطة عام 2030 على توسيع الأثر وتعميقه، وتسريع الإيصال وبناء القدرة على الصمود.

7- وفي الركيزة الثالثة الخاصة بالنتائج التشغيلية، يعطي التجديد الثاني عشر للموارد الأولوية للبرامج القطرية التحويلية. ويتوخى ذلك تفاعلا أوثق مع مجموعة من العملاء، ونهجا أعمق للتعميم، وقائمة أوسع من الحلول، بما في ذلك إدخال أدوات ابتكارية جديدة للتمويل من قبيل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات

[2] الصندوق: تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2020.

الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص. ولضمان أن يشغل الصندوق موقعا يسمح له بدعم البرامج القطرية التحويلية، ستتواصل الجهود لتعزيز التحول المؤسسي (العاملون، والعمليات، والنظم)، والتحول المالي (ضمان الاستدامة المالية وزيادة الموارد المتاحة لأشد البلدان فقرا إلى أقصى حد) من أجل تيسير تعميق الأثر ومضاعفته.

الشكل 1: نظرية التغيير لفترة التجديد الثاني عشر للموارد

8- ويستند نموذج عمل التجديد الثاني عشر للموارد إلى مبدأين رئيسيين لضمان أثر أكبر وأعمق ودعم التعافي وإعادة البناء والصمود لدى سكان الريف الفقراء والضعفاء. ويتمثل المبدأ الأول **بالقرب**. وسيشمل ذلك رفع نسبة اللامركزية لدى الموظفين من 32 في المائة إلى ما يصل إلى 45 في المائة بانتقالهم إلى المراكز شبه الإقليمية والمكاتب القطرية المستقلة للصندوق. أما المبدأ الثاني، والذي ييسره القرب، فيكمن في الحاجة إلى أن يعتمد الصندوق "**نهج تكيفي**" في عمله الإنمائي. وتركّز نُهج الإدارة التكيفية على القدرة على التعلم، والاستجابة، والتكيف.

9- وأعضاء هيئة المشاورات واثقون من قدرة الصندوق على تحقيق هذه الأهداف الطموحة بالاستناد إلى سجله القوي في إيصال النتائج. وفي الوقت الحاضر، تعود عمليات الصندوق بالفائدة على حوالي 132 مليون شخص من سكان الريف. ويساعد الصندوق سنويا أكثر من 20 مليون شخص من سكان الريف الفقراء على زيادة مستوى دخلهم بنسبة 20 في المائة على الأقل من خلال تحسين إنتاجيتهم، وأمنهم الغذائي، وتغذيتهم، فضلا عن قدرتهم على الصمود في وجه تغيّر المناخ. ونظرا لموقعه كصندوق إنمائي مكرس حصريا لخدمة أشد سكان الريف فقرا وضعفا، جمع الصندوق كمّا فريدا من التجارب والخبرات في بناء القدرة الصمود، وإتاحة الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وإيصال الأثر في الأماكن النائية جغرافيا، والتي نادرا ما تصل إليها الوكالات الأخرى.

10- ويوجز هذا التقرير استنتاجات عملية المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ويعكس التوجيهات التي قدمتها لدوله الأعضاء. ويتألف التقرير من الأقسام التالية: (1) السياق العام لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ (2) الميزة النسبية للصندوق؛ (3) و(4) العناصر الرئيسية لنموذج العمل التشغيلي لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ (5) الإطار المؤسسي المتفق عليه؛ (6) الإطار المالي المتفق عليه؛ (7) إطار إدارة نتائج التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ومصفوفة

الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد؛ (8) الترتيبات الخاصة باستعراض منتصف المدة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

أولا- السياق

11- **أدى ما شهدته السنوات الأخيرة من تباطؤ اقتصادي ونزاعات وصدمات متعلقة بالمناخ إلى انتكاس العمل الرامي إلى القضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030.** وقد تم إحراز تقدم كبير في الحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في العقود الأخيرة، غير أن هذا الاتجاه بدأ ينعكس منذ بضع سنوات.[3] وتشير تقديرات تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020 إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بلغ حوالي 750 مليون شخص في عام 2019، في حين ارتفع عدد الجياع بنحو 60 مليون شخص في عام 2019 بالمقارنة مع عام 2014.[4] وطرأ الجزء الأكبر من هذه الزيادة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وهو مرتبط بالهشاشة، وتقلب المناخ والظواهر المناخية المتطرفة، والتراجع الاقتصادي. كما يتركز الفقر المدقع بصورة متزايدة في عدد من البلدان منخفضة الدخل (ما يزيد بصورة طفيفة عن 30 بلدا)، وفي جيوب الفقر المدقع في البلدان متوسطة الدخل.

12- **ويتعرض التقدم لتهديد إضافي نتيجة ظهور جائحة كوفيد-19.** فمن المرجح أن تستمر الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذه الصدمة الأخيرة، وما يترتب عليها من قيود كبيرة على الحركة، على المدى المتوسط، مع عواقب وخيمة على السكان الأشد فقرا وهؤلاء الذين يصعُب الوصول إليهم. كما أنه من المرجح أن يعاني سكان الريف الذين يعيشون في مناطق بعيدة عن متناول تدخلات الحكومة بصورة أكبر، وهم يمثلون بالأصل نسبة مفرطة ضمن أفقر الفئات السكانية.

13- **ويعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على زيادة الاستثمار واستدامته في المناطق الريفية حيث يتركز الفقر المدقع والجوع.** ويشكّل سكان الريف ما يقرب من ثلاثة أرباع أفقر سكان العالم وأشدهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وفي جميع البلدان، ينتشر انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع بشكل أكبر بين أشد الفئات السكانية ضعفا في المناطق الريفية (بما في ذلك النساء، والشباب، والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة).

الأثر الناشئ عن جائحة كوفيد-19

14- **سببت جائحة كوفيد-19 أكبر صدمة اقتصادية عالمية تحدث منذ عقود.** وتشير آخر تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن جائحة كوفيد-19 والقيود المرتبطة بها قد أدخلت بالفعل العديد من البلدان في ركود عميق.[5] ومع توقع تسجيل أكثر من 90 في المائة من الاقتصادات النامية في عام 2020 لنمو سالب في نصيب الفرد من الدخل، ستكون التداعيات حادة بشكل خاص على أشد السكان فقرا وضعفا الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع.[6] ويشير صندوق النقد الدولي إلى أنه "من دون مساعدة، تخاطر البلدان النامية منخفضة الدخل بعقد ضائع من الزمن" نتيجة للصدمات المتعددة التي سببتها الجائحة.[7]

---

[3] تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2017.

[4] تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020.

[5] تقرير رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو/حزيران 2020: https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects

[6] صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو/حزيران 2020

[7] صندوق النقد الدولي https://blogs.imf.org/2020/08/27/covid-19-without-help-low-income-developing-countries-risk-a-lost-decade/

15- **ومن المرجح أن يشهد الفقر في العالم زيادة كبيرة.** فتشير تقديرات البنك الدولي أن آثار الجائحة يمكن أن تدفع 100 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع (انظر الشكل 2)،[8] ويُرجح أن يكون 39 مليون شخص منهم في أفريقيا جنوب الصحراء و42 مليون شخص في جنوب آسيا (انظر الشكل 3). وتدعو هذه التقديرات إلى القلق بشكل خاص في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية والهند ونيجيريا – وهي ثلاثة بلدان تضم مجتمعة أكثر من ثلث فقراء العالم، وينفذ الصندوق فيها برامج قطرية كبيرة.

الشكل 2: الأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 على الفقر في العالم

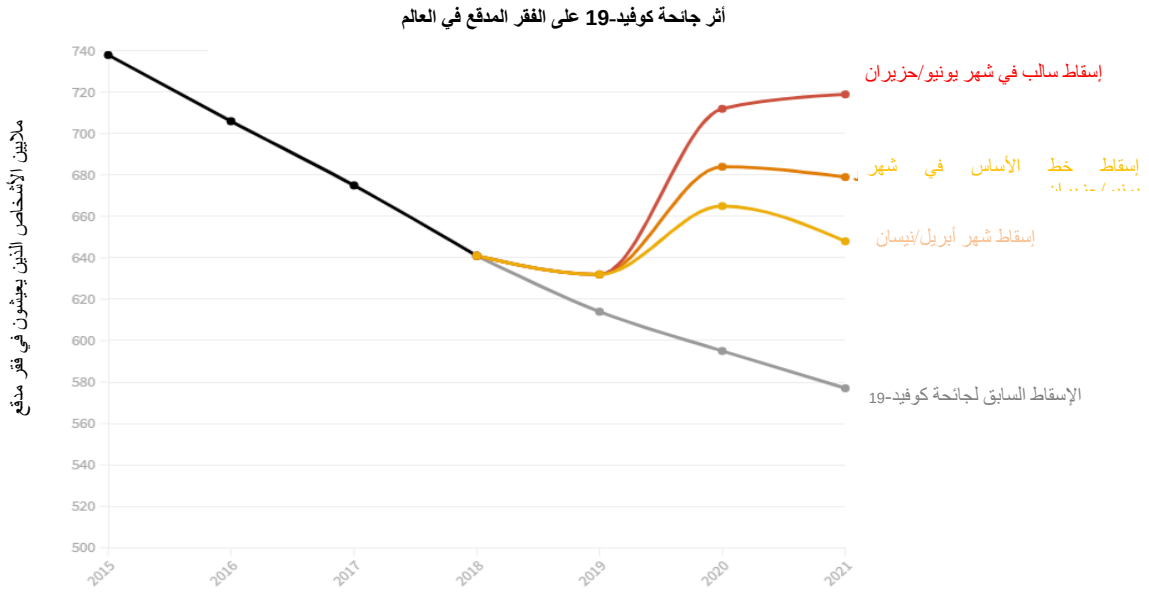

المصدر: Lakner et al (2020)، وPovcalNet، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يُقاس الفقر المدقع على أساس عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم الواحد.

الشكل 3: التوزيع الإقليمي لأثر جائحة كوفيد-19 على مستويات الفقر

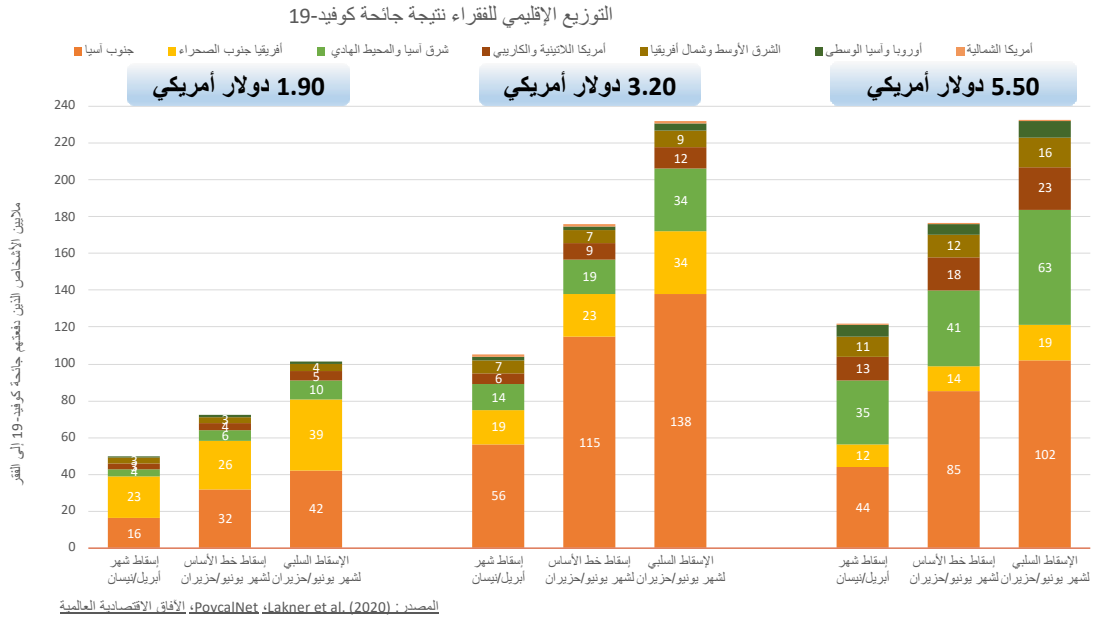

المصدر: Lakner et al. (2020)، PovcalNet، الآفاق الاقتصادية العالمية

[8] تقديرات محدثة لأثر جائحة كوفيد-19 على الفقر في العالم: https://blogs.worldbank.org/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty.

16- **ومن المرجح أن تؤدي القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى زيادة مخاطر القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل، الأمر الذي سيعيق بصورة إضافية من قدرة الحكومات على الاستجابة.** وقبل ظهور جائحة كوفيد-19، أشارت التقديرات إلى أن 48 في المائة من البلدان منخفضة الدخل معرضة لمخاطر كبيرة من ناحية إجهاد الديون الخارجية أو أنها تعاني فعلا من إجهاد الديون في عام 2019 – ويمثّل ذلك ضعف النسبة المسجلة في عام 2013[9]. ومع تباطؤ النمو العالمي أو تراجعه، قد تكون الآثار غير المباشرة على القدرة على تحمل الديون في البلدان التي تعاني من مستوى عال أو متوسط من إجهاد الديون كبيرة. وقد طلب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالفعل من جميع الجهات المقرضة الثنائية تعليق مدفوعات الديون لبلدان المؤسسة الدولية للتنمية التي تطلب ذلك؛ وأعلن وزراء في حكومات أفريقية عن الحاجة إلى تحفيز اقتصادي طارئ بمبلغ 100 مليار دولار أمريكي، وقد اقترحوا أن يأتي مبلغ 44 مليار دولار أمريكي منها من تعليق مدفوعات الفائدة على الدين.[10]

17- **ويواجه صغار المنتجين وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة مخاطر غير متناسبة جراء جائحة كوفيد-19.** وتشير الخبرة المكتسبة من الأزمات الأخرى ذات الصلة بالصحة، مثل تفشي فيروس إيبولا في الفترة الأخيرة في أفريقيا، إلى أن الفقراء والضعفاء، مثل النساء والأطفال الريفيين، سيتأثرون بشكل غير متناسب بالجائحة. ويتمتع سكان الريف الفقراء والضعفاء بقدرة أقل على التعامل مع الصدمات. وعلى سبيل المثال، يمتلك صغار المنتجين أصولا ومدخرات محدودة لا تسمح لهم بمواجهة اضطرابات الدخل. وتعتمد الأسر الزراعية على نطاق صغير بصورة متزايدة على مصادر متنوعة من الدخل، من قبيل العمل البدني والتحويلات المالية. وقد باتت مصادر الدخل هذه عرضة للمخاطر، الأمر الذي لا يترك للأسر ما يكفي من الدخل لتغطية الاحتياجات الأساسية والاستثمار في المدخلات الزراعية. ويعتمد صغار المزارعين بشكل كبير على المشروعات الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم كوسطاء للتسويق وتوريد المدخلات، وفي كثير من الأحيان لأغراض الائتمان؛ فإذا تعطلت شبكة أعمال النظام الغذائي، ستنجم عن ذلك آثار كبيرة على صغار المزارعين والاقتصادات الريفية.

18- **وتزيد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 من التهديدات التي تواجه الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع.** ويؤدي تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم آثار النزاعات، والكوارث المناخية والطبيعية، وهجمات الآفات والأوبئة، مما يعرض الأمن الغذائي العالمي لتهديدات أكبر. وتشير تقديرات تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020 إلى أن الجائحة قد تضيف ما بين 83 مليون و132 مليون شخص إلى العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم في عام 2020، مع توليدها لآثار محتملة مدمرة على الفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما المجتمعات الريفية. ويكشف التقرير أيضا عجز أكثر من 3 مليارات شخص في العالم عن تحمل تكاليف الأنماط الغذائية الصحية. ويشكّل ذلك تحديا في المناطق الريفية التي غالبا ما ينخفض مستوى الدخل فيها بالمقارنة مع المراكز الحضرية، كما يتفاوت التوافر الموسمي للأغذية فيها بصورة أكبر.[11]

19- **وتكمن في صميم أزمة الأمن الغذائي الوشيكة هذه نظم غذائية ضعيفة.** فقد كشفت الجائحة عن هشاشة النظم الغذائية. وفي العديد من البلدان، يتعرض توفر الغذاء إلى عوائق نتيجة الاختلالات في سلاسل التوريد، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في أرباح العاملين في مجال الزراعة والأغذية، الأمر الذي يترك لهم موارد أقل

[9] استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

[10] https://www.uneca.org/stories/african-finance-ministers-call-coordinated-covid-19-response-mitigate-adverse-impact

[11] منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020: تحويل النظم الغذائية لتأمين أنماط غذائية صحية وميسورة الكلفة (منظمة الأغذية والزراعة، 2020).

للاستعداد للموسم المقبل.[12] وتماشيا مع خطة عام 2030، ستمثل قمة النظم الغذائية لعام 2021 نقطة تحول في الجهود المبذولة لتحويل النظم الغذائية العالمية، نظرا لتركيزها على مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة المنخرطة في إطعام السكان، والقطاعات التي تشكّل النظم الغذائية، من أجل بناء القدرة على الصمود والاستدامة على طول سلاسل القيمة.

20- **وهناك صلة عميقة تربط بين رفاه الأسر الريفية، والأمن الغذائي الحضري، والنظم الغذائية**. ولا تزال سبل عيش الغالبية العظمى من سكان الريف تعتمد على الإنتاج الزراعي أو على وظائف في قطاع الأغذية والزراعة. وبصورة موازية، يعتمد الأمن الغذائي لسكان المدن إلى حد كبير على عمل صغار المزارعين والمجتمعات الريفية. ولا بد أن يشكّل الحفاظ على توفر الغذاء لكل من سكان الريف والحضر، وضمان الحصول على الدخل لشراء الغذاء، أولوية رئيسية في الاستجابة للصدمات والأزمات.

21- **وعلى الصعيد العالمي، ستؤدي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الطلب على المساعدة الإنمائية**. وبالنظر إلى حجم الأزمة الحالية وتداعياتها الاقتصادية، تواجه العديد من الحكومات قيودا في قدرتها على الاستثمار في جهود التعافي طويلة الأجل. وعليها فرز أنشطتها في الوقت الذي تتعامل فيه مع النظم الصحية المثقلة بالأعباء وطرق العمل البديلة. وغالبا ما يؤدي ذلك إلى انحراف التركيز بعيدا عن السكان المهمشين والضعفاء للغاية. وتعتبر المساعدة الخارجية التي تتجاوز الدعم الطارئ ضرورية لتجنب تفاقم آثار الأزمة. ويشير تحليل جديد أجرته Ceres2030 إلى الحاجة إلى حشد 10 مليارات دولار أمريكي بصورة عاجلة من أجل تفادي معاناة الملايين من الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي نتيجة لجائحة كوفيد-19.[13] وفي الوقت ذاته، تشير النتائج الأولية لدراسة جارية يضطلع بها معهد تنمية ما وراء البحار[14] إلى تزايد الطلب على المساعدة الخارجية في القطاعات الزراعية والريفية في البلدان النامية، ولا سيما للحصول على التمويل الإنمائي بشروط تيسيرية.

22- **ولا تزال الزراعة والتنمية الريفية مساران حاسمان لتحقيق هدفي الاستدامة والحد من الفقر في سيناريو ما بعد جائحة كوفيد**. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030، وفي حال تنفيذ السياسات والاستثمارات الملائمة، يمكن للزراعة أن توفر مبلغا إضافيا يعادل 2 تريليون دولار أمريكي لصالح النمو الريفي.[15] ويمكن أن يعود جزء كبير من النمو بالفائدة على صغار المنتجين في البلدان النامية حيث ستشكّل الزراعة على الأرجح المصدر الرئيسي لسبل عيش السكان خلال العقود العديدة القادمة. وهنا، تتمتع الزراعة بإمكانيات التحول إلى قطاع مزدهر وناجح يخلق فرص العمل ويولد فوائد اقتصادية ومعيشية؛ أي أن تصبح قطاعا قادرا على الصمود يمكنه إدارة المخاطر المناخية بنجاح اليوم وغدا؛ وقطاعا مستداما يقلل من آثاره البيئية إلى أقصى حد.

إعادة البناء، والتعافي، والقدرة على الصمود - استجابة الصندوق المنسقة لجائحة كوفيد-19

23- **ما بعد حالة الطوارئ: تعزيز أهمية الاستثمار في القدرة على الصمود**. سلطت الجائحة الضوء على الترابط بين الصدمات الاقتصادية، والمناخية، والصحية. وعززت الحاجة إلى التركيز على أشد السكان ضعفا وتهميشا في المناطق الريفية وعلى أهمية بناء القدرة على الصمود من خلال الاستثمار المستدام على الأجل الأطول. وعلى مدى الأشهر الماضية، استدعى أثر جائحة كوفيد-19على الاقتصادات الريفية أن يستجيب الصندوق عن طريق تقديم دعم مالي، وتقني، وسياساتي، ومعرفي فوري للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية

[12] الأمين العام للأمم المتحدة، موجز السياسات: أثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية، يونيو/حزيران 2020: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_covid_impact_on_food_security.pdf

[13] Ceres2030: https://ceres2030.org/shorthand_story/10-bn-needed-to-avert-the-covid-19-hunger-crisis/

[14] معهد تنمية ما وراء البحار 2020: تقدير الطلب الخارجي على الاستثمار العام في التنمية الريفية الشاملة والمستدامة.

[15] وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست: من الممكن أن تحقق الاقتصادات الريفية نموا جديدا بقيمة 2 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030.

المتفاقمة للجائحة. وقد أبرز ذلك مرة أخرى الحاجة إلى ضمان توفير الدعم الطارئ الضروري والحاسم، والاستثمار في جهود التعافي، وإعادة البناء، والقدرة على الصمود.

24- **تنسيق استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-19 وتسلسلها**. تماشيا مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة للتضامن، وإطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة، تجمع الاستجابة الاستراتيجية للصندوق لجائحة كوفيد-19 مجموعة منسقة من الأنشطة بغية التصدي للآثار المباشرة للجائحة على سكان الريف، وتفادي تقويض النتائج، ووضع اللبنات الأساسية من أجل دعم التعافي ما بعد الأزمة والقدرة على الصمود على الأجل الطويل. وبناء على طلب الدول الأعضاء وشركاء يمثلون صغار المزارعين على مستوى القاعدة الشعبية، قام الصندوق بتنسيق مجموعة من الأنشطة بغية التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية على سكان الريف. وفي الفترة 2021/2020، وبموجب التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، شمل ذلك تقديم الدعم الفوري للتعافي عبر: (1) إعادة توجيه الاستثمارات الجارية؛ (2) إنشاء مرفق تحفيز فقراء الريف الذي يتسم بسرعة الاستجابة لمواجهة التحديات المباشرة التي يواجهها صغار المزارعين؛ (3) تقديم الدعم السياساتي والمعرفي. وقد غيّرت الجائحة المتفاقمة من سياق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024)، مما استلزم التركيز بشكل أقوى على الهشاشة، والصدمات، والقدرة على الصمود، والنُهج التكيفية من أجل تيسير التحول الريفي المستدام.

25- **وهناك حاجة إلى استثمارات مالية عاجلة ومتزايدة لتلافي أزمة غذائية يمكن أن تسببها جائحة كوفيد-19**. وكما هو مبين أعلاه، على الرغم من الاعتراف بفجوة التمويل الكبيرة من أجل تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030، والتي تقدّر بحوالي 160 مليار دولار أمريكي سنويا خلال العقد القادم، تشكّل الموارد المالية المتاحة لمساعدة البلدان النامية جزءا بسيطا فقط مما هو مطلوب. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الطلب على التمويل التيسيري من أجل دعم المزيد من الاستثمار العام في التنمية الريفية الشاملة والمستدامة.[16] وتفاقم جائحة كوفيد-19 هذه الفجوة الاستثمارية بحاجة طارئة إلى تمويل إضافي قدره مليارات الدولارات للمساعدة في منع معاناة الملايين من الأشخاص الإضافيين من انعدام الأمن الغذائي.

26- **ويوفر التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إطارا لتوسيع نطاق الاستثمار استجابة لجائحة كوفيد-19.** ويتمتع الصندوق بتركيز وخبرة فريدين في الاستثمار في التحول الريفي الشامل والمستدام. وباعتباره منظمة متخصصة تم تأسيسها من أجل التصدي لأزمة الغذاء التي حدثت في أوائل سبعينات القرن الماضي، يمكن أن يسهم الصندوق بصورة أكبر في بناء قدرة المجتمعات الريفية على الصمود وتعزيز النظم الغذائية، مع التركيز على حماية سبل العيش والمكاسب الإنمائية في سياق أزمة جائحة كوفيد-19.

27- **ويمكن أن يزيد الصندوق أثره، غير أن ذلك يتطلب دعما متزايدا من الدول الأعضاء**. ويجب أن يشمل هذا الدعم المتزايد مساهمات أعلى في تجديد الموارد، ولكنه يجب أن يتضمن أيضا الاستفادة من الموارد الحالية عن طريق الاقتراض، وحشد التمويل من الصناديق المواضيعية (مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف)، والحصول على الأموال من الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل القطاع الخاص والمؤسسات. وبفضل خبرته، يشغل الصندوق موقعا مثاليا لتجميع هذا التمويل وتهيئة أوجه التآزر في جهود الشركاء الإنمائيين القطريين والدوليين من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي.

[16] معهد تنمية ما وراء البحار 2020: تقدير الطلب الخارجي على الاستثمار العام في التنمية الريفية الشاملة والمستدامة.

الإطار 1: أثر جائحة كوفيد-19 على برامج الصندوق وكيفية استجابة الصندوق

بالتماشي مع استجابة الأمم المتحدة الشاملة لجائحة كوفيد-19، يسعى مرفق تحفيز فقراء الريف إلى تحسين الأمن الغذائي لسكان الريف الفقراء وقدرتهم على الصمود من خلال دعم الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والتوظيف. ويكمن الهدف النهائي في تسريع تعافيهم من أزمة جائحة كوفيد-19.

ويجب أن تندرج الأنشطة التي يمولها المرفق تحت واحدة أو أكثر من الركائز التالية: (1) توفير المدخلات والأصول الأساسية للإنتاج؛ (2) تيسير الوصول إلى الأسواق؛ (3) توجيه الأموال للخدمات المالية الريفية؛ (4) تعزيز الاستعانة بالخدمات الرقمية.

ويمكن توفير التمويل من خلال مكونات وأنشطة إضافية للمشروعات القائمة التي يمولها الصندوق أو من خلال مبادرات قطرية أو إقليمية قائمة بذاتها. ويمكن لوحدات إدارة المشروع القائمة أو مؤسسات حكومية وغير حكومية أخرى أن تضطلع بدور شركاء التنفيذ.

وترد أدناه أمثلة على المشروعات الجارية والمزمعة التي ستتلقى التمويل من هذا المرفق، وهي تتمثل حاليا بثلاث مبادرات إقليمية وثماني مبادرات قطرية تغطي 43 بلدا عبر آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

التمويل متعدد البلدان (المبادرات الإقليمية الابتكارية أو الاستراتيجية)

آسيا والمحيط الهادي

يتم تنفيذ مشروع ابتكاري في إقليم آسيا والمحيط الهادي من أجل دعم منظمات المزارعين الآسيويين في التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على سبل عيش أعضائها وأمنهم الغذائي. ويقوم المشروع بذلك من خلال توفير المدخلات الزراعية ودعم التسويق عبر شراكات المنتجين والقطاعين العام والخاص، والتي تقوم منظمات المزارعين بالوساطة فيها أو تنفيذها، علاوة على تجهيز منظمات المزارعين لتوزيع حزم الأغذية على الأسر الضعيفة للغاية.

أفريقيا جنوب الصحراء

سيدعم مشروع في أفريقيا جنوب الصحراء منظمات المزارعين الأفارقة في حماية النظم الغذائية المحلية. ويهدف المشروع إلى المساعدة في تكييف إنتاج الغذاء واستعادته عبر الوصول إلى المدخلات، والمعلومات، والأسواق، والسيولة في الوقت المناسب، وضمان الأمن الغذائي عبر نشر معلومات عن توافر الأغذية وسلامتها.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، يجري إعداد مشروع من أجل توفير الدعم على الأجل القصير فيما يخص جائحة كوفيد-19، وفي الوقت نفسه تعزيز التنمية الريفية على الأجل الطويل في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وغواتيمالا، وهايتي ، وهندوراس وبيرو. وسيقوم المشروع بذلك من خلال تطوير البنية التحتية، والقدرات والشراكات من أجل التدريب والمشورة الرقمية، والتمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية. كما سيساعد على ضمان استمرارية الأعمال خلال الجائحة وتسريع تبني التكنلوجيات الرقمية في جميع أنحاء الإقليم.

التمويل القطري

فلسطين (يتم التنفيذ من خلال مشروع إدارة الأراضي والموارد لمواجهة تغيّر المناخ)

يهدف هذا المشروع إلى ضمان قدرة المنتجين على تلبية متطلبات موسم الزراعة القادم وتيسير المبيعات. ويقوم بذلك عبر التركيز على الشراء بالجملة، وتوزيع المدخلات قصيرة الأجل (البذور والأسمدة) على صغار المنتجين، ودعم الوصول إلى الأسواق من خلال تسهيل تجميع المنتجات الزراعية على مستوى القرى وربط المزارعين بالجهات الفاعلة في الأسواق.

رواندا (مشروع قائم بذاته ينفذه مجلس تنمية الزراعة والموارد الحيوانية في رواندا)

في رواندا، سيمول مرفق تحفيز فقراء الريف مشروعا قائما بذاته لحماية إنتاج المحاصيل والدخل أثناء فترة الحظر العام وما بعده، وذلك من خلال توفير البذور والأسمدة للذرة والفاصولياء والبطاطا. كما أنه سيدعم الوصول إلى الأسواق عن طريق شراء الحبوب من أجل توفير سوق مضمونة وشراء صوامع لاستخدامها في التخزين.

ثانيا- التوجهات الاستراتيجية وفرضية القيمة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

الميزة النسبية للصندوق

28- **في خضم جائحة عالمية، وأزمات اقتصادية ومناخية وغذائية تلوح في الأفق، يؤدي الصندوق دورا حاسما في الوصول إلى أشد الأشخاص عرضة لخطر التخلف عن الركب.** وتتمثل مهمة الصندوق في تحويل الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية عبر جعلها أكثر شمولية وإنتاجية واستدامة وقدرة على الصمود. وللقيام بذلك، يستهدف الصندوق "الميل الأخير" ويستثمر فيه، وذلك بغية الوصول إلى أشد المناطق نأيا، ومساعدة الملايين من سكان الريف على رفع إنتاجيتهم وتحسين دخلهم ووصولهم إلى الأسواق وحصولهم على فرص العمل، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ وغيره من الصدمات. كما يدعمهم الصندوق في تطوير آليات محسنة للتأقلم في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وفي تعزيز قدراتهم ومنظماتهم، والحرص على إسماع أصواتهم. ويركّز الصندوق بشكل خاص على المنتجين على نطاق صغير، بما في ذلك مزارعو الكفاف والعمال الفقراء المعدمون، والنساء والشباب، والمجموعات العرقية المهمشة، وضحايا الكوارث والنزاعات. ويتم إيلاء اهتمام خاص للاستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية.[17] ونظرا لتهديد آثار الجائحة بزيادة إقصاء المجتمعات الريفية وإضعافها، فقد باتت مهمة الصندوق أكثر أهمية من أي وقت مضى.

الإطار 2

لماذا الصندوق؟

يؤدي الصندوق دورا حاسما في مكافحة الفقر والجوع لأنه يركّز بصورة حصرية على الاستثمار في فقراء الريف – أي الفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. ويمتلك الصندوق فرضية قيمة مقنعة بالاستناد إلى ما يتمتع به من صلة، وانتشار، ونتائج، وعوائد على الاستثمار.

- **الصلة - يعيش معظم فقراء وجياع العالم في المناطق الريفية وتعمل غالبيتهم في الزراعة.** وساعد تركيز الصندوق المخصص على الزراعة، بالإضافة إلى عقود من الخبرة في استهداف "الميل الأخير"، الملايين من أشد سكان العالم فقرا على زيادة إنتاجيتهم، ورفع مستوى دخلهم ووصولهم إلى الأسواق، وخلق الوظائف، وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه الصدمات المناخية وغيرها من الصدمات، بما فيها تلك المتعلقة بالمناخ. وفي سياق جائحة كوفيد-19 والاختلالات التي تشهدها النظم الغذائية، بات الاستثمار في المنتجين على نطاق صغير أهم من أي وقت مضى.
- **الانتشار - تعود استثمارات الصندوق بالفائدة على عدد أكبر من المنتجين على نطاق صغير أكثر من أية منظمة أخرى.** وتمثل علاقات الصندوق الخاصة طويلة الأجل مع الحكومات الشريكة، وتمويله الذي يتسم بقابلية التنبؤ به، وانتشاره العميق في المناطق النائية، وخبرته وحافظته العالمية، مساهمة فريدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعمل الصندوق في أكثر المناطق هشاشة ونأيا، ومع أشد الأشخاص تهميشا وضعفا. ومن خلال الاستثمار في الصندوق، يمكن للدول الأعضاء فيه المساعدة في تغيير حياة هؤلاء الملايين. ويرفد تركيز الصندوق على الشمولية عمل الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات التي تركّز على التنمية.
- **النتائج - يقيس الصندوق الأثر بصورة منهجية ويجمع النتائج عبر حافظته بأسرها.** وفي كل عام، تزيد المشروعات التي يدعمها الصندوق من إنتاج 15 مليون منتج على نطاق صغير، كما تحسّن عوائد المبيعات لحوالي 16 مليون منتج آخر. وفي الوقت ذاته، يساعد الصندوق في تحسين قدرة 9 ملايين مشارك في المشروعات على الصمود، وزيادة دخل 20 مليون امرأة ورجل من سكان الريف بنسبة 20 في المائة على الأقل. ويحفز الصندوق الاستثمار العام والخاص، ويساعد على تقوية السياسات، ويروج للابتكار، مما يؤدي إلى تحقيق فوائد مستدامة لصالح البلدان وتحول دائم في النظم الريفية والغذائية.
- **العائد على الاستثمار - يجمع الصندوق التمويل من أجل الحرص على ترجمة كل دولار أمريكي تقدمه الدول الأعضاء إلى أكثر من 8 دولارات أمريكية من الاستثمار على أرض الواقع.** وبوصفه من صناديق التنمية، يستفيد الصندوق من قاعدة رأس ماله لضمان أن تصل المساهمات المالية للدول الأعضاء إلى أبعد بكثير. ولكل دولار أمريكي يُقدم إلى الصندوق، فإنه يستثمر، في المتوسط، 3 دولارات أمريكية في أفقر سكان الريف في العالم. ويسمح هذا التأثير المضاعِف للصندوق بتعزيز دوره في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، من خلال مضاعفة أثره بحلول عام 2030. ومن خلال المساعدة في حشد التمويل المحلي، بما في ذلك في شكل سداد القروض والتمويل المشترك، يدعم الصندوق الاستثمارات الخاصة بالبلدان ويساعد على توجيهها نحو الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليها.

[17] الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025.

29- **ويعد الصندوق المنظمة الإنمائية العالمية المتخصصة الوحيدة المكرسة حصريا لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية والنظم الغذائية.** وقد زودت عقود من التجارب الصندوق بخبرة عميقة في تيسير التنمية الريفية ودعم التحول الاقتصادي والاجتماعي المستدام. ويعيش ثلاثة أرباع أشد سكان العالم فقرا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، كما يعد النمو الزراعي أكثر فعالية بمرتين إلى ثلاث مرات في مكافحة الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي بالمقارنة مع النمو في أي قطاع آخر. ويعني ذلك أن جهود الصندوق ذات أهمية حاسمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

30- **وينفرد الصندوق بعلاقته المتميزة وطويلة الأجل مع دوله الأعضاء. ويسمح ذلك للصندوق بالاستثمار مباشرة مع المنتجين على نطاق صغير، وإشراك فقراء الريف، رجالا ونساء، في التنمية الخاصة بهم.** ويعد الصندوق مجمّعا للتمويل يتمتع بنفوذ مالي قوي. كما يجتذب تمويل الصندوق قدرا كبيرا من التمويل المشترك المحلي، وفي الوقت ذاته، يساعد الصندوق في توجيه الموارد الخاصة بالبلدان المقترضة إلى أشد سكان الريف ضعفا في الأماكن التي تشتد الحاجة فيها إلى الاستثمار.

31- **ويصل انتشار الصندوق بعيدا في المناطق النائية، وتسهم خبرته وحافظته العالمية في تحقيق نتائج إنمائية متعددة، بما في ذلك فيما يخص المناخ، والمساواة بين الجنسين، والشباب، والتغذية.** وعلى سبيل المثال، قدّم الصندوق من خلال برنامجه للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة دعما مباشرا للمنتجين على نطاق صغير من أجل التكيف مع تقلب المناخ، كما أنه يعزز حاليا تركيزه على التخفيف. ويزيد الصندوق أيضا من تمويله للمناخ من خلال عملياته عبر الحصول على أموال إضافية من مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وعمالة الشباب والتغذية، يضمن الصندوق وصول التدخلات إلى أشد الأشخاص ضعفا وتهميشا.

دور الصندوق في هيكلية المعونة الدولية

32- **يعترف الصندوق بإمكانية تقوية الهيكلية الحالية للمعونة العالمية للأمن الغذائي والتنمية الريفية، وبأنه يجب عليه، في ضوء مهمته، أن يؤدي دورا قياديا.** فمن الممكن كسب المزيد في حال تكاتفت مختلف الجهات الفاعلة العاملة في مجال الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ويعد عدم التجانس والتجزؤ في هيكلية المعونة الدولية مشكلة خاصة. وعلى الرغم من توحيد جهود الجهات الفاعلة في بعض الأحيان، إلا أن آليات التنسيق غالبا ما تكون مفككة وغير فعالة في توجيه التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالفقر والأمن الغذائي. وللصندوق دور رئيسي يؤديه في التصدي لهذا القصور في التنسيق.

33- **وترفد استثمارات الصندوق المستهدفة عمل الشركاء الإنمائيين الآخرين.** وتقوم مؤسسات التنمية الكبيرة على شاكلة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية أيضا بتوجيه الموارد إلى التنمية الريفية والزراعية. غير أن الزراعة لا تشكل إلا جزءا صغيرا فقط من إجمالي حافظاتها العالمية (من 5 إلى 10 في المائة بالنسبة للبنك الدولي).[18] وفي مجال التكيف مع تغيّر المناخ، يتمتع الصندوق بتاريخ طويل في توجيه تمويل التكيف إلى الأشخاص والأماكن المهملة بخلاف ذلك، حيث ركّز 34 في المائة من إجمالي برامجه لعام 2019 على تمويل المناخ. وتعني مهمة الصندوق أنه يشغل المرتبة الثانية بعد البنك الدولي فقط بين المؤسسات المالية الدولية من حيث الاستثمارات في الأمن الغذائي، ويصل إلى عدد أكبر من المنتجين على نطاق صغير الأشد ضعفا مقارنة بأية منظمة دولية أخرى. وفي العديد من دوله الأعضاء، يعد الصندوق أكبر مصدر للتمويل متعدد الأطراف في هذا المجال. وفي الوقت ذاته، يرفد الدعم السياساتي، وجمع البيانات، والمساعدة التقنية، والعمل المعياري الذي تضطلع به مصارف التنمية متعددة الأطراف والإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي والجهات الأخرى، استثمارات الصندوق ويعزز فرضية القيمة الفريدة للصندوق.

[18] Kharas, H. et al *القضاء على الفقر الريفي: وضع خرائط الاحتياجات والإجراءات من أجل الأمن الغذائي والتغذية* (واشنطن العاصمة، معهد بروكنغز، 2015).

وأخيرا، ييسّر الصندوق استثمار القطاع الخاص في المناطق الريفية، ويمكّن فقراء الريف ويساعد على بناء اقتصادات ريفية أكثر دينامية.

34- **ويسهم الصندوق في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 بما يتجاوز أنشطته التشغيلية.** فيشير الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025 إلى أنه "سيتم رفد دور الصندوق على المستوى القطري من خلال دور أقوى وأكثر تركيزا على المستوى العالمي". ويؤدي الانخراط الاستباقي للصندوق في العمليات السياساتية العالمية دورا أساسيا في دفع عجلة التحول الريفي الشمولي.

35- **وقد كثّف الصندوق من دعوته العالمية وانخراطه في مجال السياسات.** وأقام تحالفات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص مثل شبكة التمويل والاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، ومنصة إدارة المخاطر الزراعية. ويستضيف الصندوق أمانتي الائتلاف الدولي المعني بالأراضي والمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية. وتساعد الاستفادة من هذه التحالفات الهامة الصندوق على إنتاج العمل التحليلي ذي الصلة، وإرساء العلاقات مع صانعي القرار، وتمكين سكان الريف من إسماع أصواتهم في المناقشات العالمية بشأن السياسات، بما في ذلك مجموعة السبع ومجموعة البلدان الثمانية ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، والمنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة. وسيواصل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق البناء على هذه المبادرات من أجل تعزيز أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة التي تعمل لصالح الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

36- **وعلى الرغم من أنه يتم القيام بالكثير، إلا أن الصندوق يمكن أن يقوم بالمزيد من خلال البناء على خبرته العميقة والاستفادة من التمويل وتجميعه، وبالتالي تعزيز دوره في هيكلية المعونة العالمية وتوسيع أثره الإنمائي.** وستتم متابعة ذلك خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، مع تركيز استراتيجي أقوى على: الانخراط العالمي؛ وإحداث أثر أكبر وسد فجوة التمويل من أجل القضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع بموارد متزايدة ومتنوعة؛ وتعزيز الشراكات والتعاون الإنمائي.

الشكل 4

الدور الفريد للصندوق في هيكلية المعونة الدولية

التوجه الاستراتيجي خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

37- **يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على العمل في المناطق الريفية التي يتركز فيها الفقر المدقع والجوع.** ولا تزال الزراعة نقطة دخول رئيسية للتقدم الاقتصادي للفئات التي تعاني من الفقر المدقع والتهميش، سواء كان ذلك كقطاع يوفر العمل بشكل مباشر أو كمحرك لتهيئة فرص العمل. ويؤدي الصندوق دورا محوريا في مكافحة الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي، ويستهدف مئات الملايين من الأشخاص الأشد عرضة لخطر التخلف عن الركب. ويشمل هؤلاء المنتجين على نطاق صغير الفقراء،

والنساء، والشباب، والفئات الضعيفة الأخرى. ويتم تصميم استثمارات الصندوق بهدف إيجاد مسار منتج نحو الازدهار لصالح سكان الريف، وفي الوقت ذاته بناء قدرتهم على الصمود في وجه تغيّر المناخ والهشاشة.

38- **واعترافا بضرورة زيادة مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير، أجرى الصندوق حوارا مع الدول الأعضاء فيه لتحديد آليات كفيلة بمضاعفة أثره بحلول عام 2030**. وحاليا، تساعد عمليات الصندوق كل عام 20 مليون شخص على زيادة دخولهم بنسبة 20 في المائة. ومن شأن مضاعفة هذا الأثر أن يساعد 40 مليون شخص على زيادة دخلهم سنويا بحلول عام 2030. ويمكن تحقيق ذلك عبر زيادة أثر الصندوق بصورة تدريجية خلال دورات تجديد الموارد الثلاث المقبلة، مع تحديد هدف يتمثل في زيادة دخل حوالي 27 مليون شخص سنويا خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

39- **وسوف يبني التجديد الثاني عشر للموارد على الإصلاحات الأخيرة من أجل تعزيز نهجه البرامجي على المستوى القطري وأثره على أرض الواقع**. وتكفل التغييرات بقاء برنامج القروض والمنح بمثابة العنصر الأساسي في دعم الصندوق للبلدان، ولكنها تُدخل إجراءات تكميلية ترمي إلى توسيع البرنامج الإجمالي لعمل الصندوق وتعزز أثره. وتتضمن الإجراءات ما يلي: الاستفادة بشكل أكبر من الموارد الأساسية من أجل توفير المزيد من التمويل لكافة المقترضين؛ وبرنامج تمويل القطاع الخاص لتسريع النمو الريفي وتهيئة فرص العمل لصالح الشباب والنساء؛ وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + بالاستناد إلى خبرة الصندوق مع البرنامج الأصلي للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بغية حشد تمويل المناخ واستخدامه بصورة أفضل من أجل تعزيز القدرة على الصمود. وستؤدي هذه الإجراءات إلى توسيع قاعدة موارد الصندوق، وتوفير قنوات جديدة للدعم، وبناء أوجه تآزر بين مختلف القطاعات.

40- **ويمثّل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق نقلة في نموذج عمل الصندوق نحو حزمة مالية وسياساتية وبرامجية أكثر شمولا وتدعم التغيير المنهجي لسكان الريف**. وينصب التركيز الأكبر على النتائج على أرض الواقع. وينبع ذلك من الإصلاح المالي والمؤسسي الأخير، ويستدعي الاستخدام الكامل لكافة الأدوات المتاحة للصندوق من أجل تحقيق النتائج وتوسيع نطاق الأثر. وسيتم إيلاء اهتمام وثيق لاحتياجات السكان المهمشين تاريخيا، بالإضافة إلى محركات الهشاشة، والشراكات مع القطاع الخاص والجهات الأخرى: وسيصاحب كل ذلك انخراط أوثق مع الحكومات.

ثالثا- أثر أعمق وأوسع من خلال التجديد الثاني عشر للموارد - عدم ترك أحد خلف الركب

41- **يجب على الصندوق، انطلاقاً من ولايته الفريدة في خضم التحديات العاجلة، أن يُكثِّف جهوده للقضاء على الفقر المدقع والجوع ومضاعفة أثره بحلول عام 2030**. ويعني ذلك أن استثمارات الصندوق خلال دورات تجديد الموارد الثلاث المقبلة[19] يجب أن تزيد تدريجياً من أثر الصندوق، على أن يكون الهدف هو زيادة دخل 27 مليون شخص سنوياً خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، و40 مليون شخص بحلول عام 2030. ويتطلب توسيع أثر الصندوق بهذه الطريقة الوصول إلى المزيد من فقراء الريف من خلال موارد إضافية أكثر تنوعاً، والعمل مع مجموعة أوسع من الشركاء. ويعني إحداث أثر أعمق على حياة فقراء الريف ضمان حصول كل مستفيد على تحسينات أكبر وأكثر استدامة من حيث الدخل والتغذية والقدرة على الصمود.

42- **وستتحقق هذه النتائج من خلال ترسيخ النهج البرامجي للصندوق على المستوى القطري والتركيز بصورة وثيقة على زيادة الاستدامة والكفاءة والقيمة مقابل المال.** وأدّت التغييرات التي طرأت على نموذج عمل الصندوق في السنوات الأخيرة إلى زيادة قدرته على الوفاء بولايته على المستوى القطري. ويجري نشر عمليات أقل ولكن أكبر بالاقتران مع مزيد من التمويل المشترك، وزيادة الاعتراف بالحاجة إلى تصميم نُهج

[19] التجديد الثاني عشر (2022-2024)، والتجديد الثالث عشر (2025-2027)، والتجديد الرابع عشر (2028-2030).

تناسب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وبذل جهود أقوى لاستهداف الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي. وتشمل الأولويات الأخرى معالجة مواضيع التعميم (البيئة والمناخ، والتمايُز بين الجنسين، والشباب والتغذية)، وتوسيع الحضور القطري للصندوق، والتمكين من الانخراط بفعالية في السياسات وتكوين الشراكات على المستوى القطري.

43- **ويُبرز القسم التالي الأولويات الأساسية التي ستسترشد بها البرامج القطرية التحويلية في تحقيق أثر أعمق وأوسع.** ويتناول القسم أيضاً السُبل التي سيسلكها الصندوق لتفعيل مجالات التركيز والتعجيل بتحقيق النتائج.

ألف- أثر أعمق من خلال التعميم المعزز

44- **سيُشكل تعميم مواضيع المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب والتغذية، عوامل محرِّكة رئيسية لتحقيق أثر أعمق أثناء فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** والسبب في تعزيز مواضيع التعميم الأربعة في الصندوق، أي البيئة والمناخ، والتمايُز بين الجنسين، والشباب، والتغذية، هو تقوية الأثر المستدام للصندوق وتركيزه على عدم ترك أحد خلف الركب. ومن الحاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات موجَّهة للتغلب على الحواجز التي يواجهها فقراء الريف والفئات الضعيفة الأخرى.

أولويات التعميم في الصندوق

45- **عزز الصندوق بدرجة كبيرة أثناء دورات تجديد الموارد السابقة تركيزه على مواضيع التعميم.** وخلال التجديد الحادي عشر للموارد، قطع الصندوق، في إطار من الحوار الوثيق مع الأعضاء، أشواطاً واسعة في كل موضوع، مع التركيز بقوة على النُهج التحويلية التي تعالج الأسباب الجذرية للتحديات، وعلى التعميم الأفقي للاستفادة من التآزرات بين مختلف المواضيع. وتُناقَش هذه الأمور أدناه وترد تفاصيلها في خطط العمل الخاصة بكل موضوع والتي توفِّر التوجيه لمواصلة التركيز خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

46- **وللصندوق طرح فريد بشأن المناخ والبيئة.** فهناك ترابطات حاسمة بين المناخ والبيئة والزراعة. فالزراعة شديدة التأثر بالمناخ. وتؤدي حساسية المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك لدرجات الحرارة وتوافر المياه والظواهر الجوية الشديدة إلى تعريض الغلات للخطر وتهديد مكاسب الإنتاجية التي تحققت على مر التاريخ، وتعريض المزارعين لخسائر كبيرة. وتُسهم الزراعة أيضاً في تغيُّر المناخ، فهي مسؤولة عن نسبة تتراوح بين 19 و29 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة، وتنتج الحصة الأكبر من انبعاثات غازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون. وبالتالي فإن للمزارعين وسائر الجهات الفاعلة في النظام الغذائي العالمي دوراً حاسماً في معالجة تغيُّر المناخ. وتُشكل الاعتبارات البيئية والمناخية حالياً جزءاً لا يتجزأ من جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستثمارات الصندوق.

47- **وتُشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية ومجالاً من مجالات القوة.** وتصاعدت وتيرة العمل في هذا المجال وازداد استخدام النُهج المفضية إلى تحول جنساني في جميع المشروعات والبرامج الممولة من الصندوق. وتتجاوز هذه النُهج التعميم التقليدي للتمايز بين الجنسين عن طريق معالجة علاقات القوة الكامنة داخل الأسر، مع التركيز على تعزيز دور المرأة، وزيادة قوتها التفاوضية، وتعزيز الازدهار المشترك داخل الأسر. ويمسك الصندوق أيضاً بزمام الشراكات وحمل راية الدفاع عن النساء الريفيات الفقيرات داخل منظومة الأمم المتحدة وبين المؤسسات المالية الدولية وداخل مجتمع المانحين على النطاق الأوسع، بما في ذلك من خلال دوره القيادي في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

48- **وعزز الصندوق جهوده في مجال التغذية.** ويستند نهجه إلى قدرة الزراعة على تشكيل النُظم الغذائية لتحسين التغذية والأنماط الغذائية، مع التركيز بصفة خاصة على التمايز بين الجنسين. ويساعد الصندوق على ضمان دعم المستفيدين في إنتاج مجموعة متنوعة من الأغذية المغذية والحصول عليها واستهلاكها لتحسين صحتهم ورفاههم. ويمضي الصندوق نحو تحقيق هدف تحسين الحالة التغذوية لدى 12 مليون شخص في فترة التجديد

الحادي عشر للموارد. ويُشارك أيضاً بدور قوي في الدعوة العالمية من خلال مبادرات من قبيل لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية وكذلك من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي.

49- **ويُمثل التجديد الحادي عشر للموارد نقطة تحول في عمل الصندوق مع شباب الريف.** وفيما يتعلق بالبرامج، تطلب ذلك تركيزاً على: (1) العوامل والأصول الإنتاجية المحورية (مثل الأراضي والمياه)؛ (2) الخدمات (بما فيها الخدمات المالية)؛ (3) المهارات التي تتراوح بين الإلمام بالأمور المالية وريادة الأعمال. ومن العناصر الرئيسية الشاملة الوصول إلى الطاقة ميسورة التكلفة والتكنولوجيات الجديدة. ويجري تكميل العمل على مستوى المشروعات بجهود لتعزيز الابتكار المرتبط بالشباب وتعزيز إدارة المعرفة وبناء الشراكات.

50- **ويدافع الصندوق عن حقوق الشعوب الأصلية ويُعزز مشاركتها في السياسات.** ويعمل في شراكة مع الشعوب الأصلية منذ أكثر من 30 عاماً، مع إعطاء أولوية عليا لتزويدهم بمقومات التمكين والحد من ضعفهم. وانصبت الجهود أيضاً على ثقافة ومعارف الشعوب الأصلية ورعايتها للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. ويستضيف الصندوق كل عامين منتدى الشعوب الأصلية الذي يضفي الطابع المؤسسي على شراكة الصندوق مع الشعوب الأصلية، ويمثل فرصة للتشاور حول القضايا الإنمائية الحاسمة. ويوفّر مرفق مساعدة الشعوب الأصلية دعماً حاسماً للابتكار، بينما تقدِّم حافظة الصندوق الحالية الدعم إلى أكثر من 6 ملايين مستفيد من الشعوب الأصلية في 37 بلداً.

51- **وأرسى الصندوق أُسساً من أجل مشاركة أقوى مع الأشخاص ذوي الإعاقة.** وأظهرت دراسة أجراها الصندوق مؤخراً أن الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية نشطون اقتصادياً وقادرون على كسب الدخل والإفلات من براثن الفقر المدقع. ويؤكد ذلك أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن، بل وينبغي، أن تربطهم شراكات منتظمة مع الصندوق. وكان المنطلق للدراسة هو بلورة فهم أفضل لمختلف احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وما يواجهونه من قيود وحواجز. ويمثل الأشخاص ذوو الإعاقة مجموعة متسمة بقدر كبير من عدم التجانس، ويتطلبون نهجاً وحلولاً مخصصة. ويواصل الصندوق بحث كيفية العمل مع هذه المجموعة المستهدفة المهمة، وهو ما يُشكل عنصراً مهماً في ولاية الصندوق لضمان عدم تخلُّف أحد عن الركب.

52- **وأدى التوسع في جدول أعمال التعميم إلى زيادة التركيز على التآزرات بين مواضيع التعميم.** وهذا التركيز الجديد يدعمه إطار التعميم التحويلي الذي وضعه الصندوق مؤخراً وييسره إنشاء شُعبة للمناخ والبيئة والتمايز بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. وتم أيضاً تعزيز إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق من أجل تقوية الضمانات والمعايير ودمج مجالات التركيز الجديدة. وتتناول حالياً جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق - وهي نقاط دخول رئيسية للتآزرات - مواضيع البيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين والتغذية والشباب.

العمل من أجل زيادة تعميم الطموحات في فترة التجديد الثاني عشر للموارد

53- **انطلاقاً من الخبرة المكتسبة خلال العقد الأخير، أكد الأعضاء ضرورة زيادة توطيد وتعزيز التعميم أثناء التجديد الثاني عشر للموارد.** ويجب أن تُعالج الجهود أيضاً التحديات المحددة في التنفيذ، مثل تضارب قياس أولويات التعميم ونتائجه. ولذلك سيرفع الصندوق مستوى الطموحات في مجالات التعميم وفيما بينها خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد من أجل تحقيق أثر أعمق.

54- **وتبدأ زيادة الطموح بدمج التعميم بفعالية في تصميم المشروعات وتنفيذها وإنجازها.** وستستخدم تصنيفات تقييم الجودة لقياس الأداء في كل موضوع بصورة أكثر منهجية. وبينما كان الأداء في مواضيع البيئة وتغيُّر المناخ والتمايز بين الجنسين يقاس دوماً فإن الأهداف المرتبطة بالتغذية والشباب لا تركز حتى الآن إلاّ على مدى مراعاة المشروعات للتغذية أو الشباب. وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيرفع الصندوق مستوى الجودة بالنسبة للبيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين، وسيقوم بوضع أهداف لتصنيفات الجودة في مجالات التغذية والشباب عند التصميم والإشراف.

55- **وستجري زيادة أهداف التعميم بصورة مناسبة في جميع المواضيع.** وفيما يتعلق بالبيئة والمناخ، سيسعى الصندوق إلى زيادة مبالغ التمويل المناخي للمشروعات المعتمدة في إطار التجديد الثاني عشر للموارد إلى 35 في المائة مقابل 25 في المائة في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. ويزيد ذلك عن المستوى المتبع في معظم المؤسسات المالية الدولية التي يمثل فيها التمويل المناخي عموماً حوالي 30 في المائة. وسيواصل الصندوق أيضاً دمج النُهج المفضية إلى إحداث تحول جنساني بهدف جعل 35 في المائة من المشروعات في فترة التجديد الثاني عشر للموارد مفضية إلى إحداث تحول جنساني مقابل 25 في المائة في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وفيما يتعلق بالتغذية والشباب، سيؤدي استخدام تصنيفات الجودة لأول مرة إلى الدفع نحو دمج كل موضوع في حافظة الصندوق، بينما سيكفل الصندوق خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارده إعطاء الأولوية صراحة للشباب وتشغيل الشباب في 60 في المائة من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

56- **وسيقوم الصندوق بتعميم التنوع البيولوجي بصورة أكثر منهجية، بما يشمل التنوع البيولوجي الزراعي، في عملياته.** ويُمثِّل التنوع البيولوجي عاملاً حاسماً في تمكين التنمية المستدامة نظراً لأن الزراعة هي أكبر محرِّك لخسائر التنوع البيولوجي في العالم من خلال عمليات تحويل الأراضي وزراعة المحصول الواحد واستخدام مبيدات الآفات.[20] ويعتمد المنتجون على نطاق صغير على استمرار صحة النُظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية لكسب عيشهم. وفي الوقت نفسه تُسهم النُظم الإيكولوجية الزراعية في حفظ التنوع البيولوجي الزراعي واستخدامه المستدام. ويُمثل هذا التنوع أيضاً أداة قوية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ لأنه يُيسِّر تأقلم المحاصيل مع درجات الحرارة المرتفعة وملوحة التربة. وبينما يكشف التحليل عن أن التنوع البيولوجي يُشكل بالفعل جزءاً من كثير من المشروعات الممولة من الصندوق،[21] فإنه لا بد من الأخذ بنهج استراتيجي هادف لضمان تحقيق التكامل بصورة منهجية. وسيجري تحديد ذلك في استراتيجية التنوع البيولوجي في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

57- **وسيُعزز الصندوق في فترة التجديد الثاني عشر للموارد دمج الشعوب الأصلية.** وسيُجدِّد خلال تلك الفترة استراتيجيته بشأن الشعوب الأصلية انطلاقاً من المعرفة المكتسبة من أجل تحديد أفضل السُبل التي يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات المحدَّدة لهذه الشعوب الأصلية في البيئة العالمية المتغيِّرة. وسيكفل الصندوق أيضاً إعطاء الأولوية للشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة فيما لا يقل عن 10 من المشروعات الجديدة؛ وتقديم مِنحة منتظمة لتجديد موارد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية الذي يدعم الحلول المبتكرة لتعزيز مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتهم.

58- **وسيُعزز الصندوق أثناء فترة التجديد الثاني عشر للموارد دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في حافظته بأسرها.** وسيجري توضيح هذه الأولوية من خلال استراتيجية منفصلة وسيكفل الصندوق أثناء التجديد الثاني عشر لموارده أن تشمل خمسة على الأقل من مشروعاته الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة. وستشمل تنقيحات سياسة الاستهداف، المبيَّنة بالتفصيل أدناه، محور تركيز محدَّد على الأشخاص ذوي الإعاقة.

59- **وسيواصل الصندوق استغلال التآزرات بين مواضيع التعميم، وسيضمن وصول الفوائد ذات الصلة إلى المجموعات التي يستهدفها.** وستُحدَّد أثناء فترة التجديد الثاني عشر للموارد أهداف تصنيفات الجودة المتعلقة بدمج مواضيع التعميم. وعلى المستوى القطري، ستُبرز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الروابط القائمة بين المواضيع وستحدِّد الفوائد الإضافية المحتملة.

60- **وستُشكِّل مواضيع التعميم الأربعة أثناء فترة التجديد الثاني عشر للموارد جزءاً لا يتجزأ من نهج شامل على المستوى القطري يجمع بين برنامج القروض والمِنح وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات**

---

[20] المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية، *تقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية* (*Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services*). E. S. Brondizio, J. Settele, S. Díaz, and H. T. Ngo (editors)، بون، ألمانيا، أمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية، 2019.

[21] *التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: تعميق الأثر وبناء الصمود من خلال التعميم* (Rev.2).

الصغيرة +، وبرنامج تمويل القطاع الخاص. وسيواصل الصندوق بناء الشراكات والمشاركة في حوار السياسات وتوليد المعارف المتصلة بمواضيع التعميم، والاستفادة من اللامركزية من أجل زيادة تأكيد الأبعاد القطرية. وسيجري أيضاً تعزيز هذه الجهود من خلال تحديد أولويات التعميم في الاستراتيجية الجديدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لفترة التجديد الثاني عشر للموارد (انظر القسم دال).

61- **وسيقوم الصندوق بتحديث سياسته بشأن الاستهداف لتأكيد الإدماج الاجتماعي ودمج مواضيع التعميم.** ويولي الصندوق منذ أمد بعيد أولوية اهتمامه للفئات الأفقر والأشد ضعفاً. ومع ذلك، أشارت التقييمات المستقلة التي أُجريت مؤخراً إلى أن تعريف المجموعة التي يستهدفها الصندوق في سياسة الاستهداف الحالية التي اعتُمدت في عام 2006 أوسع من اللازم، مما يؤدي إلى تضارب في جودة الاستهداف عبر حافظة الصندوق العالمية.[22] وحُددت أيضاً فرص تحسين طريقة معالجة الصندوق للإدماج الاجتماعي ودمج التمايز بين الجنسين والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة (مجال جديد من مجالات التركيز). وتم بناءً على ذلك تحديث المبادئ التوجيهية للاستهداف في الصندوق في عام 2019 كتدبير مؤقت، وهو ما يعبر عن التركيز المعزَّز على الشباب، من بين جملة أمور أخرى. ويلزم حالياً وضع سياسة جديدة للاستهداف من أجل توحيد مجالات التركيز الجديدة والناشئة (مثل التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة)، ولتيسير زيادة الشمول والابتكار في الاستهداف في حافظة الصندوق بأسرها.

62- **وسيجري تعزيز الإبلاغ عن التقدم المحرز في أولويات التعميم في الصندوق.** وسيقوم الصندوق، من أجل ضمان شمول الإبلاغ وترشيده، بتسجيل التقدم المحرز في مواضيع التعميم من خلال تقرير سنوي قائم بذاته يُكمِّل التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق. ومن شأن ذلك أن يكفل الإبلاغ عن المجموعة الكاملة من الالتزامات التي تم التعهد بها في التجديد الثاني عشر للموارد، بما فيها الالتزامات التي أكدتها وثيقة عن تعزيز التعميم قُدِّمت إلى الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد.

باء- تركيز استراتيجي على الهشاشة والصمود

63- **تُسهم حالات الهشاشة والنزاع بدور كبير في الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي**. وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن 80 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع في العالم سيعيشون في دول هشة بحلول عام 2030. وتؤثر الأوضاع الهشة بصورة غير متناسبة على الأشخاص والمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً، بما يشمل النساء والفتيات، كما أنها تُشكِّل المحرك الرئيسي للهجرة والأزمات الإنسانية. وحُدِّدت أيضا الهشاشة وحالات النزاع كعوامل مهمة وراء الزيادة الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي. كما أنها مرتبطة بضعف المؤسسات الذي يمكن أن يحدَّ من أثر السياسات والبرامج الإنسانية.

64- **وتشهد نوعية الحوكمة في الأوضاع الهشة تدهوراً مصحوباً بازدياد ضعف أداء المؤسسات الديمقراطية والسياسات العامة ونظم الإدارة في القطاع العام**. وستؤثر الصدمات المناخية المتوقعة تأثيراً غير متناسب على الإنتاجية الزراعية في الأوضاع الهشة نظراً لضعف القدرة على الصمود وندرة الموارد الطبيعية. وتسعى كثير من البرامج الحكومية في الظروف الهشة إلى معالجة كثير من هذه القيود، ولكنها في حاجة إلى الأخذ بنهج تحويلي وأكثر شمولاً للمساعدة على وضع وتنفيذ سياسات تُغيِّر حياة سكان الريف بفعالية.

65- **وازدادت النزعات العنيفة في الأوضاع الهشة[23] بأكثر من الضعف في العقد الأخير.**[24] وازداد عدد النازحين الفارين من الهشاشة بصورة حادة، فقد باتوا يمثلون زهاء 75 في المائة من النازحين في عام 2018.[25] ويلزم

[22] التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2018.

[23] البنك الدولي، "FY20 List of Fragile and Conflict-affected Situations"، http://pubdocs.worldbank.org/en/179011582771134576/FCS-FY20.pdf.

[24] يقاس النزاع من خلال بيانات النزاع العنيف أحادية الجانب. المصدر - برنامج جامعة أوبسلا لبيانات النزاع (برنامج جامعة أوبسلا لبيانات النزاع)، https://ucdp.uu.se/downloads/.

[25] تُقاس حالات النزوح من خلال عدد اللاجئين والمشردين داخلياً. المصدر - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

اتخاذ إجراءات عاجلة نظراً لأن الهشاشة تُعزز الإقصاء وحلقات الفقر الناشئة عن جملة عوامل محرّكة تشمل السياسات والمؤسسات الضعيفة، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية للشباب، وازدياد التعرض للصدمات المناخية.

66- **وغالباً ما يصاحب الهشاشة تحول ديمغرافي نحو الفئات السكانية الأصغر سناً.** وازداد عدد الشباب في الأوضاع الهشة بنسبة 20 في المائة في العقد الماضي (144 مليون شاب في عام 2018). ويمكن أن يؤدي نقص فرص الشباب في المناطق الهشة إلى تفاقم السخط الاجتماعي وتقويض رأس المال البشري. ولا يؤدي ذلك فقط إلى عدم استغلال العائد الديمغرافي المحتمل، بل يُهدِّد أيضاً بوقوع الشباب في قبضة الجريمة والعنف.

67- **ويقوم الصندوق بدور خاص في معالجة الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع.** إذ أنه يتمتع بميزة نسبية في الأوضاع الهشة، وهو ما تبينه استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، والبرنامج الخاص بالبلدان التي تعاني من أوضاع هشة. ويُمسك الصندوق بزمام القيادة في تعزيز المشاركة مع المجتمعات المحلية الريفية، وتعزيز النُهج الشاملة التي تستهدف احتياجات النساء وتركز على سُبل كسب العيش والقدرة على الصمود في المدى الأبعد.

68- **ويتطلب ضمان عدم تخلف أحد عن الركب تركيزاً قوياً على البلدان في الأوضاع الهشة وحالات الانتقال.** وأثناء التجديد الثاني عشر للموارد، سيستعرض الصندوق انخراطه في الدول الهشة، مستفيداً من الدروس الناشئة عن تنفيذ استراتيجية الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، والبرنامج الخاص بالبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، وكذلك الدروس المستخلصة من عمله مع الشركاء الآخرين.[26] وسينصب التركيز على تعزيز الأداء في بناء القدرة على الصمود والحد من الاحتياجات الإنسانية والعمل بفعالية في حالات النزاع. وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيواصل الصندوق أيضاً ضمان تخصيص 25 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة (انظر القسم جيم). وتُشكل الدروس الناشئة التي يرد ملخص لها في الإطار 3 أدناه، ركيزة أوَّلية لعملية استعراض التجديد الثاني عشر للموارد.

[26] تتضمن استراتيجية مجموعة البنك الدولي التي صدرت مؤخراً بشأن الهشاشة والنزاع والعنف للفترة 2020-2025 معلومات كثيرة عن هذا الموضوع.

الإطار 3

الدروس المستفادة في تعزيز نهج الصندوق إزاء الهشاشة

عشرة دروس مهمة ناشئة عن انخراط الصندوق في الأوضاع الهشة

تخطيط أفضل

1- **تمويل موثوق.** يكفل منظوراً طويل الأجل للانخراط في الأوضاع الهشة. ويشمل ذلك ضمان تخصيص المستوى الكافي من برنامج القروض والمِنح في الصندوق للأوضاع الأكثر هشاشة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

2- **بيانات أفضل.** تماشياً مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصندوق، يمكن للاستثمار في مصادر البيانات والأدوات من قبيل الاستشعار من بُعد، والنماذج التنبؤية، وتقنيات علوم البيانات، أن يُحسِّن استهداف الفقراء الريفيين، وتتبع ديناميات التنمية، وفهم تداعيات السياسات، والتمكين من الوقوف على آراء المستفيدين في ظروف الهشاشة.

3- **تخطيط أقوى.** تُمثِّل الاستراتيجيات القطرية للأوضاع الهشة فرصاً لإظهار الطريقة التي يمكن بها للصندوق أن يساعد على رسم مسار للخروج من دائرة الهشاشة. ويعني ذلك دراسة الطريقة التي يمكن بها تحويل السيناريوهات الانتقالية التي أدخلت أثناء التجديد الحادي عشر للموارد نحو مستوى مختلف، ووضع استراتيجية يعالج الصندوق من خلالها سبباً أو سببين من الأسباب الجذرية للهشاشة في القطاع الريفي مع مرور الوقت.

الأدوات المخصصة

4- **نهج أكثر ذكاءً.** ينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات القطرية طويلة الأجل نهجاً مؤلفاً من ثلاث خطوات بهدف تحقيق ما يلي: (1) تمكين البيئة المؤسسية والسياساتية المناسبة لتقديم تدخلات إنمائية ريفية أكثر فعالية وتكاملاً؛ (2) الدفع بالسياسات العامة والبرامج لتوجيه استثمارات القطاعين العام والخاص نحو إحداث تحول في المناطق الريفية؛ (3) الحفاظ على النمو الذي يقوده القطاع الخاص، مما يوفِّر فرصاً اقتصادية شاملة ومتزايدة.

5- **شراكات أفضل.** هناك مجال لتعزيز الشراكات القائمة من أجل توجيه السياسات والتدخلات المراعية للنزاع وتنفيذها في أقاليم محددة بما يُعبِّر عن الميزة النسبية للصندوق في الأوضاع الهشة، بما في ذلك جوانب التكامل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف والجهات الفاعلة غير الحكومية (بما يشمل الجهات التي تدعم الصندوق في التحليل والانخراط في السياسات).

6- **تآزرات أكثر.** تُساعد الإشارة الواضحة إلى الروابط بين التدخلات المقترحة والاستراتيجيات الإنسانية القائمة على زيادة التآزرات.

7- **أدوات أفضل.** ينبغي للصندوق، من أجل تحقيق أثر دائم في الأوضاع الهشة، أن يسعى إلى دمج النُهج المشتركة بين عدة بلدان والنُهج العابرة للحدود. من ذلك على سبيل المثال أن حوار السياسات المشترك بين البلدان التي تواجه حالات هشة يمكن أن يساعد على بلورة فهم مشترك للقضايا المشتركة، مثل الاتصال الإقليمي (الضروري في البلدان غير الساحلية)، والتجارة الزراعية والغذائية، وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة.

8- **تحالفات أذكى.** يتيح برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص فرصاً لزيادة تعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرة على الصمود في مواجهة المناخ بين المجموعات التي يستهدفها الصندوق، مع التركيز بصفة خاصة على البلدان منخفضة الدخل والأوضاع الهشة. وصُمِّمت السمات الجديدة لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + كي تناسب احتياجات البلدان الهشة وللتغلب على حالات التأخير التي لوحظت أثناء برنامج التأقلم الأصلي.

التركيز على الإنجاز

9- **استثمار أذكى.** ترتبط الهشاشة في كثير من الأحيان بضعف القدرة على الإنجاز. ويمكن عند تنفيذ استراتيجيات تحويلية تعزيز الفعالية عن طريق الجمع بين برامج بناء القدرات على مستوى البلد والدعم المستمر من الوكالات الإنمائية.

10- **حضور أكبر.** سيساعد الارتقاء بالحضور الميداني للصندوق على إدارة حوافظ أكبر. ومن شأن دمج التدريب وبناء القدرات في اتفاقات الأداء ودعم صحة الموظفين وسلامتهم ورفاههم أن يُعزز الإنجاز في الأوضاع الهشة.

69- **ولا بد من تحسين أدوات معالجة الأسباب الكامنة وراء الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي أثناء فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** وسيوسِّع الصندوق في المناطق الهشة ومناطق النزاع استخدام تقييمات الهشاشة والآليات القائمة والأدوات الجديدة التي يجري تطويرها. من ذلك على سبيل المثال أن برنامج الصمود الريفي مبادرة عالمية شاملة تستهدف العوامل المناخية المحرِّكة للهشاشة (انظر الإطار 5). وفي الحالات التي يترابط فيها النزاع وتغيُّر المناخ، يمكن لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + أن يساعد على التغلب على ضعف الحوكمة نظراً لأنه يتيح الشراكة بسهولة أكبر مع المجتمع المدني عندما تكون المؤسسات العامة ضعيفة. كما سيجري تصميم التدخلات وفقاً للاحتياجات المحددة للبلدان والمناطق الهشة والمنكوبة بالنزاع، مثلما في منطقة الساحل (الإطار 4).

الإطار 4

إحداث تحول في انخراط الصندوق في منطقة الساحل

منطقة الساحل مثال يوضح نهج الصندوق الجديد للانخراط في الأوضاع الهشة. وقد واجهت المنطقة تحديات غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة. وتعاني المنطقة منذ عام 2011 زيادة حادة في العنف سواءً عبر الحدود أو في الداخل. وتواجه بعض أقسى الظروف المناخية في العالم التي تعيق بشدة التنمية الاقتصادية اليومية وتقيّد سُبل الوصول إلى المياه، والأمن الغذائي، والصحة، والنُظم الإيكولوجية وسُبل كسب العيش المستدامة. وتؤدي الزيادة السريعة في السكان إلى مفاقمة الضغوط الواقعة على الموارد بسبب ازدياد الطلب وتغيُّر المناخ. وأدت الزيادة الديمغرافية بالاقتران مع التراجع السريع في معدلات وفيات الأطفال إلى طفرة شبابية هائلة، إذ باتت أعمار 65 في المائة تقريباً من السكان تقل عن 25 عاماً.

ويؤدي الافتقار إلى فرص العمل الهادف للشباب في المناطق الريفية إلى تأثرهم بالتشدد والتطرف الديني. ويولِّد ذلك بدوره اضطرابات اجتماعية ونزاعات تفضي إلى هجرة جماعية غير نظامية داخل المنطقة وخارجها. وتؤدي قيود الموارد أيضاً إلى زيادة خطر انعدام الأمن الغذائي. وتُظهر آخر بيانات شبكة معلومات الأمن الغذائي أن أكثر من 4 ملايين نسمة في منطقة الساحل يفتقرون حالياً إلى الأمن الغذائي ويعاني حوالي 18 مليون نسمة من الإجهاد. ويسعى الكثير من البرامج الحالية الممولة من الصندوق في المجموعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل إلى معالجة كثير من هذه القيود عن طريق بذل مزيد من الجهود الفعالة والشاملة والمستدامة.

ونظراً لطبيعة التحديات في منطقة الساحل، سيتبنى الصندوق خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد استراتيجية قائمة على خمسة محركات للتغيير استناداً إلى الركائز التالية: (1) تهيئة فرص العمل؛ (2) التركيز على تغيُّر المناخ؛ (3) الاستثمارات العابرة للحدود؛ (4) التركيز على المناطق المتأثرة بالنزاع؛ (5) القيادة المشتركة مع الجهات الفاعلة، مثل المجموعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل.

70- ويمثِّل برنامج الصمود الريفي إضافة استراتيجية لقدرة الصندوق على التدخل في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع.

الإطار 5

برنامج الصمود الريفي

هو برنامج عالمي شامل يركز على العوامل المحرّكة لانعدام الأمن الغذائي، مثل تغيُّر المناخ، والهجرة غير النظامية، وتدهور الأراضي. وسيزوّد البرنامج المنتجين على نطاق صغير، إلى جانب الفقراء المعدمين ومجتمعاتهم، بالموارد التي يحتاجون إليها لتنفيذ استراتيجيات ملائمة محلياً واستباقية لبناء قدرتهم على الصمود. ويقوم البرنامج على ثلاث ركائز:

- **برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة** + هو برنامج عالمي يركز على معالجة آثار تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي. وسيعمل البرنامج في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتنامي جراء تغيُّر المناخ. وسيركز على البلدان منخفضة الدخل في نفس الوقت الذي سيعمل فيه أيضاً في البلدان الضعيفة الأخرى، مثل الدول النامية الجزرية الصغيرة، بما في ذلك من خلال المشروعات الإقليمية.
- **مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في أفريقيا** هي برنامج تقوده أفريقيا لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في القارة - لا سيما الهجرة من المناطق الريفية والنزاع الناشئ عن تدهور الموارد الطبيعية. وانبثقت المبادرة عن عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وانضم إليها في البداية 14 بلداً ومن المتوقع أن تتسع لتشمل عموم أفريقيا.
- **مبادرة الجدار الأخضر العظيم المدعومة من الصندوق الأخضر للمناخ** تهدف إلى استصلاح 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، واحتجاز 250 مليون طن من الكربون، وتهيئة 10 ملايين وظيفة. وبينما لا تزال المبادرة قيد الإعداد، من المتوقع أن يكون للصندوق دور رائد في تنسيق برامجها إلى جانب تدخلات برامجه الخاصة.

جيم- إيلاء أولوية موارد الصندوق الأساسية للبلدان الأشد فقراً وتقديم الدعم أيضاً لسكان الريف الفقراء في الأماكن الأخرى

71- **يتطلب إحداث أثر أعمق استمرار موارد الصندوق في إعطاء الأولوية لأشد الناس فقراً.** ويكمن في صميم رسالة الصندوق مبدأ العالمية: ففي حين أن تمويل الصندوق متاح لجميع المقترضين فإنه يعطي الأولوية لأشد البلدان فقراً وأشد الناس فقراً. وتنص اتفاقية إنشاء الصندوق على أن يركز تخصيص موارده بصفة خاصة

على احتياجات البلدان منخفضة الدخل، أي البلدان المعرضة باستمرار لصدمات خارجية وذات الجدارة الائتمانية المحدودة. وتتطلب الدعوة الموجهة من خلال أهداف التنمية المستدامة بشأن عدم ترك أحد خلف الركب إلى التركيز بصفة خاصة على البلدان التي لديها أقل الموارد للقضاء على الجوع والفقر.

72- **وفي فترة التجديد الثاني عشر للموارد، [ستُخصص نسبة 100 في المائة من موارد الصندوق الأساسية[27] لتلبية احتياجات البلدان الأشد فقراً - أي البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا - التي تواجه أكبر التحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.** ويعني ذلك تخصيص مزيد من موارد الصندوق الأساسية للبلدان التي تتلقى كل تمويلها أو معظمه في شكل مِنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وكذلك في شكل قروض بشروط فائقة التيسيرية وبشروط تيسيرية. ويكفل ذلك أن تمويل الصندوق يستهدف البلدان الأشد فقراً، في نفس الوقت الذي يضمن فيه الاستدامة المالية للصندوق على النحو الوارد بمزيد من التفصيل في القسم رابعاً].

73- **وفي الوقت نفسه، يستمر الدعم الكبير المقدَّم إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.** ولا يزال كثير من هذه البلدان يواجه تحديات في معالجة جيوب الفقر الريفي المهمة. وهذا هو ما يجعل استمرار الدعم المقدم من الصندوق حاسماً. وتقوم البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في الوقت نفسه بدور حاسم في الصندوق من خلال ما يلي: (1) المساهمة في أنشطة الصندوق وعملياته، بما في ذلك من خلال المساهمات الأساسية في تجديدات الموارد؛ (2) تعزيز جودة نسب كفاية رأس المال في الصندوق والجدارة الائتمانية لحافظة القروض، بما يُسهّل الرفع المالي؛ (3) نشر المعرفة والخبرة، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع ذلك فإن زيادة مستوى التنمية والجدارة الائتمانية تتيح لكثير من هذه البلدان الوصول إلى موارد مالية من مصادر أخرى، بما فيها مستثمرو القطاع الخاص والأسواق المالية. [ولذلك، من المناسب أن تحصل البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا على الموارد التي يحشدها الصندوق (أي الموارد المقترضة[28]) بأسعار أقل تيسيرية].

74- **[واعترافاً بالمسار الإنمائي الفريد للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، سيخصص ما لا يقل عن 11 في المائة ولا يزيد عن 20 في المائة من برنامج القروض والمِنح المتفق عليه لفترة التجديد الثاني عشر للموارد لهذه البلدان، وذلك كله من الموارد المقترضة.** وسيضمن ذلك بقاء حصتهم من التمويل مساوية على الأقل لحصة التجديد الحادي عشر للموارد. وفي الوقت نفسه، سيواصل الصندوق تطوير عرضه للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من خلال التمويل المناسب وغيره من أشكال الدعم والخدمات.]

75- **وفي حين أن تخصيص الموارد الأساسية سيظل خاضعاً لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، [فإن أهلية الحصول على الموارد المقترضة والوصول إليها سيتحددان من خلال آلية تخصيص الموارد المقترضة].** وستراعي آلية تخصيص الموارد المقترضة المقترحة التي سيستعرضها المجلس التنفيذي للصندوق، الفعالية الإنمائية والطلب والجدارة الائتمانية، وستشمل سلسلة من المعايير والمبادئ لتحديد أهلية البلدان والمشروعات والبرامج. وسوف تضمن أن الصندوق لا يزال قادراً على خدمة فقراء الريف الذين يعيشون في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وتعزيز الدعم تدريجياً لسكان الريف الفقراء في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المؤهلة، مع الحفاظ أيضاً على الاستدامة المالية للصندوق. وبالنظر عموماً إلى ازدياد خطر المديونية الحرجة التي يواجهها كثير من الدول الأعضاء في الصندوق، لن تخصص الموارد المقترضة إلاّ للبلدان التي يمكنها تحمل ذلك مالياً. وستُتخذ تدابير فعالة لإدارة المخاطر من أجل ضمان ذلك. وسيواصل الصندوق أيضاً تكييف شروطه وأدواته التمويلية مع الظروف

[27] تُعرَّف بأنها مساهمات تجديد الموارد، والتدفقات العائدة من القروض الممولة من خلال تجديدات الموارد، وقروض الشركاء الميسَّرة.
[28] الأموال المقترضة بموجب أي اتفاق بخلاف قروض الشركاء الميسَّرة (مثل القروض التي يتم الحصول عليها بموجب إطار الاقتراض السيادي).

الاقتصادية للبلدان[29] والتكيُّف مع ما يستجد من تغييرات.

76- **وسيكفل الجمع بين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية تخصيص الموارد المقترضة إمكانية تحقيق الدعم المتنوع للاحتياجات المتغيرة للبلدان، وإحداث أثر أوسع وأعمق.** وبينما سيستمر نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في ضمان استفادة البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً من موارد الصندوق الأساسية تبعاً لمستوى أدائها، ستسمح آلية تخصيص الموارد المقترضة للبلدان من مختلف فئات الدخل بالوصول إلى موارد إضافية لتوسيع نطاق الأفكار الواعدة من أجل إحداث تحول ريفي. وستوفِّر أيضاً للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا القادرة على استيعاب أموال إضافية إمكانية الاستفادة من الدعم الإضافي المقدَّم من الصندوق. وستنعكس هذه التغييرات في سياسة للتخرج ستعرض على المجلس التنفيذي للصندوق للموافقة عليها قبل بداية التجديد الثاني عشر للموارد.

الإطار 6

تخصيص الموارد في التجديد الثاني عشر للموارد

الموارد الأساسية. تفترض السيناريوهات المالية للتجديد الثاني عشر للموارد أن جميع موارد الصندوق الأساسية ستُخصص للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (تُطبَّق حالياً أحكام خاصة على الدول الصغيرة المؤهلة للموارد المقدمة بشروط تيسيرية). وسيجري حساب المخصصات للبلدان من خلال النظام القائم لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وستتبع شروط التمويل المطبقة سياسات التمويل ومعاييره الحالية في الصندوق. وتماشياً مع مفهوم خط أساس تجديد الموارد المستدام، ستُخصص مساهمات تجديد الموارد، بعد تغطية التكاليف التشغيلية، لتمويل مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، والمِنح العادية، والقروض الجديدة.

الموارد المقترضة. ستتاح موارد الصندوق المقترضة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، والبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي يمكنها الاستفادة من التمويل المعزَّز دون المساس بالقدرة على تحمل الديون. وتشمل مبادئ التخصيص الأساسية ما يلي: المواءمة مع مهمة الصندوق وفعاليته الإنمائية، والطلب من الحكومات، والضمانات المالية. وستقترح على المجلس التنفيذي هذه المبادئ، إلى جانب آلية الأهلية وآلية الموافقات.

آلية تخصيص الموارد، والمصادر، واستخدامات الأموال في التجديد الحادي عشر للموارد

	الموارد	استخدام الأموال	آلية التخصيص الحالية
	تجديد الموارد	المِنح	
	تدفقات القروض العائدة الأساسية	قروض مقدمة بشروط تيسيرية للغاية/تيسيرية: البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	
		إطار القدرة على تحمل الديون	
		تكاليف التشغيل	
الاقتراض	قروض غير تيسيرية	قروض شبه تيسيرية/غير تيسيرية	

[29] يلتزم الصندوق في ذلك بمبادئ العمل الأساسية لصندوق النقد الدولي التي تتطلب، فيما يتعلق بتوحيد المعاملة، مراعاة الظروف غير المتكافئة بين الأعضاء.

التخصيص المقترح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد حسب المصادر واستخدامات الأموال

	الموارد	استخدام الأموال	آلية التخصيص المحتملة
	تجديد الموارد	المِنح	
	تدفقات القروض العائدة الأساسية	قروض مقدمة بشروط تيسيرية للغاية/تيسيرية: البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	
		إطار القدرة على تحمل الديون	
		تكاليف التشغيل	
الاقتراض	قروض غير تيسيرية	قروض شبه تيسيرية/غير تيسيرية: البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا/ البلدان متوسطة الدخل/البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	آلية الحصول على الموارد المقترضة

77- **وسيواصل الصندوق ضمان الترتيب المناسب للأولويات في حدود موارده الأساسية.** واستناداً إلى نهج التخصيص في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيستمر الصندوق في ضمان تخصيص 50 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا، مع تخصيص 45 في المائة منها لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتخصيص 25 في المائة من الموارد الأساسية للأوضاع الأشد هشاشة.

دال- الاستمرار في تعزيز أثر الصندوق من خلال الشراكات الاستراتيجية

78- **يجب أن تدعم الشراكات الاستراتيجية جهود الصندوق لتوسيع الأثر وتعميقه، لا سيما في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19.** ويعترف نموذج العمل في الصندوق بأن على الصندوق، في ظل موارده المحدودة، أن يسعى إلى إقامة شراكات استراتيجية من أجل تحقيق أثر تحفيزي.

79- **ويتطلب تنفيذ رسالة الصندوق شراكات متنوعة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.** وتماشياً مع إطار الشراكات في الصندوق المعتمد في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيواصل الصندوق توخي الانتقائية في تنمية الشراكات في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، مع إعطاء الأولوية للشراكات التي تُعظِّم النتائج لصالح المجموعات التي يستهدفها الصندوق على المستوى القطري، والتي تُسهم بشكل أفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق ازدياد معدلات انعدام الأمن الغذائي والفقر في ظل تفشي جائحة عالمية، تُسهم الشراكات مع الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى بدور حاسم في تبادل المعرفة وتنسيق العمل وتعبئة التمويل المناسب وضمان إثارة القضايا المؤثرة على المجموعات المستهدفة على أعلى المستويات.

شراكات من أجل التمويل

80- **سيستمر تركيز الصندوق القوي على التمويل المشترك في التجديد الثاني عشر للموارد.** ويؤكد نموذج عمل التجديد الحادي عشر للموارد على دور الصندوق كمجمّع للتمويل الإنمائي. وتحقيقاً لهذا الطموح، أضفى الصندوق صبغة مؤسسية على استراتيجية للتمويل المشترك وخطة عمل لتعبئة التمويل المحلي والدولي من أجل تكميل استثماراته الخاصة. ومن خلال الالتزام القوي بالشراكات المحلية والدولية، تحققت مستويات كبيرة من التمويل المشترك في عام 2019، وهي أول سنة في التجديد الحادي عشر للموارد. وأدى ذلك إلى زيادة نسبة التمويل المشترك في نهاية تلك السنة إلى 1: 2.05، أي ما يتجاوز بكثير المستوى المستهدف المحدَّد

بنسبة 1: 1.4، وبما يُعبِّر عن نجاح الصندوق في زيادة التمويل الإنمائي وتنويعه.

81- **وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيواصل الصندوق تعبئة التمويل المشترك المحلي والدولي والحفاظ على الأهداف الطموحة.** ومن المرجح أن يُقلل الأثر الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 من توافر التمويل المشترك المحلي والدولي في المستقبل المنظور. وسيواصل الصندوق جهوده لتعبئة التمويل المشترك المحلي - نظراً لأن ذلك يُشكل عاملاً قوياً يُحدِّد الملكية والكفاءة والاستدامة في البلد. وسوف يسعى أيضاً إلى تعبئة التمويل المشترك الدولي من خلال شراكات متبادلة المنفعة مع المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى والشركاء الثنائيين وصناديق التنمية. وسيستفيد بذلك من حضوره القطري الأقوى وعلاقاته الوثيقة مع الحكومات وسائر الجهات الفاعلة الإنمائية على الأرض. وسيحافظ على هدف التمويل المشترك المحدَّد بنسبة 1: 1.4.

شراكات من أجل المعرفة والسياسات

82- **يُقر الصندوق بالدور الحاسم للشراكات بما يتجاوز التمويل المشترك.** وتتسم الشراكات بأهمية كبيرة للصندوق في توليد وتبادل المعرفة، والابتكار، والانخراط السياساتي. وتُساعد أيضاً على إيجاد مسارات لتحسين وتوسيع نطاق التنسيق على المستوى القطري. وتُساهم الشراكات بذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الآليات الرئيسية، مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

83- **وسيعمل الصندوق مع مجموعة مختارة من الشركاء للاستفادة المتبادلة من المعارف والانخراط السياساتي على المستويين القطري والعالمي.** وسيشمل هؤلاء الشركاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والحكومات، والوكالات الثنائية، وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية الحاسمة، مثل المجتمع المدني، ومنظمات المزارعين، ومنظمات الشعوب الأصلية. ومن ذلك على سبيل المثال أن منتدى الشعوب الأصلية ومنتدى المزارعين سيظلان يُشكلان أداة أساسية للحوار الاستراتيجي العالمي والدعوة والانخراط السياساتي. وستستمر أيضاً في التجديد الثاني عشر للموارد الشراكات المعززة مع المستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين، وهي شراكات عززها الصندوق من خلال تدابير مثل إطار التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة.

84- **وسيعمل الصندوق في تعاون وثيق مع الشركاء متعددي الأطراف، مثل وكالات الأمم المتحدة الشقيقة والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف.** وسيسعى الصندوق إلى ضمان تحديد قضايا السياسات المؤثرة على سكان الريف الضعفاء، وإدراجها في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (انظر الإطار 7). وسيواصل الصندوق عمله في تعاون وثيق مع المصارف الإنمائية متعددة الأطراف - وهي شريك رئيسي له من حيث الانخراط السياساتي والمعرفة والتعلم على المستويين التشغيلي والمؤسسي. وستظل البرامج القطرية نقاط دخول حاسمة لتحديد أنشطة الشراكة والانخراط فيها وتنفيذها.

85- **وسيجري خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد تعزيز الشراكة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها انطلاقاً من الدروس المستفادة.** وسيجري تعزيز التنسيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها لضمان التكامل، وكذلك مواصلة المشاركة في لجنة الأمن الغذائي العالمي ودعمها. وسيسعى الصندوق إلى المساهمة في نهج أكثر اتساقاً للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وأخيراً، سيعمل الصندوق عن كثب مع الوكالتين الأخرتين في روما في تنظيم مؤتمر قمة النُظم الغذائية المقرر عقده في عام 2021. ومن المتوقع أن يُسفر مؤتمر القمة عن التزامات عالمية قابلة للتنفيذ من مجموعة من الجهات الفاعلة من أجل نُظم غذائية شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود. وسيضمن الصندوق، الذي سيكون مسؤولاً عن تنسيق العمل بشأن سُبل كسب العيش المنصفة أثناء مؤتمر القمة، المواءمة والتكامل مع الإجراءات المتخذة في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

الإطار 7

مشاركة الصندوق في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

يوافق عام 2020 السنة الأولى لتنفيذ عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكذلك بداية العقد الأخير من خطة عام 2030. وبناءً على ذلك، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى "عقد العمل" للتعجيل في إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيحفِّز العقد جهود جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاستفادة من الشراكات الجديدة والمبتكرة والتركيز على النتائج والكفاءات، سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تجنب الازدواجية وتعزيز التنسيق. وسيتطلب ذلك تغييرات تحويلية من جميع المعنيين، بما يشمل الصندوق.

وعيَّنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الصندوق، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، لقيادة تنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية. وسيساعد ذلك على بناء تآزرات مع الهيئات الدولية الأخرى وتعزيز المنافع المتبادلة بين عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) وعقد الأمم المتحدة للمياه (2018-2028) وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النُظم الإيكولوجية (2021-2030).

دور الصندوق في تنفيذ الإصلاحات

يتعلق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أساساً بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة نفسها كي تغدو مرنة ومتجاوبة مع خطط التنمية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدعم الصندوق بقوة الجهود المبذولة لمساعدة المنظومة على الاستجابة بطريقة أفضل للصدمات غير المنظورة، مثل جائحة كوفيد-19.

وفي عامي 2019 و2020، شارك الصندوق بدور نشط مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لاستحداث أدوات جديدة لضمان التكامل وتحقيق نتائج على الأرض. وتشمل هذه الأدوات وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة، ونهجاً إقليمياً جديداً، ومكاتب جديدة متعددة البلدان، واستراتيجيات لعمليات الأعمال على المستوى القطري.

وشارك الصندوق بصفة خاصة بدور نشط في تعميم منتجين رئيسيين من منتجات إصلاح الأمم المتحدة:

(1) يشارك الصندوق، اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2020، في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (وأفرقة الأمم المتحدة القطرية) في كل بلد، ويدخل في علاقات شراكة مع الوكالات والبرامج الأخرى من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وفي إطار المبادئ التوجيهية الجديدة للصندوق، ستتوافق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تماماً مع هذا الإطار. وسيكفل ذلك أن تكون مشروعات الصندوق وبرامجه أكثر توافقاً مع أولويات التنمية الوطنية. كما ستُساهم الروابط التي يدعم كل منها الآخر مع منظومة الأمم المتحدة وشركائها في تعزيز أثر القروض الممولة من الصندوق.

(2) وضع الصندوق إجراءات مؤسسية للانتهاء من استراتيجيات عمليات الأعمال التي سيجري تطبيقها اعتباراً من عام 2021. وتهدف الاستراتيجيات إلى تحسين كفاءة التكاليف وتمكين الصندوق من زيادة القوة الشرائية الجماعية وفي الوقت نفسه تعظيم وفورات الحجم في عدد من الخدمات المجمَّعة مع أعضاء الأفرقة القطرية الآخرين على أساس تقاسم التكاليف (مثل قائمة الأمم المتحدة الموحدة للخبراء الاستشاريين، ونُظم التعلم، والتحويلات المصرفية والمالية، وخدمات المستودعات والتخزين، وصيانة المباني).

شراكات الصندوق مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والقطاع الخاص

86- **يسعى الصندوق منذ أمد بعيد إلى تكوين شراكات مع القطاع الخاص.** من ذلك على سبيل المثال أنه أعطى خلال السنوات الخمس عشرة الماضية مكانة بارزة لحلول سلاسل القيمة في حافظته بأسرها. وعزز الشراكات بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة والمنتجين على نطاق صغير من خلال نهج "الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين". ومع ذلك، كانت قدرة الصندوق على العمل مباشرة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص محدودة، وذلك أساساً بسبب الافتقار إلى الأدوات ذات الصلة وكذلك نقص الموارد البشرية الداخلية اللازمة لإقامة شراكات متزايدة التعقيد مع القطاع الخاص.

87- **ويتيح التجديد الثاني عشر للموارد فرصة لتكثيف الانخراط مع القطاع الخاص.** وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، وافق الصندوق على استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024 التي تمكِّن من تكوين شراكات مباشرة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. كما أنها تسمح للصندوق، من بين ابتكارات أخرى، بالحصول على التمويل من مؤسسات الأعمال الخاصة وتقديم التمويل إليها. والهدف من هذه الاستراتيجية هو: (1) تعبئة التمويل والاستثمارات الخاصة من أجل المشروعات الريفية الصغيرة والصغرى ومتوسطة الحجم والزراعة على نطاق صغير؛ (2) توسيع الأسواق وزيادة الدخل وفرص العمل للمجموعات

التي يستهدفها الصندوق. ومهَّدت الاستراتيجية، إلى جانب إطار مصاحب لها من أجل عمليات القطاع الخاص غير السيادية، الطريق نحو تقديم دعم مباشر إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في عمل الصندوق، بما في ذلك منظمات المنتجين والمشروعات الصغيرة والصغرى ومتوسطة الحجم التي تدار من خلال النساء والشباب. واستناداً إلى استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، سيجري وضع برنامج تمويل القطاع الخاص في فترة التجديد الثاني عشر للموارد (انظر القسم رابعاً). وسيساعد هذا البرنامج على تنظيم انخراط الصندوق المباشر مع القطاع الخاص، مما سيوفِّر سُبلاً مهمة للتعلم وتوسيع الأثر بما يتماشى مع مهمة الصندوق.

توسيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

88- **سيسعى الصندوق إلى تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كنهج رئيسي في التجديد الثاني عشر للموارد.** وتشهد الساحة العالمية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تغييرات. وتعترف الدول الأعضاء بأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أداة مهمة للدفع نحو تحقيق أهداف خطة عام 2030 وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وكما اتضح أثناء مشاورات التجديد الثاني عشر للموارد، يزداد الاهتمام بين كثير من الأعضاء لزيادة استخدام الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأبدى الأعضاء اهتمامهم بالتعرف على أثر الأنشطة الممولة من الصندوق في هذا المجال على سُبل كسب عيش المزارعين على نطاق صغير، وإسهامها في مواضيع التعميم في الصندوق.

89- **وانطلاقاً من الجهود المبذولة حالياً، سيقوم الصندوق بتحديث استراتيجيته بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في فترة التجديد الثاني عشر لموارده، مع التركيز على تعزيز دوره كمبتكر ووسيط لنقل المعرفة.** وسيشمل ذلك الاستفادة من: (1) تنفيذ استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2016؛ (2) الأنشطة المنفذة في إطار مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق الذي يموِّل حالياً 15 مشروعاً في جميع الأقاليم الخمسة؛ (3) عمليات مراكز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة التي أنشئت في البرازيل والصين وإثيوبيا؛ (4) بوابة الحلول الريفية التي تعرض عدداً متزايداً من مبادرات الصندوق والشركاء الآخرين. وستركز الاستراتيجية الجديدة على تعزيز تبادل المعرفة والتكنولوجيات والحلول التي تعالج الفقر الريفي والتحول الريفي. وستكفل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة إنمائية رئيسية في برامج الصندوق القطرية التحويلية. وسيجري دعم الاستراتيجية عن طريق إنشاء مرفق تمويلي متعدد المانحين لضمان توفير أموال متممة ووضع إطار مفاهيمي موحَّد للصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكون مشتركاً بين المساهمين. وسيتيح ذلك للصندوق ترسيخ استخدامه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في فترة التجديد الثاني عشر لموارده من أجل الارتقاء بتعزيز الانتعاش وإعادة البناء والقدرة على الصمود لسُبل كسب العيش في المناطق الريفية.

رابعا- تفعيل البرامج القطرية التحويلية

90- **النهج البرامجي القطري التحويلي أساسي لتحقيق أثر موسع ومعمق في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.** ويتيح النهج البرامجي القطري التحويلي للصندوق دعم البلدان في مواجهة تحدياتها الأكثر إلحاحا المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، والفقر الريفي، وتغير المناخ، والهشاشة. وهو يبني على تطور الصندوق نحو نموذج برامجي على المستوى القطري يدعم جهود القضاء على الفقر الريفي والجوع بحلول عام 2030. وينطوي هذا النهج على الدعم المصمم خصيصا للبلدان وفقا: (1) لمرحلة تنميتها؛ (2) التحديات التي تواجهها في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي (تغير المناخ، والهشاشة، وإدماج السكان المهمشين، إلخ.)؛ (3) قدرتها على الحصول على الموارد. ويقدم هذا القسم عرضا عاما حول كيفية استخدام الصندوق للجهود والأدوات المنسقة لضمان أثر معمق وموسع.

ألف- دعم التعافي، وإعادة البناء، والصمود من خلال الإدارة المعززة للحافظة

91- **خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيستغل الصندوق حضوره القطري لتعزيز قابليته للتكيف من أجل تحسين النتائج**. وتشمل الإدارة التكيفية القدرة على التعلم، والاستجابة، والتطور بشكل سريع واستباقي. وهي تستند إلى تصميم صارم يسمح بالتغيير عند الضرورة، وتنفذ عبر دورات المشروعات الاستثمارية، وتدمج التصحيحات السريعة للمسار لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية. وهي عامل تمكيني رئيسي لدعم الصندوق لتعافي المجتمعات الريفية، وإعادة بنائها، وصمودها في وجه الصدمات. ومن خلال سلسلة من الإصلاحات الأخيرة، تم تحقيق تحسينات على إدارة الحافظة عبر مجموعة من المؤشرات، كما تمت الإشارة إليه في استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2020. ومع ذلك، هناك بعض جوانب إدارة الحافظة التي تحتاج للتعزيز من أجل تعظيم الأثر.

جودة تصميم المشروعات

92- **جودة تصميم المشروعات حاسمة من أجل تحقيق النتائج الإنمائية**. خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تم وضع عملية تصميم جديدة، مع إجراء استعراض جديد، ومبادئ توجيهية جديدة، وإطار مسؤولية محسّن. وبشكل عام، وجد أن المشروعات في مرحلة التصميم تفي بالتزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق من خلال: دمج مواضيع التعميم؛ والاستهداف القوي للسكان الفقراء؛ والتحليل الجيد للسياق القطري، والمواءمة والملكية القطرية؛ والتعبئة الفعالة للتمويل المشترك. وعلى الرغم من ذلك، برزت عدة مجالات بحاجة للتحسين، كما هو مفصل أدناه. وسوف تكون هذه محط مناقشات الإدارة خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

93- **أولا، هناك فرص لتعزيز النُهج البرامجية للصندوق**. ضمان أن التدخلات المدعومة من الصندوق يتم وضعها كجزء من النُهج البرامجية على المستوى القطري أساسي لتحقيق النتائج على نطاق واسع من خلال ربط البرامج بالأهداف الإنمائية طويلة الأجل للحكومات. وإلى جانب الإقراض المستند إلى النتائج، من المعروف أن النُهج المرحلية المتضمنة في أدوات مثل النُهج البرامجية المتعددة المراحل (الإطار 8) تولد ملكية حكومية قوية وتساهم في تحقيق أهداف السياسات. وسوف يستمر تجريب وتوسيع نطاق هذه النُهج في حافظة الصندوق خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. والانخراط السياساتي على المستوى القطري، الذي تيسره عملية اللامركزية، هو أيضا نقطة دخول حاسمة لتوسيع النتائج إلى ما هو أبعد من الوصول إلى عدد محدود من المستفيدين من المشروعات وإحداث تغيير منهجي (انظر القسم باء).

الإطار 8
النُهج البرامجية المتعددة المراحل

النُهج البرامجية لها أثر تشغيلي إيجابي وتشجع انخراط القطاع الخاص. وهي تعزز الشراكات الدائمة وملكية الحكومة. وتظهر خبرة المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي أدخلت أشكالا مختلفة من النُهج البرامجية المتعددة المراحل أن تعزيز حوار السياسات وبناء الشراكات المتأصلين في مثل هذه النُهج مفيد لاجتذاب مشاركة القطاع الخاص.

والنهج البرامجي المتعدد المراحل المرن يعالج الطلب الناجم عن عمليات الصندوق. وفي بعض البلدان، يتبع الصندوق بالفعل نهجا مرحليا، حيث يتم تصميم المشروعات بالاعتماد على الخبرات السابقة وتضمينها الدروس المستفادة. وإدخال نهج برامجي متعدد المراحل سييسر الممارسة الحالية ويسمح باستهلال سلس لمراحل لاحقة. وسوف يتعلم الصندوق من خبرته في تنفيذ أدوات مماثلة في الماضي، مثل الآلية الإقراضية المرنة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومن خبرات المؤسسات الأخرى في تجريب نهج برامجي متعدد المراحل خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

94- **ثانيا، هناك حاجة لتقديرات أعمق وأكثر صرامة للاحتياجات المؤسسية للبلدان**. يظهر تحليل للمشروعات المعرضة للمشاكل أن التوقعات غير الواقعية في مرحلة التصميم تساهم في تأخيرات في التنفيذ ومشاكل

أخرى. ويجب أن تأخذ تصاميم المشروعات بعين الاعتبار القدرة المؤسسية على المستوى القطري وعامل الدعم المناسب. والتركيز على القدرة على المستوى القطري، بما في ذلك الإدارة المستندة إلى النتائج، والإدارة المالية، والرصد والتقييم، أمر هام بشكل خاص للتنفيذ الكفؤ. وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيحسن الصندوق تقييماته للقدرات على المستوى القطري كجزء من التدابير الأوسع لتعزيز الكفاءة، كما هو مفصل في الإطار 10.

95- **ثالثا، الزيادة التدريجية في متوسط حجم المشروعات – من 28 مليون دولار أمريكي إلى 40 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد الحادي عشر للموارد – يساعد على تحسين النتائج، والتمويل المشترك، والوصول إلى المستفيدين** (انظر الإطار 9). وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيواصل الصندوق تتبع متوسط حجم المشروعات كمؤشر هام لملاءمته وأثره الموسع. واستجابة للطلب المتزايد، تيسّر هذه المشروعات الأكبر الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية الحاسمة، بما في ذلك إمدادات المياه والإصحاح، والري على نطاق صغير، ومرافق التجهيز الصغيرة إلى متوسطة النطاق، والبنية الأساسية للسوق، والطرق الفرعية التي تمكن من الوصول إلى السوق. وهذه البنية الأساسية، التي صممت بناء على احتياجات المجموعات المستهدفة من الصندوق وبمشاركتها، هي عنصر أساسي في القيمة المضافة للصندوق، ومطلوبة بصورة متزايدة من قبل الدول الأعضاء. وسيشمل تقرير توليفة تقييمية قادم بشأن دعم الصندوق للبنية الأساسية توصيات لتوجيه تلك الجهود خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

الإطار 9: القياس المناسب لحجم مشروعات الصندوق

لقد زاد الصندوق من متوسط حجم مشروعاته بحيث لا تكون أكبر أو أصغر من اللازم، ولكن مناسبة لأنواع الدعم التي تناسب على أفضل وجه تحقيق التحول الريفي لأشد السكان فقرا وضعفا في العالم. وقد زاد متوسط تمويل الصندوق للمشروعات من 28 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد التاسع للموارد إلى 31 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد العاشر للموارد، و40 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وفيما عدا السماح للصندوق بأن يصبح أكثر انتقاء وتوجيها في دعمه، تميل العمليات الأكبر إلى تحقيق نواتج إنمائية أفضل (مجموعة البنك الدولي، 2016؛ ومصرف التنمية الأفريقي، 2010)، والاستفادة من وفورات الحجم، والوصول إلى مستفيدين أكثر نسبيا، وتيسير التمويل المشترك، والاستثمار في البنية الأساسية الريفية، وتوفير مقعد أكثر أهمية حول مائدة السياسات للنهوض بقضية المنتجين الريفيين على نطاق صغير.

ومنذ فترة التجديد التاسع للموارد، بدأت آثار هذا التحول في الظهور إلى السطح. وخلال فترة التجديد العاشر للموارد، استهدف الصندوق متوسطا إجماليا لنسبة التمويل المشترك قدره 1: 1.2. وبحلول نهاية عام 2019، وصلت النسبة إلى 1: 2.05 (الدولي والمحلي). وهذا يعني أن الصندوق وصل إلى ثلاثة أضعاف الأثر الذي موّله – محققا ما مجموعة 3 دولارات أمريكية لكل 1 دولار أمريكي من تمويل الصندوق.

تيسر المشروعات الأكبر حجما تحقيق آثار ملموسة ومستدامة بشكل أكبر على حياة المستفيدين من الصندوق. وفي نيجيريا، قام الصندوق بالبناء على قرض أولي بقيمة 90 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد. ويستهدف برنامج في البلد، برنامج تنمية سلاسل القيمة، الحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الزراعي، والتجهيز، والتسويق. وقد وصل التمويل الإجمالي للبرنامج منذ استهلاله إلى 300 مليون دولار أمريكي، وحصل على أفضل تصنيف ممكن لاحتمال تحقيق أهدافه الإنمائية. وكان البرنامج ناجحا في تعزيز إنتاجية ودخول النساء والشباب المشاركين في سلاسل قيمة الأرز والكسافا – مما زاد فرص العمل المستدامة للشباب (40 في المائة من المستفيدين)، والنساء (42 في المائة). كما استفاد البرنامج من حضوره الهام في بناء شراكات وإنشاء منتدى التحالف من أجل السلع، وهو أداة لتكرار وتوسيع نطاق أفضل الممارسات في تنمية سلاسل قيمة السلع.

والصندوق لا يضحي بالدعم المصمم خصيصا من أجل زيادة حجم المشروعات. وفي حين أن استثماراته قد تكون ما زالت أصغر من استثمارات الشركاء الإنمائيين الآخرين، وتمويل المؤسسات المالية الدولية لإصلاحات البنية الأساسية القطاعية أو الكبيرة، يبقى الصندوق مركزا على دوره في الوصول إلى أولئك الأكثر تعرضا لأن يتخلفوا عن الركب. ومن المفهوم أن كل بلد له احتياجاته الفردية، ويتطلب استجابات مخصوصة. وحتى أصغر مشروعات الصندوق لها آثار هامة، بما في ذلك الانخراط السياساتي، والدعم التقني، والانخراط من أجل تعبئة أموال تكميلية.

الإدارة التكيفية خلال التنفيذ

96- **من خلال عملية اللامركزية في الصندوق، أصبحت الفرق القطرية الآن أقرب إلى العملاء وتقدم دعم تنفيذ أقوى وأنسب توقيتا.** في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، قام الصندوق بتحديث مبادئه التوجيهية للإشراف

ودعم التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، مكّن نشر نظام إدارة النتائج التشغيلية من رصد وإشراف أقوى متيحا الوصول إلى البيانات في الوقت الحقيقي، ومتابعة أوثق للإجراءات المتفق عليها. وكنتيجة لذلك، تم خفض المشروعات المعرضة للمشاكل من 20 في المائة في عام 2016 إلى 13 في المائة في عام 2019.[30] ومن الأهمية بمكان إدراك أن الصندوق موكل إليه مهمة العمل في بعض أصعب المناطق في العالم. وبالنظر إلى سياق التنفيذ الصعب غالبا الذي يعمل فيه الصندوق، من الأرجح أن تستمر المشروعات المعرضة للمشاكل.

97- **لقد أثبت الصندوق قابليته للتكيف خلال أزمة كوفيد-19 استجابة للطلب من الدول الأعضاء؛ غير أنه يلزم المزيد من العمل لتيسير الاستجابة في الوقت المناسب**. وفي الأشهر منذ بداية جائحة كوفيد-19، أثبت الصندوق قدرته على إعادة توجيه غرض أكثر من 200 مليون دولار أمريكي من حافظته الجارية لدعم التعافي، وجهود إعادة البناء في المناطق الريفية المتأثرة بكوفيد-19. وضمن نفس الإطار الزمني، استطاع أن ينشئ، ويمول، وينفذ أداة جديدة هي مرفق تحفيز فقراء الريف. ومن أجل تحسين قابليته للتكيف، سيركز الصندوق على خمس قضايا رئيسية خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

98- **أولا، سيستمر الصندوق في استخدام إعادة هيكلة المشروعات من أجل لتحسين أداء المشروعات وإرشاد التصميم في المستقبل**. والمشروعات التي تعاد هيكلتها بصورة استباقية قبل استعراضات منتصف المدة أكثر احتمالا لأن تحقق النتائج. ومن الواضح أن حُسن توقيت إعادة الهيكلة مهم، وسوف تسعى الإدارة لضمان إعادة هيكلة المشروعات حسب الحاجة، قبل الوصول إلى نقطة منتصف المدة. وسوف يتتبع الصندوق استباقيته في معالجة المشروعات المعرضة للمشاكل في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر للموارد.

99- **ثانيا، سيركز الصندوق على التنفيذ الأكثر كفاءة للمشروعات**. في حين أن الصندوق كان متأخرا تاريخيا في أدائه بشأن الكفاءة على مستوى المشروعات (المتميزة عن كفاءة الصندوق ذاته)، فإن كفاءة المشروعات حاسمة لتحقيق النتائج بصورة أسرع، وتعظيم عدد المستفيدين الذين يتم الوصول إليهم مقابل كل دولار ينفق. وقد أظهر تحليل المشروعات المعرضة للمشاكل أن أداء المشروعات عرضة للتأثر بعدة تحديات، بما في ذلك الدوران العالي للموظفين، والقدرات المحلية غير الكافية، والصرف الضعيف، والإدارة المالية الضعيفة، ومشاكل التوريد. وفي فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيكون هناك تركيز على ضمان دعم التنفيذ الأنسب توقيتا، وزيادة الحضور المحلي والدعم التقني، وتحري كيفية دعم القدرات الحكومية بشكل أكثر مباشرة.

الإطار 10

زيادة الكفاءة – خطة عمل من أجل نتائج أسرع

لقد تم التركيز على الكفاءة على مستوى المشروعات كنقطة ضعف متكررة من قبل كل من مكتب التقييم المستقل في الصندوق، والتقييمات الذاتية للإدارة. رحلة الميل الأخير مكلفة، وبالنظر إلى المجموعات المستهدفة من الصندوق، لا بد من بعض التنازلات بشأن الكفاءة على مستوى المشروعات. وعلى الرغم من ذلك، ومن أجل توسيع الأثر على سكان الريف الفقراء، سيضع الصندوق تركيزا خاصا على الكفاءة على مستوى المشروعات في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

ما هي العوامل التي تساهم في الكفاءة على مستوى المشروعات؟

هناك عوامل مختلفة تؤثر على الكفاءة على مستوى المشروعات. في مرحلة التصميم، على سبيل المثال، من المهم إجراء تحليل مؤسسي قوي لضمان أن الطموح واقعي من حيث القدرة على التنفيذ. والتوظيف في وحدات إدارة المشروعات ليس مجرد مُحدد قوي للكفاءة، ولكن أيضا للتنفيذ العام. ومن الأهمية بمكان أن تكون لدى هذه الوحدات عملية توظيف تعمل بشكل كامل وتستند إلى الجدارة بحيث تكون جاهزة للتنفيذ عندما تتوافر الأموال لصرفها. ولذلك، فإنه من المهم وضع خطة صارمة للتوريد، ومعالجة طلبات السحب وفقا لتلك الخطة.

كيف يمكن تقييم التحسينات في الكفاءة على مستوى المشروعات؟

تقاس مكاسب الكفاءة على مستوى المشروعات على أساس مجموعة فريدة من المؤشرات خلال التنفيذ. ويستخدم الصندوق عددا من المؤشرات لتقييم كفاءة المشروعات، بدءا بمؤشر مركب للتقدم العام للتنفيذ. ويشمل مؤشر الأداء الرئيسي هذا عدة مؤشرات فرعية، بعضها يتم حسابه تلقائيا (مثل تقدم الصرف)، وبعضها الآخر يتم تقييمه خلال التنفيذ (مثل التماسك بين خطة العمل السنوية والميزانية،

[30] استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر للموارد.

والتنفيذ، والإدارة المالية، والتوريد، والرصد والتقييم). وإذا ما أُخذت مجتمعة، تعطي مثل هذه المؤشرات الفرعية مؤشرا جيدا على الكفاءة على مستوى المشروعات، ويمكن أن تستخدم لتقييم التقدم المحرز.

هل تؤثر الكفاءة على مستوى المشروعات في أثر المشروعات؟

أظهرت المشروعات المنجزة خلال التجديد العاشر للموارد أثرا قويا كما تم قياسه من خلال مبادرة تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر للموارد. غير أن الأداء المتعلق بالكفاءة على مستوى المشروعات عند الإنجاز كان دون الهدف. وكانت مؤشرات أخرى، بما في ذلك الفعالية، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، أكثر إيجابية. ويظهر هذا أنه بينما حققت المشروعات المدعومة من الصندوق أثرا قويا خلال التجديد العاشر للموارد، إلا أنها لم تفعل ذلك بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وفي حين أن هذه النتيجة ليست مفاجئة بالكامل نظرا للسياق الذي يعمل فيه الصندوق، فإن المؤشرات الفرعية للكفاءة على مستوى المشروعات محددات هامة لنجاح مشروع ما. وعلى سبيل المثال، فإن قدرة وحدة إدارة المشروع حاسمة بالنسبة لتحقيق نتائج المشروع.

خطة عمل لتحسين الكفاءة

من أجل مواجهة التحديات المتكررة في الكفاءة على مستوى المشروعات، سيبني الصندوق على الأدلة والخبرة المتاحة حتى تاريخه لوضع خطة عمل للكفاءة لفترة التجديد الثاني عشر للموارد.

100- **وثالثا، سوف تضمن الإدارة أن المشروعات المعرضة للمشاكل المزمنة – المصنفة على أنها مشروعات تعرضت لمشاكل أثناء بعثات الإشراف الثلاث السابقة – ستبقى عند حدها الأدنى.** ففي حين أنه من غير الواقعي وجود حافظة دون مشروعات معرضة للشاكل نظرا إلى البيئة المحفوفة بالتحديات التي يعمل فيها الصندوق، يتمثل طموح الإدارة لفترة التجديد الثاني عشر للموارد في معالجة المشروعات المعرضة للمشاكل بصورة أكثر استباقية قبل أن تصبح مشروعات معرضة للمشاكل المزمنة. وإذا ما تم تنفيذ ذلك بشكل منهجي، فمن شأن ذلك تخفيض عدد المشروعات المعرضة للمشاكل المزمنة بشكل جذري. أما بالنسبة للمشروعات المعرضة للمشاكل المزمنة التي تستمر، فسيتم السعي من أجل تدابير أشد صرامة لإعادة الهيكلة، وإلغاء المشروعات.

101- **ورابعا، سيكون هناك تركيز أكبر خلال تنفيذ المشروعات على مواضيع التعميم في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** وكما تمت مناقشته في القسم الثالث، سوف يضمن هذا أن الأولوية التي تعطى لمواضيع التعميم خلال مرحلة التصميم ستستمر إلى مرحلة التنفيذ، وأن التحديات يتم تحديدها ومعالجتها بسرعة مع تقدم المشروعات.

102- **وأخيرا، سيستمر تعزيز التعلم والمساءلة خلال التنفيذ، وعند إنجاز المشروعات في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، مع التركيز على الرصد والتقييم على مستوى المشروعات.** في حين يتمتع الصندوق بثقافة تحقيق النتائج على المستوى المؤسسي، ما زال الرصد والتقييم على مستوى المشروعات يظهر نقاط ضعف – مع فجوات معينة في نظم التتبع على مستوى المشروعات وقدرات الموظفين. وسوف يتخذ الصندوق تدابير خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد لتعزيز الرصد والتقييم على مستوى المشروعات من خلال التدريب، وبناء القدرات، ونظم تتبع المعلومات. وسيتم تغطية هذا من خلال خطة عمل للرصد والتقييم تعالج القيود المحددة، وتبني على عمل الصندوق الجاري من خلال مبادرات مثل مشروع مبادرة النهوض بالمعرفة من أجل الأثر الزراعي الممول بالمنح.

الدفع بالابتكار من خلال البرامج القطرية التحويلية

103- **مع مواجهة تحديات متعددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعتبر الابتكار حاسما بالنسبة لتحقيق الصندوق للتحول الريفي الشمولي والمستدام.** الابتكار يحفز إجراءات جديدة لتحسين الأداء ومعالجة المشاكل، بما في ذلك الممارسات، والنُهج، والطرق، والعمليات، والأدوات، والمبادئ التوجيهية الجديدة.[31] وكل من الإطار الاستراتيجي للصندوق (2016-2025)، والتوجهات الاستراتيجية الموضوعة لفترة التجديد

[31] مكتب التقييم المستقل في الصندوق. التقييم المؤسسي بشأن دعم الصندوق للابتكارات من أجل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الشمولية والمستدامة. 2020.

الحادي عشر للموارد يقرّ بأن الابتكار ضروري لتحقيق النتائج والأثر. ومنذ ذلك الوقت، سعى الصندوق لإحداث تغييرات تنظيمية، بما في ذلك إنشاء وحدة التغيير والإيصال والابتكار لتيسير الابتكار في سائر المنظمة.

104- **لقد كان الصندوق قويا بشكل خاص في الابتكار الاجتماعي لمعالجة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية.**[32] ووجد تقييم حديث على المستوى القطري أن أداء الصندوق جيد بالنسبة للابتكار المتعلق بإدارة الموارد الطبيعية، وبناء رأس المال الاجتماعي (مثل إدارة حقوق الأراضي)، ورأس المال البشري (مثل بناء القدرات)، ولا سيما المتعلقة بالمزارعين ومنظماتهم. وييسر ذلك خبرة الصندوق في النُهج التشاركية (مثل الميزنة التشاركية). غير أنه تم الاعتراف بوجود فرص للتحسين بالنسبة للنساء، والشباب، والشعوب الأصلية.[33] ويستجيب الصندوق بنموذج تشغيلي مواتٍ ومبادئ توجيهية بشأن الابتكار لتحديد وتشجيع الابتكارات بشكل منهجي إلى ما هو أبعد من التكنولوجيا على مستوى المشروعات، مع مضامين لفترة التجديد الثاني عشر للموارد وأبعد من ذلك.

105- **خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيواصل الصندوق وضع تركيز قوي على الابتكار بغرض تحقيق النتائج الإنمائية، بما يتماشى مع أولويات التجديد الثاني عشر للموارد.** على سبيل المثال، سيتبع الصندوق استثمارا مسؤولا، وممارسات زراعية مستدامة بما يتماشى مع أهداف الاستدامة، واستخدام العلوم، والتكنولوجيا، والنُهج الزراعية المستدامة مثل **الإيكولوجيا الزراعية** لدعم المنتجين على نطاق صغير، وسكان الريف الضعفاء. وبمواصلة التركيز على النُهج التحويلية للتمايز بين الجنسين، ودمج الابتكارات المنبثقة عن خطة عمل الشباب في الصندوق، سوف يستقطب الصندوق أيضا الابتكارات لمواجهة التحديات ضمن مواضيع التعميم الخاصة به.

106- **يستفيد الصندوق من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية لتسريع تحقيق النتائج الإنمائية.** وسوف يحدد الصندوق ويستفيد من فرص إدماج التكنولوجيات الرقمية على المستوى القطري. وتحقيقا لهذه الغاية، سيضمن أنه بنهاية فترة التجديد الثاني عشر للموارد، ستكون نسبة 50 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة ومذكرات الاستراتيجية القطرية قد حددت فرصا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية لتعزيز النتائج الإنمائية والأثر الإنمائي، وأن خمسة مشروعات مصممة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد على الأقل ستدمج نُهج الزراعة الرقمية. وسوف يشمل هذا ممارسات واعدة متعلقة بالزراعة الدقيقة، الموجهة نحو مساعدة المزارعين لزيادة الإنتاج بشكل مستدام وكفؤ، والتكنولوجيا المالية الداعمة لزيادة وصول المستفيدين إلى الخدمات المالية، وجمع وتحليل البيانات التي يستنير بها صنع القرار على مستوى المشروعات والمستوى القطري (انظر الإطار 11).

107- **سيكون للتكنولجيات الرقمية تركيز خاص في فترة التجديد الثاني عشر للموارد.** تطبيق التكنولوجيا الرقمية في الزراعة له إمكانات زيادة إنتاجية المزارعين ودخولهم، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ – ولا سيما بالنسبة لأشد المجموعات ضعفا مثل النساء والشباب. وعلى سبيل المثال، يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض الزراعة توسيع وصول الخدمات والخبرة المالية إلى المناطق النائية بتكلفة أقل، وتوليد بيانات ذات جودة عالية يستنير بها صنع القرار، وتربط المنتجين بالأسواق من خلال تقديم معلومات عن الأسعار. وقد أثبتت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنه لا غنى عنها من أجل استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-19 بإتاحة الاتصال في سياق التباعد الاجتماعي.

[32] نفس المرجع.

[33] مكتب التقييم المستقل في الصندوق. الابتكارات التقنية من أجل الحد من الفقر الريفي، توليفة تقييمية. 2019.

الإطار 11

أولويات تسخير الابتكار من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في فترة التجديد الثاني عشر للموارد وما بعدها

يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تقديم دعم تحفيزي للمنتجين على نطاق صغير، وتحسين الإنتاج، وفرص الوصول إلى الأسواق، والصمود في وجه تغير المناخ. وتوفر المجالات الواردة أدناه بشكل خاص مسارات واعدة لتسريع تحقيق النتائج.

الزراعة الدقيقة

يقوم الصندوق بزيادة تركيزه على الزراعة الدقيقة، التي تهدف إلى مساعدة المنتجين على نطاق صغير في التقليل إلى أدنى حد من التكاليف، وتحسين الاستدامة من خلال جعل الممارسات الزراعية أكثر دقة وتحكما. وبينما تشمل تطبيق التقنيات المتقدمة، بما في ذلك أدوات نظام المعلومات الجغرافية وأجهزة الاستشعار، والطائرات بدون طيار الخاصة به، أصبحت الزراعة الدقيقة متاحة بشكل متزايد للمزارعين على نطاق صغير في البلدان منخفضة الدخل من خلال المعلومات القائمة على الأجهزة المحمولة، وأجهزة الاستشعار، ورسم خرائط التربة. والصندوق في المراحل المبكرة من شراكة رائدة مع *الزراعة الدقيقة من أجل التنمية* من أجل تقديم مشورة زراعية شخصية للمزارعين من خلال الهواتف المحمولة.

التكنولوجيا المالية

توفر التحسينات في التكنولوجيا المالية فرصة فريدة لانخراط صغار المزارعين، وربطهم بالموارد اللازمة، ومساعدتهم على وضع نماذج عمل جديدة لتحديد المصادر وتقديم الخدمات. وسوف يدعم الصندوق حلول التكنولوجيا المالية الناشئة لتقديم خدمات مالية بطرق أسرع، وأرخص، وأسهل.

البيانات الجغرافية المكانية

يَعِدُ استخدام البيانات الجغرافية المكانية بشكل خاص بتعزيز جمع البيانات وتحليلها لدعم المنتجين على نطاق صغير في صنع قرارات أفضل، ويساهم في تجسين الصمود في وجه تغير المناخ. وقد استخدم الصندوق بالفعل مبادرات جغرافية مكانية لهذه الغاية، على سبيل المثال في اليمن. فقد استثمر الصندوق في مزيج من نمذجة نظم المعلومات الجغرافية، ورصد الأرض، وتقييمات الضعف الاجتماعي لرسم خرائط التعرض لمخاطر تغير المناخ. وقد مكن رسم الخرائط هذا الصندوق من استهداف المناطق والمجتمعات وفقا لتعرضها لمخاطر تغير المناخ وتصميم خطط لتكييف البنية الأساسية وفقا لمستويات المخاطر والاحتياجات.

الإدارة المعززة للمخاطر البرامجية وتعزيز الضمانات

108- **الإدارة النشطة لمخاطر تنفيذ البرامج عامل تمكين حاسم لتحقيق النتائج الإنمائية**. الإدارة المناسبة للمخاطر تضمن أنه عند تحقق المخاطر سيكون الصندوق جاهزا للاستجابة وتعديل البرامج القطرية وفقا لذلك. وفي انتقاله نحو نهج لإدارة المخاطر المؤسسية (المفصل في القسم خامسا)، يركز الصندوق على تحديد مخاطر تنفيذ البرامج والتخفيف من آثارها – أحد أهم مخاطر الصندوق. وتتألف مخاطر تنفيذ البرامج من مجالات فرعية مثل الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، والإدارة المالية، والتوريد في المشروعات، والضمانات، ومخاطر أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالبيئة والمناخ، والسكان، والقدرات المؤسسية، واستدامة التدخلات. وتتم صياغة مصفوفة متكاملة لمخاطر المشروعات من أجل جميع المشروعات الجديدة والجارية لتحديد، وتقييم، وتخفيف، وإدارة المخاطر التي تهدد تنفيذ المشروعات. كما ستساعد المصفوفة الصندوق على تجنب تجاوز تقبّل المخاطر المحدد في برامجه القطرية.

109- **يجب ألا يعرض اعتماد عمليات استمرارية العمل فعالية الصندوق وكفاءته للخطر**. وتوفر هذه التدابير للصندوق المرونة في الاستجابة لاحتياجات البلدان الملحة، مثل تلك المتعلقة بكوفيد-19. ولكن مخاطر العمل في وسط الجائحة عالية (بما في ذلك تلك التي تنشأ من الآثار الاقتصادية، والقيود على التجمعات العامة والسفر للحد من انتقال الفيروس). ونظرا إلى أن قدرة الصندوق على التخفيف من هذه المخاطر محدودة إلى حد ما، فإن العمل في البلدان المتأثرة بكوفيد-19 ينطوي حتما على التعرض لمخاطر متبقية عالية.

110- **تشمل الضمانات المعززة روابط أقوى بين التوريد وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق**. وتتطلب التغييرات في نموذج عمل الصندوق، وهيكليته المالية الجديدة، والتركيز في فترة التجديد الثاني عشر للموارد على المشروعات الأكبر حجما – إلى جانب الطلب المحتمل على المزيد من البنى الأساسية الريفية – تعزيز الروابط بين إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي والتوريد. وهذا أمر هام بوجه خاص نظرا إلى أن عمليات التوريد تكوّن علاقات جديدة مع الموردين، مما يوفر فرصة لمعالجة المخاطر ذات الصلة، ورصد الامتثال من خلال الضمانات. والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف هي بصدد وضع

تدابير بالفعل لسد الفجوة بين الضمانات والتوريد من خلال دمج الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية في التوريد مدعومة بالخبرة. وسوف يستعرض الصندوق الخطوات اللازمة لضمان التركيز المناسب على الضمانات، بما في ذلك من خلال استعراض قدرته في هذا المجال.

111- **سيواصل الصندوق تعزيز الآليات الوطنية لمعالجة التظلم كجزء من ضماناته المتطورة**. تضمّن تنفيذ خطة عمل الشفافية في الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد إطارا للتغذية الراجعة من أصحاب المصلحة لضمان الاستماع إلى أصوات الأشخاص الذين يخدمهم الصندوق، وزيادة المساءلة أمامهم. وفي فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سوف تدمج الإدارة مؤشرات أساسية جديدة تتعلق بانخراط المواطنين في الاستراتيجيات القطرية وتصميم المشروعات، وتضمن أن الآليات الوطنية لمعالجة التظلم، كما تنعكس في سياسة الضمانات في الصندوق، يجري الإبلاغ عنها كجزء من إطار التغذية الراجعة لأصحاب المصلحة.

باء- النتائج الموسعة النطاق والمستدامة من أجل أثر دائم

112- **من أجل تعميق الأثر، يجب أن تكون نتائج المشروعات الممولة من الصندوق على مجموعات المستفيدين المستهدفة مستدامة مع مرور الزمن، ويجب المحافظة عليها في وجه الصدمات**. وقد أظهرت تقييمات حديثة أن أداء الصندوق كان باستمرار دون تطلعاته بشأن الاستدامة. وقد تم التشديد على نقص استراتيجيات الخروج طويلة الأجل ، وعدم كفاية أوجه التآزر مع المشروعات التكميلية وأصحاب المصلحة في البلد، والتعلم المحدود من المشروعات السابقة، والافتقار إلى الالتزام القوي من جانب الحكومة كعقبات هامة في وجه التقدم.[34]

113- **في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيهدف الصندوق إلى إجراء تحول بشأن الاستدامة لتعزيز صمود مجموعاته المستهدفة**. وسوف تركز الإجراءات على: اختبار أدوات لتعزيز ملكية الحكومات للنتائج؛ وضمان انخراط أوثق لأصحاب المصلحة؛ وقياس أفضل لاستدامة الفوائد؛ ومزيد من التركيز الهادف على توسيع النطاق واستراتيجيات الخروج، بما في ذلك من خلال الانخراط السياساتي من أجل تغيير شامل (انظر الشكل 6).

الإطار 12: بناء الصمود وجعل الآثار مستدامة مع مرور الوقت

في حين أن تحقيق نتائج أكثر استدامة محوري بالنسبة لتعميق الأثر، لم يكن أداء الصندوق جيدا دائما في هذا المجال وفقا لكل من التقييمات الذاتية للصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق. ولذلك يقوم الصندوق بأربعة إجراءات ملموسة لتحسين استدامة نتائجه خلال التجديد الثاني عشر للموارد، يتم تجميعها في خطة عمل للاستدامة.

(1) **تعزيز الاستدامة من خلال أدوات إقراضية تولد الملكية**. تتحسن الاستدامة عندما تُعطى الفرصة للشركاء الحكوميين والمستفيدين لتولي ملكية أكبر للمشروعات منذ البداية. ويمكن لهؤلاء الشركاء من ثم مساعدة الصندوق على إنشاء مسارات إما لتوسيع نطاق المشروعات أو للسعي وراء استراتيجيات خروج. وفي عمله نحو التجديد الثاني عشر للموارد، سوف يطرح الصندوق تجريب وتوسيع أدوات تولد ملكية حكومية قوية. وسوف يشمل هذا برنامج رائد للإقراض يستند إلى النتائج، وإدخال نُهج برامجية متعددة المراحل – مما ييسر دمج الدروس المستفادة من المشروعات السابقة.

(2) **توليد الاستدامة من خلال انخراط أوثق مع أصحاب المصلحة**. سوف يضمن الصندوق تعاونا أوثق مع مجموعة متنوعة من الشركاء القطريين، يتم تيسيره من خلال عملية اللامركزية. وبالبناء على إطار التغذية الراجعة لأصحاب المصلحة، وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي المنقحة التي تمت الموافقة عليها خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيضاعف الصندوق حهوده لضمان انخراط مبكر، ومجدٍ، ومستمر مع أصحاب المصلحة – ولا سيما السكان الذين يخدمهم – وتلقي تغذية راجعة منهم.

(3) **التفكير بشكل أعمق حول توسيع النطاق واستراتيجيات الخروج**. لقد لعب الصندوق دورا قياديا في المناقشات الإنمائية حول أثر توسيع النطاق. وفي فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيواصل الصندوق التشديد على مسارات توسيع نطاق نتائج المشروعات لضمان استدامة أكبر، مع التركيز على الانخراط السياساتي. وقبل فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيتم استعراض استراتيجيته لتوسيع النطاق لضمان المواءمة مع نموذج عمل الصندوق الجديد. وفي حين أنه يتطلب من

[34] التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. 2020.

جميع تصاميم المشروعات أن تشكل استراتيجية خروج، سوف تضمن عملية ضمان الجودة في الصندوق أنها كافية، وستضمن فرق المشروعات أنها تشكل جزءا أساسيا من الإشراف على المشروعات.

(4) **تحسين قدرة الصندوق على قياس الاستدامة**. تشير الاستدامة مع مرور الوقت إلى الاستمرار المحتمل لصافي الفوائد من تدخل إنمائي بعد أن يتوقف عن تلقي دعم تمويل خارجي. ولتكوين فهم أفضل حول ما إذا كانت برامج الصندوق تحدث أثرا مستداما على حياة المنتجين على نطاق صغير وسكان الريف الفقراء، ستتحرى الإدارة مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق إمكانية إجراء تقييمات لاحقة بعد ثلاث إلى خمس سنوات من إنجاز المشروعات من أجل تحديد ما إذا كانت النتائج التي يتم قياسها عند إغلاق المشروعات ما زالت باقية.

114- **من أجل تحقيق المزيد من النتائج المستدامة لصالح المستفيدين، سيعزز الصندوق دوره في الانخراط السياساتي على المستوى القطري خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد**. يوفر القرب الجغرافي المعزز للصندوق من الحكومات من خلال عملية اللامركزية فرصا لزيادة أثره من خلال الانخراط السياساتي – وهذه طريقة حاسمة لضمان أن النتائج تمتد إلى ما هو أبعد من المستفيدين المستهدفين من المشروعات الممولة من الصندوق.

115- **ويبني هذا على الجهود الحالية في سائر حافظة الصندوق**. وتهدف نظرية التغيير في الصندوق من أجل الانخراط السياساتي، التي تمت صياغتها خلال فترة التجديد العاشر للموارد، إلى دعم تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية التي تمكن سكان الريف الفقراء من زيادة الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والصمود. وتتم متابعة هذه الجهود من خلال ثلاث قنوات وعشرة أنواع من الأنشطة (انظر الشكل 5 أدناه).

116- تستخدم **عدة مؤشرات أساسية** لتتبع النواتج المتعلقة بالسياسات ضمن مشروعات الصندوق، إلى جانب التصنيفات بشأن مدى تحقيق الأهداف المؤسسية والسياساتية. وحتى تاريخه، حوالي 50 مشروعا في حافظة الصندوق تتتبع مؤشرات النواتج المتعلقة بالسياسات. وتقترح النتائج أن: أكثر من 500 من المنتجات المعرفية ذات الصلة بالسياسات قد أُنجزت؛ وحوالي 40 من المنصات المتعددة أصحاب المصلحة قد أُنشئت؛ و15 من السياسات قد اقترحت من أجل الموافقة، أو التصديق، أو التعديل. وتشير بيانات الأداء بشأن الانخراط السياساتي خلال التنفيذ أيضا أن أغلبية كبيرة من المشروعات تسعى إلى القيام بأداء جيد في هذا المجال: 87 في المائة من المشروعات حققت درجات "مرضية إلى حد ما" أو أفضل.

الشكل 5: نظرية التغيير في الصندوق من أجل الانخراط السياساتي

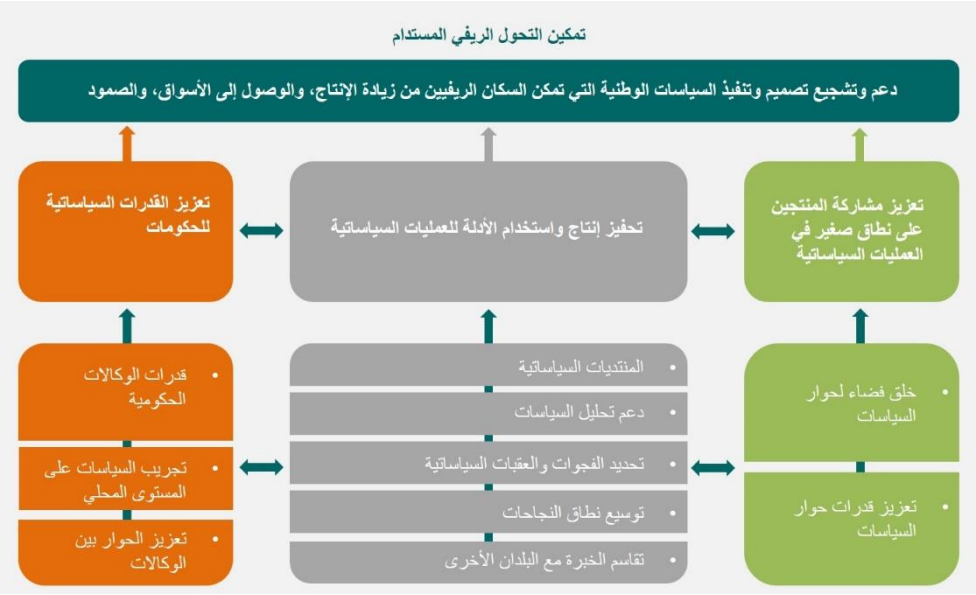

117- **ومع ذلك، ما زالت المقاييس المتوفرة على مستوى البرامج القطرية تظهر مجالا واسعا للتحسين في الانخراط السياساتي**. ويظهر مسح أصحاب المصلحة، واستعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية

القطرية، وتقييمات الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لمكتب التقييم المستقل في الصندوق للانخراط في السياسات على المستوى القطري أن الانخراط السياساتي هو الأضعف أداء بين جميع المجالات التي يتم تتبعها. والفصل بين الأداء على مستوى المشروعات والأداء على مستوى البرامج القطرية ينعكس في البيانات الخارجية التي تقترح بأنه في حين ينظر إلى الصندوق على أنه "مفيد"، لا ينظر إليه على أنه "مؤثر" في مجال السياسات.

118- **سيبني التجديد الثاني عشر للموارد على الميزة النسبية للصندوق في دعم مشاركة وإدماج سكان الريف الفقراء في مجال السياسات لتحقيق نتائج أفضل على المستوى القطري.** وقد تم اقتراح توحيد نُهج، وأدوات، وأساليب قياس الانخراط السياساتي من أجل: دعم الانخراط السياساتي كمسار حاسم لتوسيع النطاق؛ والمساهمة في استدامة نواتج المشروعات. وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، وسيسعى الصندوق لإحداث أثر – وقياسه – في ثلاثة مجالات مخصوصة تغطي الأهداف الاستراتيجية للصندوق (انظر الشكل 6 أدناه):

(1) دعم السياسات أو حوارات السياسات التي تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية لسكان الريف الفقراء؛

(2) دعم السياسات والمجالات السياساتية التي تعزز وصول سكان الريف الفقراء إلى الأسواق؛

(3) دعم السياسات والمجالات السياساتية التي تركز على تعزيز صمود سكان الريف الفقراء.

119- **في أي من المجالات المدرجة أعلاه، يمكن أن يشمل دعم الصندوق المشاركة في – وقيادة – مجموعات عمل القطاع الزراعي والتعاون مع الحكومات لضمان أن استراتيجيات القطاع الجديدة والمحدثة تعكس مهمة الصندوق.** في حين سيواصل الصندوق انتهاز الفرص في انخراطه السياساتي – مقدما الدعم للحكومات عند الطلب – فإنه سيسعى أيضا لترشيد انخراطه إلى المجالات التي يمكنه فيها إحداث أكبر أثر ملموس.

الشكل 6: تعزيز وقياس الانخراط السياساتي كمسار لتوسيع النطاق في فترة التجديد الثاني عشر للموارد

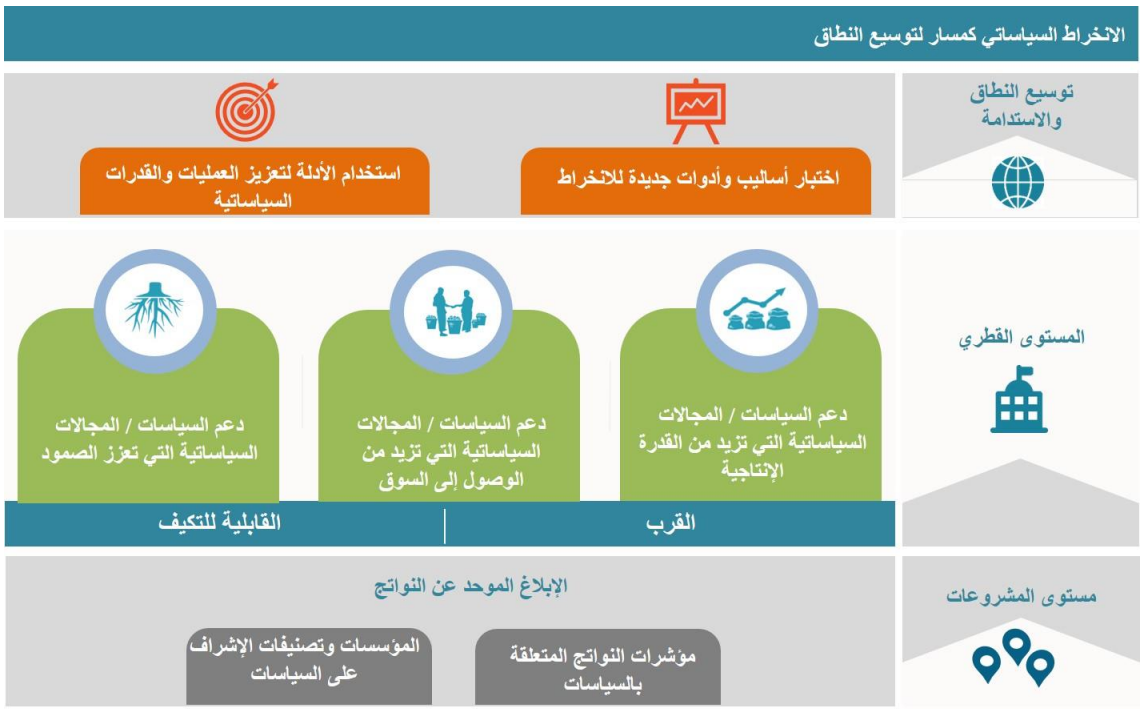

120- **سيتم تبسيط رصد السياسات من خلال تتبع النتائج في المجالات الثلاثة المدرجة أعلاه على مستوى البرامج القطرية.** وسوف يتيح هذا للصندوق اختبار أدوات وأساليب جديدة للانخراط السياساتي، بما في ذلك أدوات من أجل: تيسير مشاركة سكان الريف في العمليات السياساتية؛ واستخدام الأدلة الموجودة في عمليات السياسات؛ وتعزيز القدرات السياساتية للحكومات.

جيم- مجموعة أدوات قطرية موسعة للاستجابة للاحتياجات المتطورة لسكان الريف الفقراء

121- **التجديد الثاني عشر للموارد يوفر فرصة لتقديم مجموعة أوسع من الأدوات للاستجابة للاجتياجات المتغيرة للبلدان.** في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيبقى برنامج القروض والمنح، والموارد الأساسية لتجديد الموارد في الصندوق الوسيلة الرئيسية لانخراط الصندوق مع البلدان. غير أنه سيتم رفدها بإجراءات لتوسيع عمل الصندوق وتضخيم أثره. وستتم زيادة الرفع المالي للموارد الأساسية للصندوق للسماح لجميع البلدان المقترضة المؤهلة من الحصول على موارد إضافية وتحقيق أثر أكبر. وبرنامج التمويل من القطاع الخاص هو أداة جديدة لتحفيز التمويل الخاص للمشاريع الصغرى، والصغيرة، ومتوسطة الحجم، التي تركز على توليد فرص العمل للشباب والنساء. وسوف تقوم مرحلة جديدة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +) بتوسيع نطاق جهود تقديم التمويل الحاسم للمناخ. وستوفر إعادة تركيز برنامج المنح العادي في الصندوق تمويلا تكميليا تحفيزيا في مجالات السياسات، والمعرفة، والشراكات.

الشكل 7: البرامج القطرية في فترة التجديد الثاني عشر للموارد - الملاءمة والتكامل

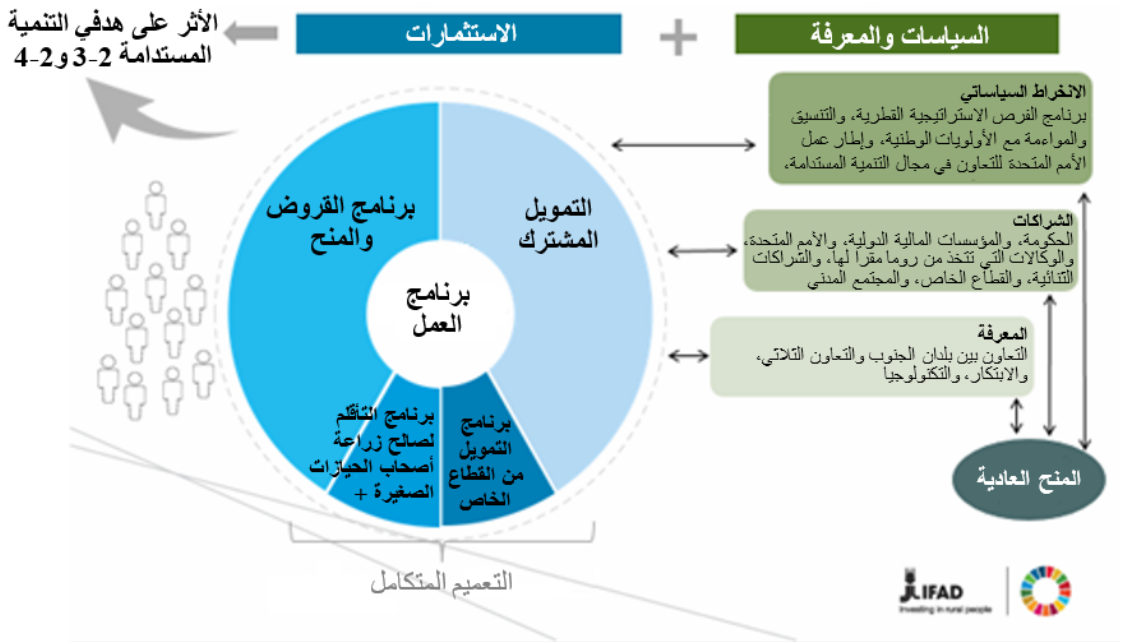

برنامج تمويل القطاع الخاص

122- **سيكون برنامج تمويل القطاع الخاص أداة هامة لزيادة استثمار القطاع الخاص في التجديد الثاني عشر للموارد.** مع هدف تعبئة 200 مليون دولار أمريكي من التمويل، صمم برنامج تمويل القطاع الخاص من أجل حشد استثمارات القطاع الخاص، واستقطاب دراية وابتكار القطاع الخاص لفائدة المنتجين على نطاق صغير والمجتمعات الريفية. وسوف يكون له تركيز خاص على الشباب، والنساء، والصمود في وجه تغير المناخ.

ويهدف الصندوق من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص إلى التركيز على المجالات التي يمكنه فيها لعب دور أكثر تحفيزا، والقيام بتقديم الدعم بصورة مباشرة إلى قطاعات السوق التي تعاني من نقص الخدمات، وذلك من خلال الدعم في مجالات مثل الأنشطة الزراعية المتقلبة، ومعالجة فجوات تمويل محددة. ومن المتوقع أن تكون مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص مؤثرة، ومجدية تجاريا، وملتزمة بالمعايير البيئية والمناخية الصارمة، وتعزز الحوكمة الرشيدة والتنسيق بين جهود القطاعين العام والخاص.

123- **برنامج تمويل القطاع الخاص يوسع أدوات الصندوق من أجل العمليات على المستوى القطري، ويساعد المجموعات المستهدفة من الصندوق على توسيع أعمالها، وتوليد الدخل، والوصول إلى المزيد من موارد التمويل التجاري.** وسوف يقدم دعم برنامج تمويل القطاع الخاص من خلال القروض، وحصص رأس المال، وتخفيف المخاطر (مثل الضمانات). وسوف يقدم مساعدة تقنية موجهة لشركاء القطاع الخاص. وسوف يزود هذا البرامج القطرية بأداة جديدة لمعالجة فجوات الاستثمار الحرجة وتحقيق الأهداف البرامجية والقطرية الأساسية.

124- **يقوم الصندوق بتسخير خبرته وتعزيز قدرته في القطاع الخاص وقدرته على إدارة المخاطر**. ويتم تعزيز إمكانات الاستثمار للاستثمارات الممولة من برنامج تمويل القطاع الخاص من خلال الخبرة القطاعية القوية للصندوق، وشبكته الواسعة، والمواءمة مع حافظة قروضه الجارية. ومن خلال مزيج من عمليات التعيين، والانتداب، والاستشارات، والتدريب، يقوم الصندوق بتعزيز خدرته الداخلية لتلبية طلبات عمليات القطاع الخاص المتزايدة التعقيد، وإدارة المخاطر المرتبطة بها. كما قام الصندوق أيضا بوضع مبادئ توجيهية لاستعراض العمليات غير السيادية لضمان التحديد المبكر للمخاطر والتخفيف منها. والعمليات غير السيادية للصندوق متكاملة مع مثيلاتها في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ولكنها تستجيب لمجال محدد يستهدف فرص الاستثمار الأصغر والمصمم خصيصا لتلبية احتياجات سكان الريف الفقراء. وسيدخل الصندوق في شراكات أيضا مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى كلما كان ذلك ممكنا، ليستفيد من خبرتها في إدارة المخاطر وخبرتها التنظيمية.

125- سيكون برنامج تمويل القطاع الخاص متوائما بالكامل مع الأهداف الاستراتيجية للبرامج القطرية للصندوق، وسيكمل قروضه ومنحه. وضمان التكامل هو مبدأ أساسي لعمليات الصندوق غير السيادية مع القطاع الخاص. وهذا يعني أن فرص الاستثمار يمكن أن تتولد من خلال البناء على حافظة الصندوق القائمة. ويجب على العمليات غير السيادية التي لا تنشأ مباشرة عن برنامج القروض والمنح للصندوق أن تثبت التكامل والمواءمة مع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية من أجل تأمين الموافقة عليها.[35]

برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +

126- **برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + يوفر أداة إضافية لبناء الصمود على المستوى القطري**. وكركيزة رئيسية في برنامج الصمود الريفي 2، يهدف برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + إلى تعبئة 500 مليون دولار أمريكي وزيادة صمود 10 ملايين من سكان الريف الضعفاء في وجه تغير المناخ، مع التركيز على النساء والشباب. وهو يعالج فجوة هامة في التمويل الخاص بالمناخ بالمواءمة مع أهداف الحد من الفقر والأمن الغذائي،[36] واستهداف سكان الريف الفقراء، الذين غالبا ما يكونون الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ.

127- **سيعزز برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + الصمود باستهداف العوامل المحركة المناخية والاجتماعية الأساسية لانعدام الأمن الغذائي**. وسوف يزيد من صمود السكان الضعفاء، ولا سيما النساء الريفيات، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجموعات المهمشة الأخرى من خلال زيادة إنتاج الأغذية

[35] الوثيقة EB 2020/129/R.11/Rev.1.

[36] انظر: أوكسفام. تقرير موازٍ متعلق بالتمويل الخاص بالمناخ: تقييم التقدم المحرز نحو التزام الـ 100 مليار دولار. 2018.

المتنوعة تحت ظروف مناخية معاكسة. وسوف يضمن الوصول المستمر إلى الأغذية من خلال تحسين البنية الأساسية، وإدخال أدوات لتقاسم المخاطر لحماية سبل العيش والأصول، وتيسير تنمية وإدارة مرافق التخزين، وتدابير أخرى. وأخيرا، تهدف أنشطة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + إلى الحد من غازات الدفيئة، مع الدفع في نفس الوقت بأثر التنمية، من خلال على سبيل المثال إصلاح التربة المتدهورة، والحد من الانبعاثات الصادرة عن الممارسات الزراعية.

128- **سيعزز الصندوق تعميم قضايا المناخ من خلال عملياته مستخدما أدوات متنوعة.** أظهر تحليل حديث[37] أن أشد البلدان فقرا تجد صعوبة في إعطاء الأولوية للاقتراض من أجل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. ويوفر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + أداة هامة لمساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق أهدافها المعلنة بشأن المناخ، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيا. وبالبناء على خبرة الصندوق في تنفيذ برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – مع تركيز معزز على التخفيف، وبناء القدرات، والانخراط السياساتي من أجل تغيير شامل – سيعزز برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + الصمود ويزيد من أثر الصندوق على الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والهشاشة.

129- **وسوف يكمّل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + برنامج القروض والمنح في الصندوق.** وسيركز على البلدان التي يوجد للصندوق حافظة نشطة فيها، ويضمن المواءمة مع الاستراتيجيات القطرية للصندوق في غياب عمليات استثمار جارية. وسيتم إعطاء الأولوية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + في المناطق التي تكون فيها مخاطر التعرض للمناخ عالية بشكل خاص، وحيث يمكن للصندوق أن يساهم بشكل كبير في منع المزيد من الأزمات.

برنامج المنح التحفيزية للصندوق

130- **اعترفت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد بأهمية برنامج المنح العادية للصندوق والحاجة لضمان استخدامه لأهداف تحفيزية.** استخدم الصندوق المنح العادية منذ إنشائه في عام 1977. وتستخدم هذه المنح لدعم الأنشطة التي لا يمكن تمويلها من خلال البرنامج الأساسي للقروض في الصندوق أو أي أداة أخرى، والتي تعتبر حاسمة لوفاء الصندوق بمهمته. وفي حين أظهرت التقييمات المستقلة الحديثة[38] أن المنح العادية حاسمة في الواقع، تم إجراء عدة تحسينات، بما في ذلك الدمج الأفضل للنواتج في البرامج القطرية للصندوق، وإدارة أقوى للمعرفة، وتحسين الرصد، والإبلاغ، والتعلم.

131- **وتم الاعتراف بأن برنامج المنح العادية وإطار القدرة على تحمل الديون مختلفان بشكل كبير.** فإطار القدرة على تحمل الديون يقدم الدعم في شكل منح للبلدان المثقلة بالديون التي تمول عادة من خلال القروض. ويمول البرنامج الأنشطة غير الإقراضية، بما في ذلك السلع العامة العالمية والإقليمية، والانخراط السياساتي، والابتكارات، والشركات التي لا يمكن تمويلها من خلال برنامج الإقراض في الصندوق. ويشمل هذا الدعم لمبادرات مثل منتدى المزارعين، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، وتمويل أولي للشراكات التي تستقطب تمويلا إضافيا ودعما للآليات العالمية مثل قمة النظم الغذائية (انظر الإطار 13). ودون التمويل بالمنح، لا يمكن لهذه الأنشطة أن تتم. لذلك، فإن وقف برنامج المنح العادية قد يؤدي إلى احتمال عدم الاتساق مع اتفاقية إنشاء الصندوق، ومن المحتمل أن يحرم الصندوق من أداة لا غنى له عنها في السعي لتحقيق مهمته. وبما يتماشى مع نهج خط أساس تجديد الموارد المستدام، تُقترح نسبة مئوية أصغر من نسبة الـ 6.5 في المائة الحالية من أجل المنح في ظل جميع السيناريوهات.[39]

[37] معهد التنمية لما وراء البحار. تقييم الطلب الخارجي على الاستثمار العام في التنمية الريفية الشمولية والمستدامة.

[38] مكتب التقييم المستقل، عام 2020، التقييم المؤسسي بشأن دعم الصندوق للابتكارات من أجل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الشاملة والمستدامة.

[39] بين 3.6 في المائة و4.5 في المائة.

132- **للتصدي للتحديات وضمان أن برنامج المنح تحفيزي ومستدام ماليا، يتم وضع سياسة جديدة للمنح لتوجيه التركيز الاستراتيجي للمنح وتخصيصها.** وسوف تطبق السياسة، التي ستتم الموافقة عليها من قبل المجلس التنفيذي، ثلاثة مبادئ على الموافقة على مقترحات المنح وهي: (1) التبرير القوي الذي يفسر لماذا لا يمكن للتمويل أن يأتي سوى من موارد المنح؛ (2) إثبات إمكانية الاستفادة؛ (3) تقييم صارم لإعطاء الأولوية بين المشروعات الأخرى. وفي حين أن المظروف الإجمالي لبرنامج المنح سيتم تحديده في المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، ستشمل السياسة وإجراءات التنفيذ المنقحة آليات للتخصيص والموافقة.

الإطار 13: برنامج المنح التحفيزية في الصندوق

برنامج المنح العادية في الصندوق له سمات فريدة تميزه عن أدوات الصندوق الأخرى. ومن أهمها أن برنامج المنح العادية هو غالبا السبيل الوحيد للصندوق للقيام بما يلي:

(1) **مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية** – بما في ذلك السياسات والسلع العامة شبه الإقليمية، والإقليمية، والعالمية؛

(2) **دعم الانخراط في منتديات رئيسية** – المبادرات، والمنصات، والشبكات العالمية؛

(3) **الاستجابة بسرعة** – ولا سيما في حالات الأزمات غير المتوقعة؛

(4) **تعزيز الشراكات** – مع منظمات متعددة على مستويات مختلفة للاستفادة من فرص التمويل المشترك؛

(5) **الابتكارات الرائدة** – التي تسمح بتجريب النُهج المبتكرة التي يمكن توسيع نطاقها من أجل أثر أوسع؛

(6) **تعزيز نتائج عمليات الصندوق** – بما في ذلك من خلال الدعم لتضخيم نتائج عمليات القروض الممولة من الصندوق؛

(7) **تعزيز الأنشطة غير الإقراضية** – بما في ذلك الأنشطة الحاسمة مثل الانخراط السياساتي وإدارة المعرفة؛

(8) **تعزيز قدرات الشركاء** – وبناء قدرات موظفي المشروعات على المستوى القطري من أجل تنفيذ أفضل للعمليات الممولة بالقروض؛

(9) **النهوض بالمهمة العالمية للصندوق** – والسماح للصندوق بمواصلة الانخراط في البلدان ذات المخصصات المحدودة، أو التي لا مخصصات لها من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛

(10) **سهولة التنفيذ** – نظرا إلى أن تصميم، والموافقة على، وتنفيذ المشروعات الممولة بالمنح يستغرق وقتا أقصر من المشروعات الاستثمارية.

وتشمل الأمثلة على المبادرات الناجحة الممولة بالمنح ما يلي:

- **الشباب الريفي، والأراضي، والفرص: استراتيجية انخراط سياساتية (مركز أمريكا اللاتينية للتنمية الريفية).** غطى مشروع تقاسم المعرفة وحوار السياسات هذا كولومبيا، وإكوادور، والمكسيك، وبيرو، حيث أنشأ مجموعات تنمية ريفية وطنية. كما يسّر صياغة 14 وثيقة مشروعات، وسبعة مواجيز سياساتية، وأثّر بشكل كبير على السياسات الوطنية للشباب والتنمية الريفية في جميع البلدان الأربعة.
- **توسيع نطاق التمكين من خلال المنهجيات الأسرية من الآلاف إلى الملايين.** يساهم هذا البرنامج الممول بمنحة، والذي يغطي بلدانا متعددة في أفريقيا جنوب الصحراء، في الأثر التحويلي جنسانيا لأنشطة الصندوق من خلال تجريب وتوسيع نطاق المنهجيات الأسرية، التي تجعل من سكان الريف المهمشين نساء ورجالا وشبابا قوى محركة للتغيير. وحتى مارس/آذار 2020، تم الوصول إلى 230 3 أسرة، أو 490 6 شخصا (55 في المائة منهم من النساء، و45 في المائة من الرجال).
- **برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا.** من خلال برنامج دعم منظمات المزارعين في أفريقيا (2013-2017)، ساعدت منحة ممولة من الصندوق بقيمة 1.9 مليون يورو على اجتذاب استثمار إجمالي بحوالي 20 مليون يورو لتعزيز منظمات المزارعين في أفريقيا. ومن بين أهم نتائج البرنامج أنه زاد من إنتاجية ودخول المزارعين: استطاعت منظمات المزارعين المدعومة من البرنامج أن تعبئ 12 مليون يورو من مصادر عامة، وأكثر من 4 ملايين يورو من خلال اتفاقيات شراكة أو مبيعات تعاقدية خلال التنفيذ.

خامسا- التغيير المؤسسي التحويلي

133- **بالبناء على الإصلاحات المؤسسية الحديثة، ستستمر الجهود لضمان أن الصندوق لديه القدرة على تحقيق طموحات التجديد الثاني عشر للموارد.** يقوم الصندوق حاليا بالبناء على التغييرات التي نفذت في السنوات

الأخيرة، ويستثمر في الموظفين والعمليات والتكنولوجيا من أجل أن: يصبح أكثر كفاءة ورشاقة؛ ويحقق مهمته بشكل أكثر فعالية؛ ويلبي طلب العملاء، بما في ذلك في أكثر البيئات تحديا. وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيتم تعزيز التحسينات السابقة من خلال تعزيز عملية اللامركزية والخبرة التقنية، وإدماج نُهج إدارة المخاطر المؤسسية الجديدة، والعناية المستمرة بمنع والتصدي للتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتوفر هذه الإجراءات البيئة المؤسسية التمكينية التي تستند إليها نظرية التغيير لفترة التجديد الثاني عشر للموارد.

134- **ستستمر عملية اللامركزية في الفترة المؤدية إلى فترة التجديد الثاني عشر للموارد وخلالها، مع هدف جعل مقر 45 في المائة من الموظفين في المكاتب القطرية للصندوق بحلول عام 2024**. ومنذ التجديد التاسع للموارد، ارتفعت نسبة الموظفين في المكاتب الميدانية من 16 في المائة إلى 32 في المائة (انظر الشكل 8). وقد حسّن الاقتراب الأكبر من المشروعات، والحكومات، والشركاء الآخرين قدرة الصندوق على التنفيذ، وانخراطه السياساتي، وشراكاته، وأرسى قاعدة قوية للنهج البرامجي القطري التحويلي المتوخى في فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وسوف تشمل المرحلة التالية من عملية اللامركزية وظائف قائمة موجودة في المقر، ووظائف تقنية ووظائف لإدارة البرامج منشأة حديثا. وسيتم تعزيز المكاتب القطرية بما يعكس الدروس المستفادة بشأن أهمية الحضور القطري للانخراط السياساتي والشراكات، وإدارة البرامج القطرية الرشيقة. وسيركز تعزيز المكاتب القطرية على الأوضاع الهشة أو التي تشكل تحديا، والبلدان ذات الحوافظ الكبيرة والمعقدة، حيث توجد أكبر الإمكانات للموظفين القطريين لزيادة الأثر.

135- **ضمان الإدارة الفعالة والكفؤة لعملية لامركزية أكبر**. معظم الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف أصبحوا بالفعل على درجة عالية من اللامركزية، وقاموا بتكييف عملية الأعمال والميزانيات وفقا لذلك. وفي الصندوق، ما زالت عملية اللامركزية حديثة وجارية. واستنادا إلى الدروس المستفادة حتى هذا التاريخ واستخدام عدسة كوفيد-19، يقوم الصندوق بإجراء تحليل شامل لحضوره وقدرته المتزايدين في الميدان. والهدف هو تحديد التشكيلة التنظيمية المناسبة للسنتين إلى الثلاث سنوات القادمة، مستندا إلى تفويض واضح بالسلطة، وآليات ائتمانية ووقائية قوية. وفي المدى القصير، من المعترف به أن اللامركزية قد تؤدي إلى تكاليف إضافية؛ ولكن قد يتم التعويض عن هذه التكاليف بتخفيضات في تكاليف السفر وبعض تكاليف المقر. ومن المتوقع أن تحدث هذه التغييرات تحسينات هامة قابلة للقياس في نتائج وأثر عمليات الصندوق.

الشكل 8: وجود موظفي الصندوق في الميدان مقابل المقر: 2014-2024

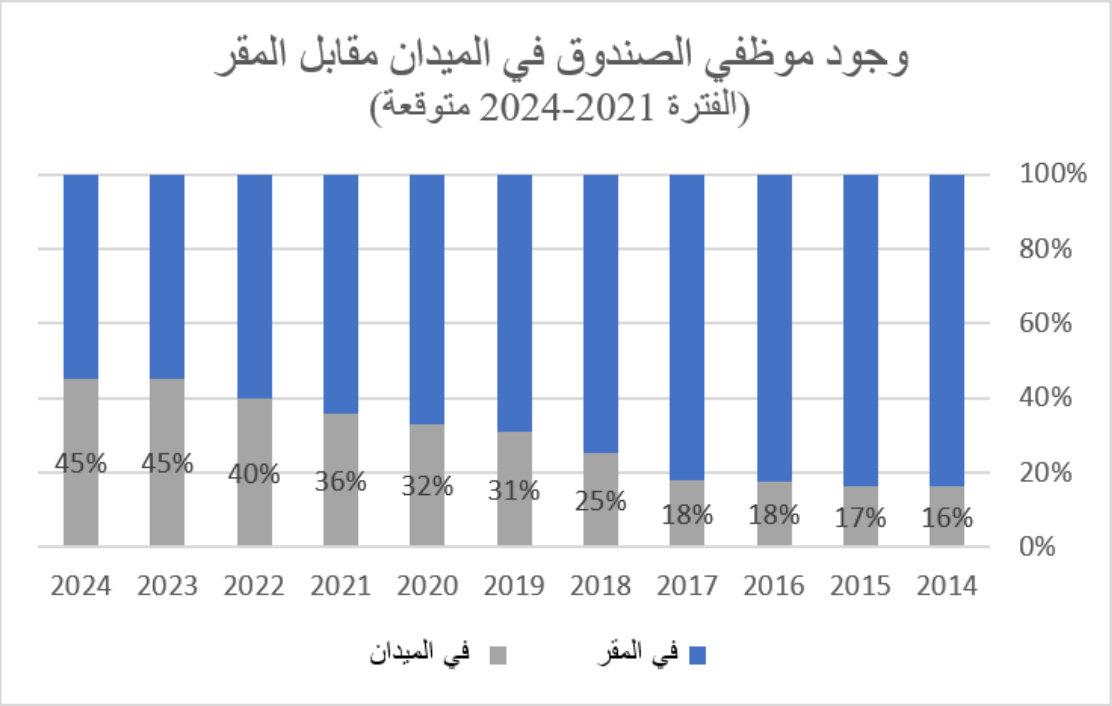

136- **خطة الموظفين، والعمليات، والتكنولوجيا هي عنصر إضافي في التغيير المؤسسي التحويلي وعامل تمكين في نموذج عمل فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.** لقد أوضحت المشاورات الخاصة بتجديد الموارد أن هناك حاجة لبذل جهود مستمرة لتعزيز قدرات ومجموعة مهارات قوة العمل في الصندوق. وتسعى الخطة هذه، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2020، إلى سد الفجوة في قوة العمل والعمليات المؤسسية من أجل مساعدة الصندوق على تنفيذ برنامج عمله واجتياز التحديات العالمية القادمة. وهي تستجيب للتقييمات الخارجية، التي حددت فجوات في رأس المال البشري، وعمليات غير كفؤة، والحاجة إلى حلول تكنولوجية معززة لدعم التغيير. وسوف يستمر تنفيذ الخطة طوال فترة التجديد الثاني عشر للموارد وما بعدها.

(1) **الموظفون.** يتمثل الهدف من مسار العمل المتعلق بـ "الموظفين" في ضمان أن الصندوق يمتلك الموظفين المناسبين الذين يمتلكون المهارات المناسبة في الأدوار المناسبة وفي الوقت والمكان المناسبين. ويتم وضع خطط استراتيجية لقوة عمل الشُعب لاقتراح تدريب موجه لتطوير المهارات وإدارة الأداء. وكجزء من عملية اللامركزية، ستضمن الإدارة أن القدرات التقنية والإدارية المطلوبة متوفرة في المراكز الإقليمية والمكاتب القطرية لتنفيذ مهمة الصندوق، بما في ذلك مجالات التعميم، وأداء الحافظة في الأوضاع الهشة، وانخراط القطاع الخاص، وحوار السياسات.

(2) **العمليات.** تتمثل الأهداف من مسار العمل المتعلق بالعمليات في ضمان أن تكون عمليات الأعمال الأساسية في الصندوق متوائمة مع الغرض وتوفر القدرة التشغيلية لتحقيق أهداف الصندوق، وإدارة المخاطر التي يواجهها، وتعزيز كفاءته. وسوف تتيح الحلول المطروحة حاليا وفورات في التكاليف وفوائد أخرى ستتحقق خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. وسوف تجري الإدارة استعراضات لعمليات أعمال أخرى خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد حسب الاقتضاء.

(3) **التكنولوجيا.** لدعم مسارات عمل "الموظفين" و"العمليات"، يقوم الصندوق بما يلي: تحسين أنظمته؛ وتجريب الأتمتة من أجل مكاسب الكفاءة؛ وتحسين التكنولوجيات، بما في ذلك من أجل إدارة الأداء؛

وتعزيز المعرفة الرقمية ومهارات تحليل البيانات لدى موظفيه. والهدف هو تعظيم استخدام تكنولوجيات مكان العمل التي تحسن الإنتاجية، والتعاون، والإيصال. وقد سرّعت آثار كوفيد-19 هذا التحول.

الشكل 9: التغيير المؤسسي: المساهمة في نموذج عمل التجديد الثاني عشر للموارد

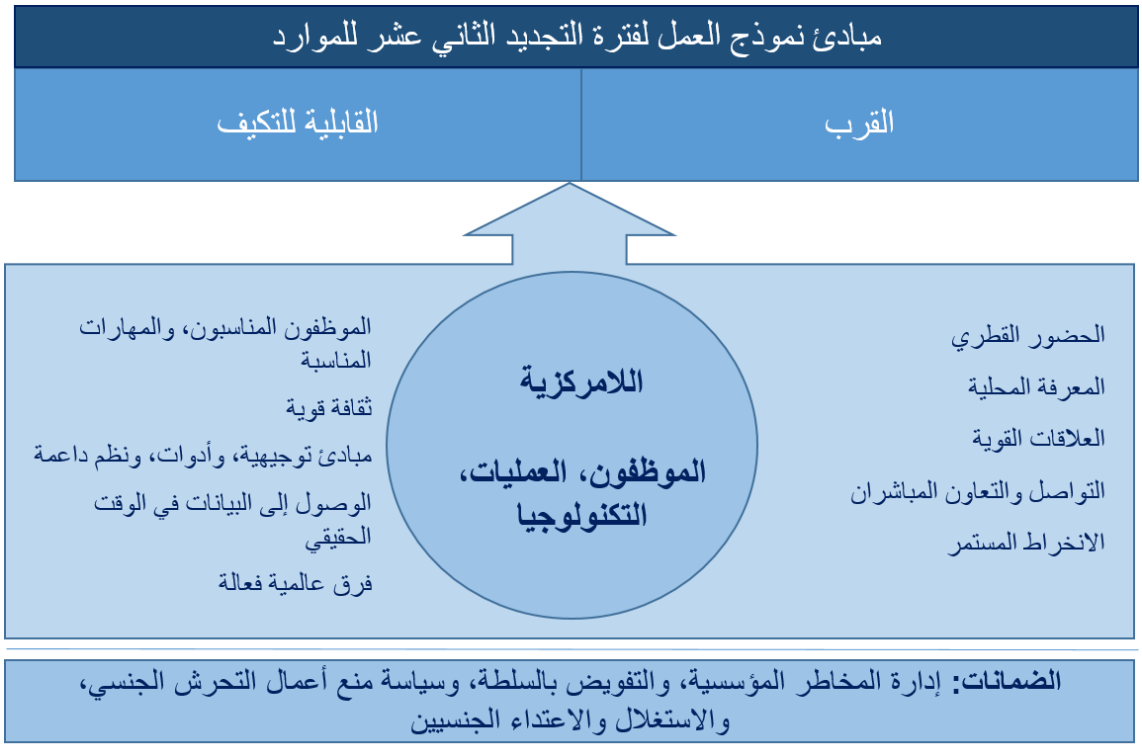

137- **لقد عزز الصندوق إدارة المخاطر المؤسسية لتحسين حوكمة المخاطر بما يتماشى مع نموذج عمله وإطاره المالي المتطورين.** عملية لامركزية أوسع، وانخراط أكبر مع القطاع الخاص، وهيكلية مالية أكثر تعقيدا هي عناصر أساسية في نموذج عمل فترة التجديد الثاني عشر للموارد، ولكنها تؤثر أيضا على ملف المخاطر في الصندوق. وسوف يمكّن إنشاء مكتب إدارة المخاطر المؤسسية مؤخرا الصندوق من قياس ملف مخاطره مقابل تقبّله المخاطر بشكل أكثر دقة، ودمج القدرة على إدارة المخاطر في عملياته، والإقدام على مخاطر مستنيرة بشكل أفضل لدعم التحول الريفي. كما أنه سيضمن الإبلاغ المنتظم عن المخاطر إلى الهيئات الرئاسية للصندوق خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

138- **وسيواصل الصندوق خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد جهوده لمنع التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتواصل لزيادة الوعي داخليا وخارجيا.** وخلال مشاورات تجديد الموارد، أكد الأعضاء دعمهم لسياسة الصندوق بشأن منع أعمال التحرش الجنسي، والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لها، ورحبوا بالإجراءات الملموسة والمواءمة مع استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين: نهج جديد (A/71/818). وأكدت الإدارة التزامها بالعمل مع جميع الشركاء من أجل تعزيز سياسة الصندوق بعدم التسامح إطلاقا على جميع المستويات. وتبلغ الإدارة المجلس التنفيذي في كل دورة عن ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين الواردة، وقد انضمت إلى التقارير الفصلية التي يصدرها الأمين العام للأمم المتحدة عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقاعدة بيانات "ClearCheck Screening". وخلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد، سيواصل الصندوق وضع خطط عمل لفترة سنتين لمنع أعمال التحرش الجنسي، والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لها، بالتواؤم

مع استراتيجيات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأفضل الممارسات، وتقديم تحديثات منتظمة إلى المجلس التنفيذي.

139- **وخلال التجديد الثاني عشر للموارد، ستركز الإدارة على تحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة المؤسسية والاستثمار في تحسين القدرات.** والتجديد الحادي عشر للموارد في مساره الصحيح لأن يصبح أول فترة تجديد موارد في تاريخ الصندوق الحديث ينفذ برنامج القروض والمنح بالكامل في ظل مبادئ ميزانية نمو حقيقي صفري. وقد مكن ضبط الميزانية، بالاقتران مع نمو حافظة الصندوق، الصندوق من تحسين نسبة إجمالي الحافظة النشطة إلى التكاليف الإدارية للمنظمة على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. وكما هو مبين في الشكل 10، لكل دولار أمريكي من التكاليف الإدارية، يقوم الصندوق حاليا بإدارة 57 دولارا أمريكيا من الاستثمارات - وهو ما يمثل زيادة نسبتها 20 في المائة مقارنة بعام 2016. وفي فترة التجديد الثاني عشر للموارد، يتمثل الهدف في المحافظة على نسب كفاءة مستقرة بين الميزانية الإدارية للصندوق ومستوى العمليات. وسوف تستثمر الوفورات الناجمة عن الكفاءة في تحسين فعالية وأثر الصندوق، وتعزيز قيمة الصندوق مقابل المال المنفق.

الشكل 10: معدل كفاءة الصندوق 2016-2019

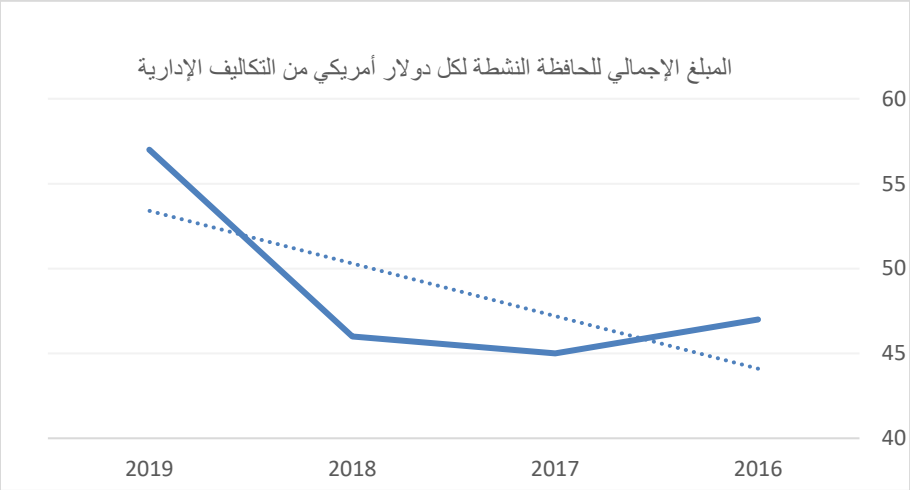

سادسا- الإطار المالي التحويلي للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

140- **يمثل التجديد الثاني عشر للموارد منعطفا حرجا للاستدامة المالية للصندوق.** وكما أقرت دوله الأعضاء، فإن العديد من الديناميات التي وضعت في العقد الماضي ستتقارب خلال التجديد الثاني عشر للموارد. ويمارس برنامج متنامٍ للقروض والمِنح، وحصة أكبر من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، وعمليات صرف متنامية وأسرع ضغوطا على رأس مال الصندوق وسيولته.

141- **ويدعّم الإطار المالي للتجديد الثاني عشر للموارد الإصلاحات المالية، ويعكس تطور الصندوق كمؤسسة تمويل إنمائي.** وتكوّن الإصلاحات الأخيرة الركائز الرئيسية للهيكلية المالية المستقبلية للصندوق. وتعزز الآلية الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون، وخط أساس تجديد الموارد المستدام، وسياسة كفاية رأس المال، وسياسة السيولة المنقحة، وإطار الاقتراض المتكامل، والنهج المنقح لتحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات استدامة الصندوق وانضباطه المالي بطريقة تآزرية. كما يعزز الإطار المحدّث للرقابة الداخلية، ووظيفة المراقب المالي، والمبادئ التوجيهية الجديدة بشأن الجريمة المالية، والإطار المحدّث لإدارة المخاطر المؤسسية حوكمة الصندوق من أجل انضباط مالي معزز.

142- **وتزيد الآثار الاقتصادية للجائحة العالمية الحاجة إلى ضمان وجود وضع مالي قوي.** فالأزمة الحالية غير المسبوقة تؤثر على كل من البلدان المانحة للصندوق والبلدان المتلقية منه. وفي حين أن الأثر الكامل للأزمة لا يزال غير مؤكد، فإن الوضع المالي للصندوق عرضة لمخاطر متزايدة. وقد يؤدي ذلك إلى مفاضلات بين الاستدامة المالية طويلة الأجل للصندوق والحاجة إلى الاستجابة للاحتياجات التشغيلية المتزايدة.

143- **وسترتكز الاستراتيجية المالية للصندوق على قابلية التكيف والرشاقة.** ومع تطور الصندوق إلى مؤسسة أكثر تعقيدا من الناحية المالية، فإنه سيعزز قدرته على التكيف مع التغيرات ضمن دورة واحدة لتجديد الموارد. وستصبح الصلة بين التمويل والعمليات أكثر دينامية، وستنعكس الزيادة أو النقصان في توافر الموارد في التعديلات على عمليات التنفيذ المقررة. وستستعرض الإدارة بانتظام المحددات الرئيسية لقدرتها على الالتزام بما يتماشى مع المبادئ المنقحة لتقييم الموارد المتاحة وتُدخل التعديلات حسب الاقتضاء بالتشاور مع المجلس التنفيذي. ومن شأن الإدارة النشطة للحافظة، ودمج الهوامش الاحتياطية المحتملة، ومؤشرات الإنذار المبكر للمقاييس المالية الرئيسية أن تدعم هذه الإدارة التكيفية للتمويل والعمليات.

144- **وستبقى مساهمات تجديد الموارد المقدمة من الدول الأعضاء الركيزة الأساسية لرأس مال الصندوق وقدرته على التعهد بالتزامات مالية.** فهي تمثل القوة الرئيسية للميزانية العمومية للصندوق، وترتكز عليها الاستدامة المالية للصندوق، وتعمل كأهم مصدر تمويل لمهمة الصندوق. وتُعدّ هذه الموارد ضرورية لدعم البلدان الأكثر احتياجا، وستُخصص بأقصى مستويات التيسيرية، بما يتسق مع الاستدامة المالية للصندوق - بما في ذلك من خلال مِنح إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المدينة الأكثر فقرا وضعفا.

145- **وسيكون الاقتراض من خلال إطار الاقتراض المتكامل حاسما لتأمين تمويل متزايد لجميع البلدان المؤهلة.** وسيتم توجيه الأموال المقترضة إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وكذلك إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المؤهلة. ويسعى الصندوق، من خلال هذا الإطار، إلى إدخال مجموعة أوسع من المقرضين المؤهلين، وأدوات الاقتراض الإضافية في شكل استثمارات خاصة ثنائية لضمان الوصول الكفؤ إلى مستويات التمويل المطلوبة.

146- **وسيزداد الرفع المالي تدريجيا وبحذر.** وتبلغ نسبة الرفع المالي الحالية في الصندوق 9.1 في المائة،[40] بما قيمته 741 مليون دولار أمريكي من التزامات الاقتراض. وتمشيا مع الإقبال المتحفظ على المخاطر، تقترح الإدارة زيادة تدريجية في الرفع المالي بمرور الوقت، مع الحفاظ على نسبة رفع مالي قدرها 40-45 في المائة بحلول نهاية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وخلال التجديد الثاني عشر للموارد، ستظل نسبة الرفع المالي أقل من 35 في المائة، وهو الحد الحالي للصندوق الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

147- **وسيكون التصنيف الائتماني القوي عاملا رئيسيا في زيادة حجم الاقتراض وبرنامج القروض والمِنح، وتوسيع العرض المالي للصندوق.** إن النتيجة القوية لعملية التصنيف الائتماني، التي سيتم الانتهاء منها خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بالغة الأهمية لصندوق أكثر فعالية وصمودا. وبتصنيف ائتماني قوي، سيكون بإمكان الصندوق الحصول على المزيد من التمويل من مجموعة أوسع من النظراء، وزيادة القدرة على التنبؤ بالتمويل لدعم مهمته، وضمان توافر مستويات السيولة المناسبة بأسعار تنافسية. ودعم الدول الأعضاء من خلال مساهمات تجديد الموارد يرسل إشارة قوية على أهمية الصندوق بالنسبة للمساهمين فيه. وهذا الدعم محدد رئيسي لنجاح عملية التصنيف.

تجديد الموارد ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

148- **سيتم تمويل مِنح الإطار الجديد للقدرة على تحمل الديون مسبقا من خلال مساهمات جديدة لتجديد للموارد.** وستضمن آلية إطار القدرة على تحمل الديون الممولة مسبقا، ووضع خط أساس مستدام لتجديد الموارد ألا

[40] يتم احتساب هذه النسبة المئوية بما يتماشى مع تعريف سياسة كفاية رأس المال، أي الجزء الرئيسي من الدين المستحق إلى إجمالي حصص رأس المال. ويعرّف إجمالي حصص رأس المال بأنه إجمالي المساهمات + الإيرادات المحتفظ بها (الاحتياطي العام + العجز المتراكم).

تؤدي التزامات الصندوق بمِنح بموجب الإطار الجديد للقدرة على تحمل الديون إلى زيادة تآكل ما لدى الصندوق من سيولة ورأس مال. وسيعاد توجيه مِنح محدودة مقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون حصرا إلى البلدان التي تواجه أعلى مديونية حرجة. وفي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، لن تحصل البلدان التي تواجه حالة مديونية معتدلة على مِنح، ولكن ستكون مؤهلة للحصول على قروض بشروط فائقة التيسيرية أو بشروط تيسيرية للغاية.

149- **والتجديد القوي للموارد هو الشرط الأساسي لزيادة الدعم المقدم للبلدان الأكثر مديونية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.** وكلما زادت قيمة تجديد الموارد، كلما زادت قدرة الصندوق على تمويل البلدان منخفضة الدخل المدينة، وغيرها من البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة والمؤهلة للحصول على المِنح، وكلما زاد معدل التيسيرية العام المقدم في حافظة الصندوق.

تجديد الموارد والاقتراض

150- **أقرت الدول الأعضاء بأن برنامج القروض والمِنح الطموح للصندوق لا يمكن أن يستمر من خلال مساهمات تجديد الموارد فقط.** وبما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا، سيواصل الصندوق تحسين ميزانيته العمومية ورفعها من أجل زيادة الدعم المقدم إلى جميع البلدان. ولكن دون زيادة كبيرة في حصص رأس مال الصندوق، والحصول على مصادر تمويل أخرى، ولا سيما في شكل اقتراض إضافي، سيتقلص برنامج القروض والمِنح حتما مع مرور الوقت.

151- **ويعتمد نجاح استراتيجية الرفع المالي للصندوق بشكل كبير على نجاح تجديد الموارد.** وفي النهاية، تتقيد قدرة الصندوق على الرفع المالي بقدرة رأس ماله على دعم زيادة في الاقتراض. فالقاعدة الرأسمالية القوية، المدعومة بزيادة في المساهمات الجديدة لتجديد الموارد، تمثل شرطا أساسيا لزيادة الرفع المالي في الصندوق بطريقة آمنة. والتجديد القوي للموارد مهم أيضا في الحصول على تصنيف ائتماني إيجابي لأنه يعطي إشارة واضحة للدعم الكبير من الدول لأعضاء.

152- **وسيضمن الصندوق تغطيته لتكلفة اقتراضه.** سوف يضمن الصندوق أن شروط التمويل لإعادة الإقراض تتجاوز تكاليف اقتراضه وتولد دخلا إيجابيا هامشيا. وسيحدد إطار إدارة الأصول والخصوم، والسياسات المالية الأخرى في الصندوق شروط الاقتراض الأنسب.

ألف- السيناريوهات المالية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأثرها

153- **خلال التجديد الثاني عشر للموارد، يلتزم الصندوق بتعظيم دعمه التيسيري لأشد البلدان فقرا، ضمن الحدود التحوطية، للحفاظ على استدامته المالية.** ويعتمد مستوى التيسيرية في العروض المالية التي يقدمها الصندوق على التفاعل بين: (1) مستوى تجديد الموارد؛ (2) استخدام رأس المال ومستوى الاقتراض؛ (3) تكوين برنامج القروض والمِنح الشامل وفقا لفئات البلدان ذات شروط التمويل المختلفة.

154- **وسيدير الصندوق المفاضلات بين المتغيرات المالية.** ويتم توقع المتغيرات الرئيسية المذكورة في الفقرة السابقة – ولا سيما مستوى تجديد الموارد ومستوى الاقتراض – عند مستويات طموحة وواقعية. وإذا لم يتحقق أي من هذه المتغيرات على المستويات المستهدفة، سيحتاج الصندوق إلى تعديل المتغيرات الأخرى لضمان استدامته المالية. وعلى سبيل المثال، لن يكون لتجديد منخفض للموارد أثر مباشر على قدرة الصندوق على تقديم المِنح فحسب، بل سيكون له أثر أيضا على قدرته على الرفع المالي، وبالتالي خفض برنامج القروض والمِنح في الصندوق.

155- **ويتم عرض ثلاثة سيناريوهات مستدامة ماليا للتجديد الثاني عشر للموارد.** وتستند هذه السيناريوهات إلى أن تؤدي مساهمات الدول الأعضاء إلى مستويات مستهدفة جديدة لتجديد الموارد تبلغ 1.35 مليار دولار أمريكي، و1.55 مليار دولار أمريكي، و1.75 مليار دولار أمريكي. وبالإضافة إلى مستويات تجديد الموارد

هذه، يهدف الصندوق إلى تعبئة 500 مليون دولار أمريكي من أجل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، و200 مليون دولار أمريكي من أجل برنامج تمويل القطاع الخاص. وتسمح هذه المبالغ التكميلية المهمة لبرنامج القروض والمِنح بأثر أقوى ومستدام في البرامج القطرية للصندوق. وتفترض جميع السيناريوهات أن الدول الأعضاء ستدعم الصندوق من خلال 225 مليون دولار أمريكي في شكل قروض شركاء ميسّرة جديدة.[41]

156- **وتم تعديل سيناريوهات التجديد الثاني عشر للموارد لمراعاة التوقعات المحدثة بشأن التجديد الحادي عشر للموارد.** وبالنظر إلى أن عمليات الصندوق تولد تدفقات مالية (أي التحصيلات، والصروفات، ومدفوعات السداد) على مدى عدة سنوات،[42] فإن أي تغيير في دورة تجديد موارد سيكون له تداعيات طبيعية في السنوات اللاحقة. وتشير التقديرات إلى أن تأثيرات الصدمة الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على ما تبقى من التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق،[43] فضلا عن التعديلات الناتجة عن الفجوات بين مدفوعات تجديد الموارد الفعلية المستلمة وأهداف تجديد الموارد، سيكون لها أثر على تحديد الحجم المستدام لبرنامج القروض والمِنح في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويجري توقع التدفقات النقدية المستقبلية للصندوق على أساس متحفظ لتجنب تعريض الاستدامة المستقبلية للخطر أو المبالغة في تقدير الموارد في المستقبل.[44]

157- **وتفترض السيناريوهات استخداما فعالا لقاعدة رأس المال المتاحة، بدرجة ما من الصرف المقدم في استخدام رأس المال الحالي للصندوق[45].** ويتمثل الهدف من ذلك في زيادة مساهمة الصندوق إلى أقصى حد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، يسعى الصندوق إلى تحقيق حد أقصى للرفع المالي نسبته 40-45 في المائة بحلول عام 2030. ويتوافق ذلك مع النمط المقترح لاستخدام رأس المال ومستويات السيولة الحالية.

سيناريوهات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والمتغيرات المالية الرئيسية

158- يعرض الجدول 1 المستوى المستدام لبرنامج القروض والمِنح في إطار سيناريوهات تجديد الموارد الثلاثة. وتضمن جميع السيناريوهات مسارا مستداما ماليا.[46]

[41] لن يتغير إطار قروض الشركاء الميسّرة للتجديد الثاني عشر للموارد بالمقارنة مع التجديد الحادي عشر للموارد. ويعرض الملحق الثالث معدلات الخصم المحدثة لقروض الشركاء الميسّرة لفترة التجديد الثاني عشر للموارد.

[42] كمثال على ذلك، تتعلق الصروفات المنفذة خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أساسا بموافقات من التجديدين التاسع والعاشر لموارد الصندوق، ويتعلق جزء محدود منها بمشروعات موافق عليها في التجديد الحادي عشر للموارد.

[43] على النحو الوارد بالتفصيل في الوثيقة IFAD12/2/R.4، يمكن أن يضيع مبلغ قدره حوالي 300 مليون دولار أمريكي من التدفقات الداخلة من المساهمات، والتدفقات العائدة، والاقتراض في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

[44] يتعين تنقيح هذه الافتراضات بانتظام استجابة للديناميات التي قد تؤثر على هيكل رأس المال، والسيولة المطلوبة، والمتغيرات الرئيسية التي تؤثر على القدرة على التمويل. وعلى سبيل المثال، قد يخضع مستوى الالتزامات الجديدة، وقدرة الصندوق على الصرف لتعديلات اعتمادا على تحصيلات المساهمات، وتوافر التمويل، والأنماط المتغيرة للصرف.

[45] يلزم جزء من رأس مال الصندوق الحالي القابل للتخصيص لدعم القروض والمِنح التي تمت الموافقة عليها بالفعل ولكن لم تصرف بعد لتغطية الالتزامات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توليد رأس المال خلال التجديد الثاني عشر للموارد بعد تجاوز النفقات التشغيلية والمِنح للمتطلبات المتوقعة لدعم القروض الجديدة، مما يسبب انخفاضا في رأس المال القابل للتخصيص؛ وهذه سمة من سمات نموذج عمل الصندوق.

[46] يعتبر المسار المالي للصندوق غير مستدام في حالة استنفاد السيولة الحالية والمستقبلية المتوقعة (على سبيل المثال اقتراض، وتدفقات عائدة أو مساهمات أقل، أو تدفقات خارجة أعلى من المتوقع) في ظل عدم وجود رأس مال جديد كافٍ لدرجة ألا يكون لدى الصندوق قدرة كافية على الصرف وفقا للأهداف الحالية، أو إذا كان يتوقع أن ينخفض رأس المال القابل للتخصيص إلى ما دون الصفر.

الجدول 1

سيناريوهات تجديد الموارد وبرنامج القروض والمنح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	نهاية التجديد الحادي عشر للموارد	السيناريو جيم	السيناريو دال	السيناريو هاء
هدف تجديد الموارد*	1 100	1 350	1 550	1 750
إجمالي برنامج القروض والمنح	**3 500**	**3 400**	**3 800**	**4 200**
إجمالي المِنح المستدامة	790	600	750	840
المنح المقترحة في إطار القدرة على تحمل الديون	*595*	*450*	*600*	*690*
مستوى التيسيرية (نهاية التجديد الثاني عشر للموارد)	%52	%47	%49	%50
نسبة الرفع المالي في التجديد الثاني عشر للموارد (الدين/حصص رأس المال)	%17	%29	%28	%27
إجمالي الديون الجديدة في التجديد الثاني عشر للموارد**	-	1 275	1 225	1 200
رأس المال القابل للتخصيص (نهاية التجديد الثاني عشر للموارد)	%30	%19	%19	%19

* يشمل المكون النقدي من مبالغ تجديد الموارد الجديدة في التجديد الثاني عشر للموارد وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة مفترض بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، ومستمد من مبلغ متوقع قدره 225 مليون دولار أمريكي ضمن قروض الشركاء الميسرة في جميع سيناريوهات التجديد الثاني عشر للموارد، باستخدام معدلات الخصم المقدرة الحالية.

** تشمل مبلغ قروض الشركاء الميسرة المتوقع تأمينها في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، وقدره 225 مليون دولار أمريكي، عبر جميع السيناريوهات.

- **المستوى المستهدف لتجديد الموارد في السيناريوهات الثلاثة يتراوح ما بين 1.35 مليار دولار أمريكي و1.75 مليار دولار أمريكي.** ويأخذ هذا المستوى المستهدف في الحسبان المساهمات النقدية الجديدة للدول الأعضاء وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسّرة. ويُحسب هذا المكون الأخير نحو الوصول إلى هدف تجديد الموارد ولكنه لا يمثل تدفقات نقدية جديدة. ولا تشمل هذه المستويات المساهمات لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، وبرنامج تمويل القطاع الخاص.

- **يمثل إجمالي برنامج القروض والمِنح أقصى مستوى برامجي مستدام يمكن أن يوفره الصندوق في إطار كل سيناريو لمساهمات تجديد الموارد الأساسية المدفوعة نقدا، ومستوى الدين الإضافي المفترض واستخدام رأس المال.** وعند تقييم حجم برنامج القروض والمِنح الجديد، يلتزم الصندوق بصرف الأموال التي تمت الموافقة عليها سابقا والحفاظ على مستوى مناسب من السيولة.

- **يرتبط الإجمالي المستدام من المِنح بشكل مباشر بمستوى مساهمات تجديد الموارد الأساسية الجديدة ويغطي كلا من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون والمِنح العادية.** والمبلغ الذي يظهر في الجدول 1 هو مجموع الحجم المستدام الأقصى للمِنح الجديدة لإطار القدرة على تحمل الديون ومخصص مقترح للمِنح العادية. وجميع السيناريوهات الثلاثة توفر مظروف مِنح عادية ثابت بقيمة 150 مليون دولار أمريكي، بما يمثل انخفاضا بنسبة 20 في المائة عن التجديد الحادي عشر للموارد.[47] والحفاظ على نفس مستوى المِنح العادية عبر السيناريوهات، مع مستويات أعلى من تجديد الموارد، سيسمح بتوجيه المزيد من المساهمات إلى القروض. والقروض الجديدة الممولة من أموال تجديد الموارد الجديدة تولد

[47] في الماضي، تم تثبيت حصة المِنح العادية من برنامج القروض والمِنح عند نسبة 6.5 في المائة. وبالاقتران مع المستويات المتزايدة لمِنح إطار القدرة على تحمل الديون، ساهم ذلك في مسار غير مستدام. ولذلك فإن وضع حد أقصى لمستوى المِنح المستندة إلى تجديد الموارد وتوافر رأس المال تغيير ضروري على الممارسة السابقة.

تدفقات عائدة تشكل جزءا من الموارد الأساسية للصندوق، وتضاعف بالتالي استخدام المساهمات الأساسية.

- **يتم احتساب مستوى التيسيرية على أساسِ إجمالي برنامج القروض والمِنح بافتراض شروط التمويل الحالية، ومخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ومستوى الموارد المقترضة.** ومستويات التيسيرية التي تم الوصول إليها في التجديد الحادي عشر للموارد، والمدفوعة بنسبة غير مستدامة من مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، لا يمكن الحفاظ عليها في التجديد الثاني عشر للموارد. ومع ذلك، فإن الصندوق ملتزم بتحقيق أقصى قدر من التيسيرية في قروضه مع الحفاظ على استدامته المالية.

- **يتم التعبير عن الرفع المالي للصندوق من خلال كل من النسبة المستهدفة للدين إلى حصص رأس المال لنهاية فترة التجديد الثاني عشر للموارد، والمبلغ الإجمالي للديون الجديدة المتوقعة في كل سيناريو**. وهناك حاجة إلى الاقتراض للوفاء بما يلي: الالتزامات القائمة (أي صرف القروض والمِنح الموافق عليها في الدورات السابقة)؛[48] والصروفات الجديدة التي ستتم الموافقة عليها في التجديد الثاني عشر للموارد؛ ومستوى قابل للتحقيق من المِنح. وسيظل مستوى الديون في التجديد الثاني عشر للموارد في حدود نسبة الدين/حصص رأس المال الحالية البالغة 35 في المائة. وتتماشى هذه الاستراتيجية المتحفظة مع عدم اليقين الاقتصادي الحالي. وإذا لم يكن الصندوق قادرا على تأمين مبلغ الاقتراض اللازم، سيتعين خفض مستوى برنامج القروض والمِنح بشكل كبير، أو أن تغطي مساهمات تجديد الموارد فجوة التمويل.

- **يحدَّد رأس المال القابل للتخصيص في نهاية فترة التجديد الثاني عشر للموارد بالموافقات المتوقعة لبرنامج القروض والمِنح، ويعكس قاعدة رأسمال الصندوق في نهاية الدورة.** وفي جميع السيناريوهات، ستكون قاعدة رأسمال الصندوق موجبة دائما نظرا لوضع رأس المال القوي للصندوق. وهناك اعتباران إضافيان يوضحان تطور رأس المال القابل للتخصيص أثناء التجديد الثاني عشر للموارد. أولا، معظم الانخفاض في رأس المال القابل للتخصيص هو نتيجة للقرارات السابقة، ولا سيما المستويات غير المستدامة لإطار القدرة على تحمل الديون، والتمويل بالمِنح العادية، الذي أثر سلبا على وضع رأسمال الصندوق. وثانيا، كان هناك قرار بصرف موارد مسبقا للوفاء بالالتزامات السابقة والحفاظ على أهداف برنامج القروض والمِنح الطموحة. وعند تقييم دينامية رأس المال القابل للتخصيص للتجديد الثاني عشر للموارد وما بعده، من المهم فهم أن الصندوق يقدم مستويات عالية من المِنح والتمويل التيسيري، مما لا يمكن التعويض عنه بالكامل من خلال خط أساس تجديد الموارد المستدام.

159- وتقارن الأقسام التالية السيناريوهات المختلفة. وتعرض الرسوم البيانية كل سيناريو حسب نوع المورد، وتخصيص فئة الدخل. ونظرا للترابط بين مستويات تجديد الموارد والاقتراض، فإن الاختلافات بين السيناريوهات ليست متناسبة تماما. ومع ذلك، فإن هناك ترابط دقيق في كل سيناريو من السيناريوهات بين مستوى تجديد الموارد والدعم المالي للصندوق من خلال الموارد الأساسية للبلدان الأشد فقرا، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل ذات المستويات الأعلى من المديونية الحرجة.

[48] يُفسّر ذلك بفارق الوقت بين الموافقات والصروفات. وسيمثل التجديد الثاني عشر للموارد ذروة في التزامات الصرف، مما يجعل من الضروري ضمان مستويات سيولة كافية من خلال سياسة السيولة الجديدة ومعايرة الموافقات المستقبلية بالالتزامات القائمة. وكمرجع، بلغت الموافقات التراكمية خلال التجديدات الثامن، والتاسع، والعاشر لموارد الصندوق ما يقرب من 10 مليارات دولار أمريكي، وهي ضعف الموافقات التراكمية من التجديدات الخامس، والسادس، والسابع لموارد الصندوق.

سيناريوهات التجديد الثاني عشر للموارد حسب نوع الموارد (الأموال الأساسية والمقترضة)

160- **سيركز الصندوق موارده الأساسية على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.** ويقدم الشكل 11 توزيعا للسيناريوهات حسب فئة دخل البلدان. وبما يتسق مع الركيزة الأولى للنهج الشامل للصندوق بشأن الانتقال/التخرج،[49] سيتم تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وتوجيه التمويل الأكثر تيسيرية إلى هذه البلدان. وسوف تموّل الأموال المقترضة البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المؤهلة، وجميع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

161- **وسيتم تخصيص نسبة 11 في المائة على الأقل من إجمالي الموارد للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.** سيتم تخصيص 11 في المائة من برنامج القروض والمِنح – وهي نفس الحصة المخصصة في فترة التجديد الحادي عشر للموارد - للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وما يصل إلى 20 في المائة كحد أقصى. والمستويات الأعلى من تجديد الموارد توفر موارد إضافية للبلدان في جميع فئات الدخل. ويظهر الشكل 11 وجهتي نظر بديلتين للتخصيص للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا: التخصيص الأدنى بنسبة 11 في المائة، والتخصيص المستمد من افتراض أن 50 في المائة من الموارد المقترضة ستوجه إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. والافتراض الأخير يؤدي إلى تخصيص للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا يتراوح من 12 في المائة إلى 16 في المائة بموجب الافتراضات الحالية للطلب على الموارد المقترضة. وينبغي الإشارة إلى أن برنامج القروض والمِنح الشامل في فترة التجديد الثاني عشر للموارد لن يتأثر ضمن هذا النطاق بالتخصيص الخاص بالبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

الشكل 11

تكوين برنامج القروض والمِنح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد

(بملايين الدولارات الأمريكية)

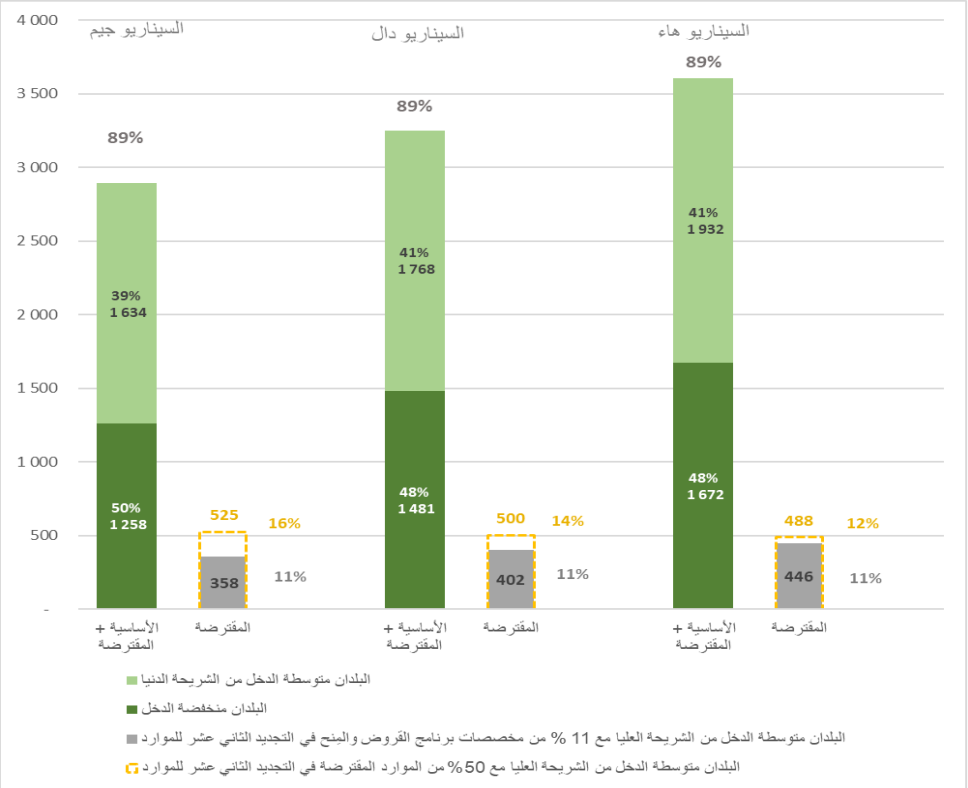

[49] توزيع الموارد المالية للصندوق: IFAD12/2/R.2/Rev.1.

سيناريوهات التجديد الثاني عشر للموارد حسب تخصيص فئة الدخل

162- يقارن الشكل 12 السيناريوهات الثلاثة مع برنامج القروض والمِنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد ويعرض تكوينها التفصيلي حسب فئة الدخل. في السيناريو جيم، سيكون برنامج القروض والمِنح دون مستوى التجديد الحادي عشر للموارد بقليل والذي بلغ 3.5 مليار دولار أمريكي. وفي هذه الحالة، سيحتاج الصندوق لتخفيض دعمه، مما سيعيق التقدم المحدود بالفعل المحرز بالنسبة لهدفي التنمية المستدامة 1 و2.

163- ومن شأن تحليل للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حسب مستويات الدخل القومي الإجمالي أن يسمح بنظرات أعمق إلى تخصيص الموارد المتوقعة. وتمثل الموارد المتوقعة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي يقل دخلها القومي الإجمالي عن 000 2 دولار أمريكي في السيناريو جيم 96 في المائة من الحجم الإجمالي المقدم في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وترتفع هذه النسبة بنسبة 10 في المائة في السيناريو دال، و22 في المائة في السيناريو هاء، بما في ذلك زيادة بقيمة 60 مليون دولار أمريكي في مظروف إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل المؤهلة.

الشكل 12

سيناريوهات برنامج القروض والمِنح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق حسب فئة الدخل[50]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

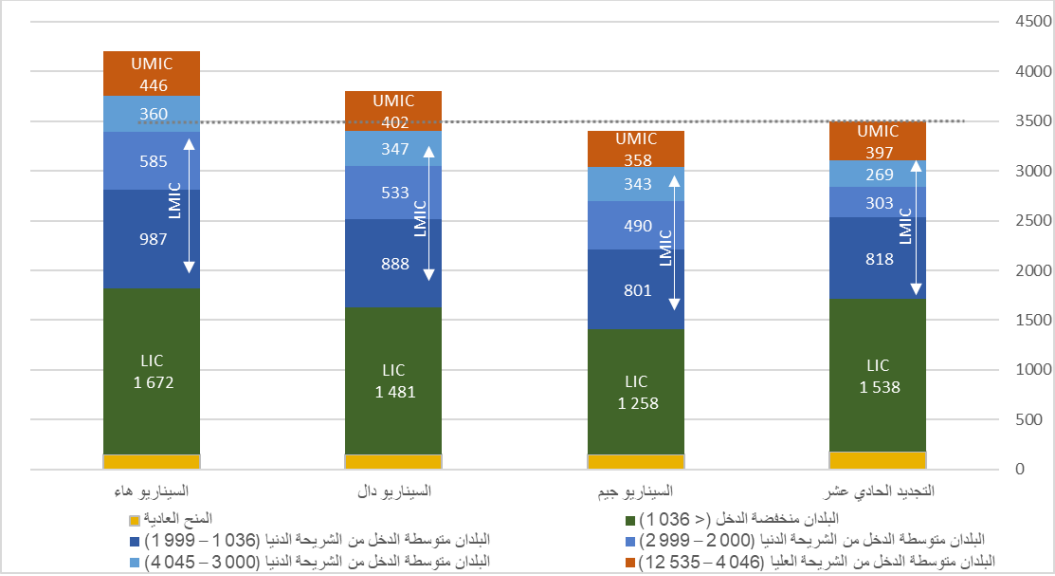

164- **وسيسمح السيناريو دال ببرنامج للقروض والمِنح يصل إلى 3.8 مليار دولار أمريكي.** وهذا هو المستوى الأدنى الذي يسمح للصندوق بتزويد البلدان التي تعاني من أعلى مستويات المديونية الحرجة بنفس مستوى التمويل بمِنح إطار القدرة على تحمل الديون في فترة التجديد الحادي عشر للموارد (595 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ الـ 600 مليون دولار أمريكي المقترح). وسيسمح هذا السيناريو أيضا بزيادة قدرها 222 مليون دولار أمريكي في الموارد المخصصة للبلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مقارنة بالتجديد الحادي عشر للموارد. وستكون هناك حاجة إلى ما يصل إلى 1.225 مليار دولار أمريكي من الأموال المقترضة لمعالجة الالتزامات القائمة ودعم برنامج القروض والمِنح.

165- **وسيتيح السيناريو هاء برنامجا للقروض والمِنح يصل إلى 4.2 مليار دولار أمريكي.** وبمساهمات نقدية جديدة في التجديد الثاني عشر للموارد قدرها 1.7 مليار دولار أمريكي، يمكن أن يوفر الصندوق مستويات قياسية

[50] يقسم الرسم البياني البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى ثلاثة نطاقات من الدخل القومي الإجمالي هي: 036 1-999 1 دولارا أمريكيا؛ و000 2-999 2 دولارا أمريكيا؛ و000 3-045 4 دولارا أمريكيا.

من الموافقات الجديدة على القروض والمِنح. ومن شأن هذا السيناريو أن يزيد الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل الأكثر مديونية في فترة التجديد الثاني عشر للموارد من خلال حد أقصى مستدام للتمويل بالمِنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون يبلغ 690 مليون دولار أمريكي. ويبين السيناريو هاء بوضوح كيف سيُمكّن تجديد موارد أعلى الصندوقَ من زيادة تركيزه على البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وسيزيد إجمالي التمويل الذي يقدمه الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل زيادة كبيرة إلى 1.7 مليار دولار أمريكي (من 1.5 مليار دولار أمريكي في التجديد الحادي عشر للموارد)، ويشمل ذلك زيادة في تمويل إطار القدرة على تحمل الديون تقارب 90 مليون دولار أمريكي عن المستوى المقدم في فترة التجديد الحادي عشر للموارد للبلدان منخفضة الدخل المدينة المؤهلة. وفي السيناريو هاء، سيتمكن الصندوق من تقديم، مقابل كل 1 دولار أمريكي من المساهمات، 2.64 دولار أمريكي لكل فرد من سكان الريف للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الأقل دخلا.

سيناريوهات التجديد الثاني عشر للموارد حسب حصة التمويل المقدمة لفئة الدخل

166- يقارن الشكل 13 الحصص النسبية من إجمالي الموارد حسب فئة الدخل عبر السيناريوهات. وهو يوضح كيف يسمح تجديد موارد أعلى بتحويل الموارد إلى البلدان منخفضة الدخل من الناحية المطلقة والنسبية على السواء، مع الإبقاء على الحد الأدنى من التخصيص للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وفي حين أن الديناميات بين فئات الدخل مبينة بوضوح، فإن هذه العلاقات ليست خطية بسبب متغيرات مثل مصدر التمويل، والسيولة ورأس المال.

الشكل 13

سيناريوهات التجديد الثاني عشر للموارد: المخصصات النسبية حسب فئة الدخل والمبالغ المطلقة للمخصصات المقدمة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا

(بالنسب المئوية وملايين الدولارات الأمريكية)

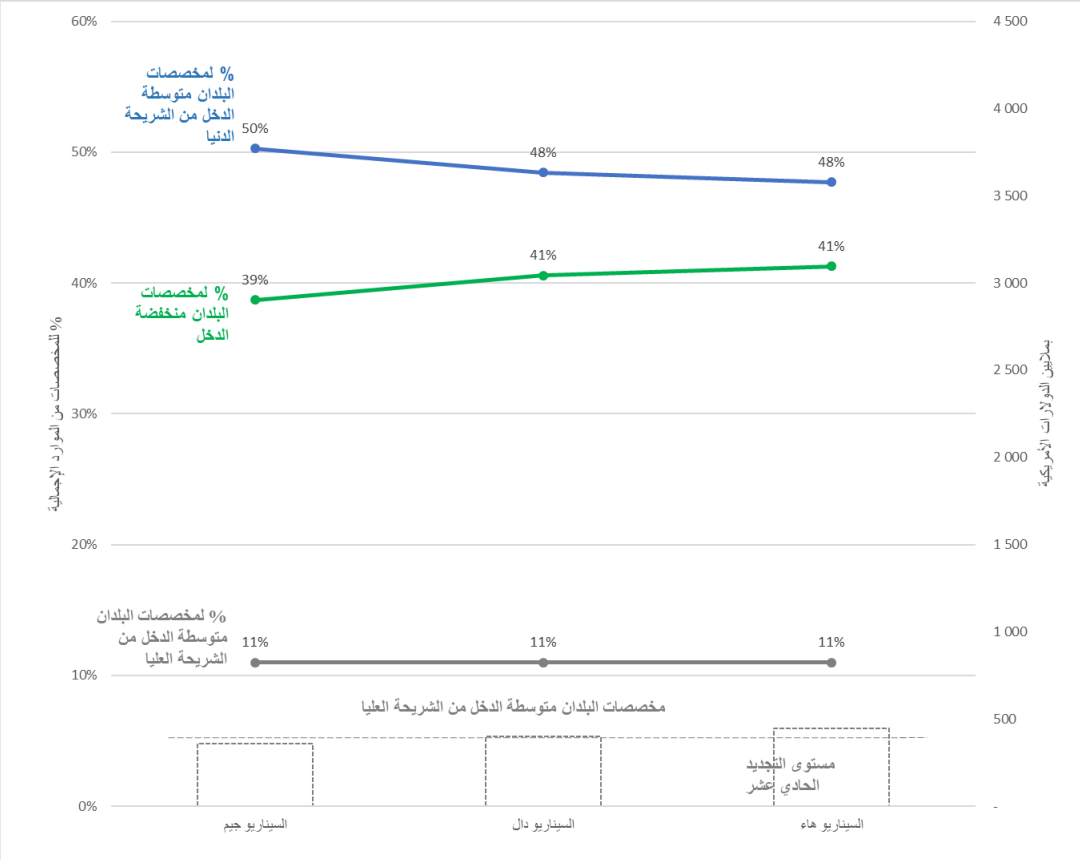

167- من خلال تحليل الديناميات الموصوفة أعلاه، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

(1) **لا يمكن مواصلة دعم البلدان منخفضة الدخل المدينة، التي تقع في صميم مهمة الصندوق، إلا إذا تم تأمين تجديد للموارد قدره 1.55 مليار دولار أمريكي على الأقل (السيناريو دال).** والطريقة الوحيدة التي تمكن الصندوق من تقديم تمويل كبير للبلدان منخفضة الدخل، والتي يمكنها الحصول على الجزء الأكبر من مظروف إطار القدرة على تحمل الديون، هي من خلال مساهمات أكبر في تجديد الموارد من الدول الأعضاء. والسيناريوهان دال وهاء وحدهما يسمحان للصندوق بتقديم على الأقل نفس مستوى مِنح إطار القدرة على تحمل الديون في فترة التجديد الحادي عشر للموارد للبلدان منخفضة الدخل المدينة (595 مليون دولار أمريكي). ويهدف الصندوق إلى زيادة دعمه للبلدان منخفضة الدخل المثقلة بالديون، والتي قد يزداد عددها أيضا بسبب الجائحة. ومن أجل الاستجابة بشكل فعال للاحتياجات المتزايدة لهذه البلدان، ومضاعفة أثر الصندوق بحلول عام 2030، ستحتاج الدول الأعضاء إلى مضاعفة مساهمتها[51] بالمقارنة مع التجديد الحادي عشر للموارد.

(2) **كلما زاد تجديد الموارد، كلما زاد تحويل الموارد إلى أكثر البلدان احتياجا.** ويسمح التجديد الأعلى للموارد بتحول نسبي ومطلق في حجم موارد الصندوق نحو البلدان منخفضة الدخل. وبشكل عام، يولد تجديد الموارد الأعلى فوائد أكثر للبلدان الأشد فقرا (التي يقل الدخل القومي الإجمالي فيها عن 000 2 دولار أمريكي).

(3) **وفي كل سيناريو، تخصص نسبة 11 في المائة كحد أدنى و20 في المائة كحد أقصى من إجمالي الموارد للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.** وبما أنه يمكن تمويل البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بشكل مستدام حصريا تقريبا من خلال الأموال المقترضة، فإن اعتماد هذه البلدان على التجديدات الأعلى للموارد أقل أهمية مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

(4) **الاقتراض أمر رئيسي بالنسبة لجميع السيناريوهات ويدعم إطارا ماليا تحويليا لتوسيع وتعميق أثر الصندوق.** إن دعم الدول الأعضاء لتوسيع إطار الاقتراض، وقاعدة المقرضين المترتبة على ذلك، أمر ضروري لتطور نموذج عمل الصندوق. والاقتراض يمول البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، بالإضافة إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المؤهلة، ويقدم موارد أكثر لبلدان جميع فئات الدخل.

أثر التجديد الثاني عشر للموارد وزيادة الاستثمار لتوسيع نطاق الوصول

168- **يهدف الصندوق إلى مضاعفة أثره بحلول عام 2030 (أي بحلول التجديد الرابع عشر للموارد). ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في السيناريو هاء.** ومضاعفة الأثر تعني مضاعفة عدد الأشخاص الذين يزداد دخلهم من العدد الحالي البالغ 20 مليون شخص في السنة إلى 40 مليون في السنة بحلول عام 2030 (أي على مدى التجديدات الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر للموارد). ومع افتراض تقدم خطي، سيحتاج الصندوق إلى تحقيق ثلث تلك الزيادة خلال التجديد الثاني عشر للموارد. وهذا يساوي حوالي 7 ملايين شخص أكثر في السنة من المستوى الحالي، مما يؤدي إلى زيادة 27 مليون شخص في السنة لدخولهم. وكما هو مبين في الجدولين 2 و3، لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال: (1) الجمع بين السيناريو هاء لبرنامج القروض والمِنح في الصندوق (75 مليونا كعدد إجمالي أو 25 مليونا في السنة) والسيناريوهين المنخفضين لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص؛ أو (2) السيناريو دال لبرنامج القروض

[51] تشمل مساهمات الدول الأعضاء المساهمات الإضافية في الموارد الأساسية وفي برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، وبرنامج تمويل القطاع الخاص.

والمِنح (68 مليونا كعدد إجمالي أو 23 مليونا في السنة) والسيناريوهين المرتفعين لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص.

169- **ويعرض الجدول 2 مستويات الأثر التي سيتم تحقيقها خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد لكل سيناريو من السيناريوهات الثلاثة. ومع افتراض نسبة تمويل مشترك قدرها 1.4، ستتراوح قيمة برنامج العمل بين 7.9 مليار دولار أمريكي و9.8 مليار دولار أمريكي.** فقد أشارت تقييمات الأثر المؤسسي للتجديد العاشر لموارد الصندوق إلى أن التجديد العاشر للموارد أدى إلى زيادة دخل 62 مليون شخص، وزيادة الإنتاج الزراعي لـ 47 مليون شخص، وزيادة قيمة وصول 50 مليون شخص إلى السوق، مع بناء قدرة أكبر على الصمود بالنسبة إلى 26 مليون شخص. وبما أن تقييمات الأثر في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لم تكتمل، فقد استخدمت بيانات التجديد العاشر للموارد لتقدير آثار التجديد الثاني عشر للموارد. وعلى النحو الموضح في الجدول، السيناريوهان دال وهاء فقط يزيدان من أثر الصندوق لأنهما السيناريوهان الوحيدان اللذان يرفعان برنامج القروض والمِنح إلى ما يتجاوز مستويات التجديد الحادي عشر للموارد.

الجدول 2

سيناريوهات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأثره

	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق		
	السيناريو جيم	السيناريو دال	السيناريو هاء
إجمالي برنامج القروض والمِنح (أقصى مستوى)	3 400	3 800	4 200
نسبة التمويل المشترك	1.4	1.4	1.4
برنامج العمل[52]	7 950	8 910	9 870
الهدف: زيادة الدخل	60	68	75
الهدف الاستراتيجي 1: زيادة الإنتاج	46	51	57
الهدف الاستراتيجي 2: زيادة الوصول إلى الأسواق	49	55	61
الهدف الاستراتيجي 3: زيادة القدرة على الصمود	25	28	32

ملاحظة: يقاس الحد الأقصى لإجمالي برنامج القروض والمِنح، وبرنامج العمل بملايين الدولارات الأمريكية، بينما يقاس هدف زيادة الدخل، والأهداف الاستراتيجية المتمثلة في زيادة الإنتاج، وزيادة الوصول إلى الأسواق، وزيادة القدرة على الصمود بملايين الأشخاص.

170- **ويعتمد توزيع الأثر عبر البلدان على تخصيص الموارد عبر فئات دخل البلدان، والحساس بدوره لمستوى تمويل إطار القدرة على تحمل الديون.** يوفر الجدول 3 توزيع الأثر التقديري لبرنامج القروض والمِنح على عدد الأشخاص الذين زاد دخلهم عبر فئات الدخل على أساس السيناريوهات المعروضة في الجدول 2. ومن السيناريو جيم إلى السيناريو هاء، يزيد الأثر من 60 مليون شخص إلى 75 مليون شخص؛ وهذه المكاسب هي في المقام الأول في البلدان منخفضة الدخل. وفي الواقع، حوالي ثلثي الآثار الإضافية تعود إلى البلدان منخفضة الدخل، بينما يعود الثلث الأخير إلى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

[52] يحتسب برنامج العمل الوارد في هذا الجدول عن طريق تطبيق نسبة تمويل مشترك قدرها 1.4 على برنامج القروض والمِنح باستثناء المِنح العادية (نظرا لأن هذه المِنح لا تحشد أي تمويل مشترك). ولا يشتمل برنامج العمل على برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + أو برنامج تمويل القطاع الخاص نظرا لأن تقديرات أثر هذين البرنامجين معروضة بشكل منفصل في الجدول 4.

الجدول 3

توزيع أثر التجديد الثاني عشر للموارد حسب السيناريو كعدد الأشخاص الذين زاد دخلهم

	التجديد الثاني عشر للموارد		
	السيناريو جيم	السيناريو دال	السيناريو هاء
البلدان منخفضة الدخل - إطار القدرة على تحمل الديون	7	9	11
البلدان منخفضة الدخل – غير ذلك	16	18	20
المجموع الفرعي للبلدان منخفضة الدخل	23	28	31
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	30	33	36
المجموع الفرعي للبلدان منخفضة الدخل + البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	54	60	67
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	7	7	8
المجموع	60	68	75

ملاحظة: تقاس زيادة الدخل بملايين الأشخاص.

171- **وسيؤدي إدخال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص إلى أثر إضافي**. ويقدم الجدول 4 تقديرات للأثر استنادا إلى سيناريوهين محتملين للتمويل بالنسبة لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + (250 مليون دولار أمريكي، و500 مليون دولار أمريكي)، وثلاثة سيناريوهات بالنسبة لبرنامج تمويل القطاع الخاص (67 مليون دولار أمريكي، و100 مليون دولار أمريكي، و200 مليون دولار أمريكي). وباستخدام تقديرات أثر التجديد العاشر للموارد كخط أساس، يتوقع أن هذين البرنامجين سيزيدان العدد الإجمالي للأشخاص الذين يتمتعون بدخول أعلى بما يتراوح بين 3 ملايين و9 ملايين شخص، حسب السيناريو.

الجدول 4

أثر برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص

	برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +		برنامج تمويل القطاع الخاص		
	السيناريو 1	السيناريو 2	السيناريو 1	السيناريو 2	السيناريو 3
الموارد الأولية	250	500	67	100	200
نسبة التمويل المشترك	0.3	0.3	5.0	5.0	5.0
الموارد الإجمالية	325	650	335	500	1 000
الهدف: زيادة الدخل	2.9	5.8	3.0	4.4	8.9

ملاحظة: تقاس الموارد الأولية والموارد الإجمالية بملايين الدولارات الأمريكية، بينما تقاس زيادة الدخل بملايين الأشخاص.

سابعا- الإبلاغ عن النتائج والتقدم المحرز خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

172- **سيتم قياس أهداف التجديد الثاني عشر للموارد والإبلاغ عنها بصورة منهجية وشفافة**. وستتمثل الوسيلتان الرئيسيتان لصياغة وقياس طموحات الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر للموارد في مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (الملحق الأول) وإطار إدارة النتائج في فترة التجديد الثاني عشر للموارد (الملحق الثاني).

173- **وتعكس مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد للتجديد الثاني عشر للموارد (الملحق الأول) الالتزامات الرئيسية التي تم التعهد بها خلال هيئة المشاورات**. ويعبّر كل التزام عن مجالات عمل ذات أولوية

عالية تم الاتفاق عليها أثناء هيئة المشاورات، وترتبط بمجموعة من الإجراءات المحددة زمنيا والقابلة للرصد والتي يجب اتخاذها بغية الوفاء بهذه الالتزامات. كما تحدد المصفوفة مؤشرات إطار إدارة النتائج التي ستتأثر بكل التزام. ويمثل هذا النموذج استمرارا لممارسات التجديد الحادي عشر للموارد والمتمثلة في توفير إطار متكامل للمساءلة، والتمييز بين الالتزامات الأعلى مستوى والإجراءات القابلة للرصد، وتوضيح نظرية التغيير عبر الربط بمؤشرات محددة لإطار إدارة النتائج.

174- **ويوفر إطار إدارة النتائج في فترة التجديد الثاني عشر للموارد الأساس لتوضيح أداء الصندوق فيما يتعلق بنظرية التغيير الخاصة به.** ويعتبر إطار إدارة النتائج جزءا لا يتجزأ من إطار الفعالية الإنمائية للصندوق، وأداة هامة لتوضيح وإدارة الأداء على المستوى المؤسسي. وهو يعبّر عن المجالات الرئيسية ذات الأولوية والتي تم تحديدها والاتفاق عليها خلال عملية تجديد الموارد، كما أنه يتضمن مؤشرات أساسية لتتبع التقدم المحرز.

175- **ويستند الإطار المقترح لإدارة النتائج (الملحق الثاني) إلى النهج المتبع خلال دورات سابقة لتجديد الموارد، ويتم تحديثه بما يتماشى مع مبدئي تعديل الإطار ومواءمة الالتزامات مع الأهداف العالمية.** ويقوم الإطار المعدل لإدارة النتائج في فترة التجديد الثاني عشر للموارد على هيكل ونهج الإصدارات السابقة، ويتم تحديثه ليتماشى مع الممارسة الحالية لإدارة النتائج في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ويشمل ذلك: استخدام المزيد من البيانات في الوقت الفعلي؛ وإدخال مؤشرات جديدة توجهها النواتج، من قبيل خلق فرص العمل، بغية قياس النتائج بدقة أكبر؛ والبدء باستخدام لوحة متابعة من أجل توضيح التقدم المحرز بالمقارنة مع الأهداف بطريقة شاملة. وتتطلب مواءمة الالتزامات المؤسسية مع العمليات العالمية مواءمة المؤشرات المؤسسية مع تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويتيح ذلك فهما أفضل بين المنظمات الدولية لمساهماتها نحو تحقيق خطة عام 2030.

176- **ويستند إطار إدارة النتائج المقترح إلى نظرية التغيير الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد، وهو يتألف من هيكل ثلاثي المستويات.** ويشمل المستوى الأول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمهمة الصندوق. أما المستوى الثاني، فيتعلق بتحقيق النتائج والأثر، ويقوم بالإبلاغ عن تدابير محددة على مستوى الأثر، والنواتج، والمخرجات. وتتضمن المؤشرات الرئيسية الجديدة على هذا المستوى خلق فرص العمل وحيازة الأراضي. ويتعلق المستوى الثالث أيضا بإيصال الأثر، ولكنه يقوم بالإبلاغ عن الأداء التنظيمي والتشغيلي – والذي يدعم النتائج على المستويين الأول والثاني.

177- **وسيتم الإبلاغ سنويا عن التقدم المحرز في مصفوفة الالتزامات وتحقيق أهداف إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر للموارد من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.**

178- **وعلى غرار عمليات تجديد الموارد السابقة، سيقوم الصندوق بالإبلاغ عن مؤشرات الأثر خلال العام الأخير من التجديد الثاني عشر للموارد.** وسيُعرض تقرير تجميعي عن نتائج تقديرات الأثر التي يجريها الصندوق على المجلس التنفيذي في أوائل عام 2024. وتستمر بذلك ممارسة الصندوق باعتباره أحد المؤسسات المالية الدولية القليلة التي تقيس بصورة منهجية الأثر المنسوب إلى العمليات التي تمولها.

ثامنا- ترتيبات استعراض منتصف الفترة للتجديد الثاني عشر للموارد وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد

179- **استعراض منتصف الفترة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.** سيتم إجراء استعراض منتصف الفترة لتنفيذ التجديد الثاني عشر للموارد، وستُعرض نتائجه في دورة مبكرة من مشاورات التجديد الثالث عشر للموارد. وسيتم تخصيص وقت كافٍ خلال الدورة المذكورة لإتمام جدول الأعمال للدورات اللاحقة من هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد.

180- **اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق**. سيتم اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد من خلال عملية مفتوحة يتم استكمالها قبل انعقاد الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد، وذلك بالتعاون مع المجلس التنفيذي.

تاسعا- التوصية

181- توصي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق مجلس المحافظين باعتماد مشروع القرار المرفق بوصفه الملحق الثامن بهذا التقرير.

مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات المختارة من إطار إدارة النتائج*
1- تعميق الأثر وتوسيعه - عدم ترك أحد يتخلف عن الركب			
1-1 رفع مستوى الطموح فيما يخص التعميم والقضايا الأخرى ذات الأولوية، وتعزيز استهداف أشد سكان الريف ضعفا	1- زيادة هدف تمويل المناخ إلى 35 في المائة من برنامج القروض والمِنح الخاص بالتجديد الثاني عشر للموارد	الفصل الرابع من 2024	
	2- المصادقة على استراتيجية بشأن التنوع البيولوجي	الفصل الرابع من 2021	
	3- التأكد من إحداث 35 في المائة من المشروعات عند التصميم لأثر تحولي على صعيد التمايز بين الجنسين	الفصل الرابع من 2024	
	4- ضمان إعطاء 60 في المائة من المشروعات الاستثمارية الجديدة أولوية صريحة للشباب وعمالتهم	الفصل الرابع من 2024	
	5- إعداد استراتيجية جديدة بشأن عمل الصندوق مع الشعوب الأصلية	الفصل الثاني من 2022	
	6- التأكد من أن إدراج ما لا يقل عن 10 مشروعات جديدة للشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة ذات أولوية	الفصل الرابع من 2024	
	7- تقديم منحة منتظمة لتجديد موارد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية وتعبئة موارد إضافية من شركاء آخرين	الفصل الرابع من 2022	
	8- وضع استراتيجية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة	الفصل الثاني من 2022	
	9- التأكد من إدراج ما لا يقل عن خمسة مشروعات للأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية	الفصل الرابع من 2024	
	10-تنقيح سياسة الاستهداف في الصندوق لتعكس بصورة أفضل أولويات التعميم والشمول الاجتماعي (الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة)	الفصل الرابع من 2022	
	11-تعزيز الإبلاغ عن مواضيع التعميم والالتزامات من خلال تقرير سنوي مستقل يرفد تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق[53]	الفصل الثالث من 2023	
2-1 التركيز الاستراتيجي على الهشاشة، والنزاعات، وبناء القدرة على الصمود	12-استعراض انخراط الصندوق في الأوضاع الهشة لتحسين الأداء في بناء القدرة على الصمود، والحد من الاحتياجات الإنسانية، والانخراط بفعالية في الأوضاع المتأثرة بالنزاعات	الفصل الرابع من 2022	
	13-إعداد مبادرات محددة لتعزيز انخراط الصندوق في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، والاستفادة من برنامج الصمود الريفي (بما في ذلك مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن ومبادرة الجدار الأخضر العظيم) لزيادة الموارد وتعزيز التعاون مع الشركاء	الفصل الرابع من 2023	
	14-تخصيص ما لا يقل عن 25 في المائة من الموارد الأساسية لبلدان تعاني من أوضاع هشة	الفصل الثاني من 2022	
3-1 إعطاء الأولوية لأشد البلدان فقرا في الموارد الأساسية للصندوق	15-تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وضمان تخصيص 50 في المائة منها لأفريقيا، و45 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء	الفصل الثاني من 2022	

[53] سيستند الإبلاغ إلى ورقة التعميم لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (IFAD12/2/R.3/Rev.2).

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات المختارة من إطار إدارة النتائج*
	16-تخصيص ما بين 11 في المائة و20 في المائة من برنامج القروض والمِنح لفترة التجديد الثاني عشر للموارد للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا باستخدام الموارد المقترضة	الفصل الرابع من 2024	
	17-المصادقة على سياسة التخرج قبل التجديد الثاني عشر للموارد	الفصل الثالث من 2021	
	18-إنشاء آلية خاصة بالوصول إلى الموارد المقترضة	الفصل الثاني من 2021	
4-1 الشراكات الاستراتيجية لتعزيز الأثر	19-المصادقة على استراتيجية جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	الفصل الرابع من 2021	
2- تفعيل البرامج القطرية التحويلية			
1-2 تعزيز الأداء والكفاءة	20-وضع خطة عمل حول الكفاءة على مستوى المشروعات	الفصل الرابع من 2021	
	21-وضع خطة عمل للرصد والتقييم على مستوى المشروعات	الفصل الرابع من 2022	
	22-استعراض إطار الفعالية الإنمائية للصندوق وتحديثه	الفصل الرابع من 2021	
	23-وضع نموذج تشغيلي ومبادئ توجيهية للابتكار في الصندوق	الفصل الثالث من 2021	
	24-ضمان تحديد 50 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية و مذكرات الاستراتيجيات القطرية المعتمدة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد لفرص ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	الفصل الرابع من 2024	
	25-إعداد ما لا يقل عن خمسة مشروعات تدمج النُهج الزراعية الرقمية	الفصل الرابع من 2024	
2-2 الاستدامة وتوسيع نطاق النتائج	26-تحري الأساليب والأدوات لتوسيع نطاق الانخراط السياساتي	الفصل الرابع من 2022	
	27-توحيد بيانات السياسات على مستوى النواتج على مستوى البرامج القطرية	الفصل الرابع من 2022	
	28-وضع خطة عمل بشأن استدامة النتائج وتنفيذها	الفصل الرابع من 2021	
	29-تحديث استراتيجية توسيع النطاق في الصندوق	الفصل الرابع من 2021	
3-2 توسيع حزمة أدوات الصندوق لدعم سكان الريف الفقراء	30-المصادقة على السياسة الجديدة لتمويل المِنح	الفصل الثاني من 2021	
	31-إعداد مبادئ توجيهية وتجريب نُهج برامجية متعددة المراحل	الفصل الرابع من 2024	
3- التغيير المؤسسي التحويلي			
1-3 زيادة اللامركزية في الصندوق، مع تعزيز آليات الضمانات المؤسسية وإدارة المخاطر	32-زيادة اللامركزية من 32 في المائة إلى 45 في المائة من الموظفين	الفصل الرابع من 2023	
	33-الاستمرار في تطوير خطط عمل الصندوق التي تمتد لمدة عامين لمنع أعمال التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لها والمتوافقة مع استراتيجيات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأفضل الممارسات، وتقديم تحديثات منتظمة عن التنفيذ إلى المجلس التنفيذي	جارٍ	
4- الإطار المالي التحويلي			
1-4 زيادة الموارد من خلال دمج الاقتراض ونافذتين جديدتين للتمويل – برنامج التأقلم	34-إنشاء برنامج تمويل القطاع الخاص لحشد استثمارات القطاع الخاص، والدراية والابتكار لصالح المنتجين على نطاق صغير	الفصل الرابع من 2021	

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات المختارة من إطار إدارة النتائج*
لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + وبرنامج تمويل القطاع الخاص - في الإطار المالي للصندوق، وتحقيق مستوى مستهدف لبرنامج القروض والمنح يعادل XX مليار دولار أمريكي وبرنامج عمل يعادل XXX دولار أمريكي.	35-إنشاء برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + للمساعدة في سد فجوة تمويل المناخ وتعزيز قدرة الفئات السكانية الضعيفة على الصمود، وحشد موارد إضافية من خلال برنامج الصمود الريفي	الفصل الرابع من 2021	
	36-مواصلة تنفيذ استراتيجية التمويل المشترك التي تمت المصادقة عليها خلال التجديد الحادي عشر للموارد، والحفاظ على هدف للتمويل المشترك يعادل 1.4:1 على الأقل (0.8 محلي، 0.6 دولي)	الفصل الرابع من 2024	
	37-المشاركة في مجموعات عمل إدارة الديون التابعة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، والسعي للانضمام إلى منتديات عالمية أخرى معنية برصد الديون، والشفافية، وإدارة الديون، مثل نادي باريس (بصفة مراقب)	جارٍ	

إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق 2022-2024

مؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

معدلات الخصم لقروض الشركاء الميسّرة في الصندوق لفترة التجديد الثاني عشر للموارد

1- لم تطرأ أية تغييرات على إطار تقديم قروض الشركاء الميسّرة لدعم التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بالمقارنة مع إطار التجديد الحادي عشر للموارد.[54] ويرد فيما يلي عرض لمعدلات الخصم المطبقة على فترة التجديد الثاني عشر للموارد.

2- وترد معدلات الخصم الناتجة عن المنهجية الموصوفة في الجدول 1 أدناه. وتم حساب المعدلات وفقا للقيم المسجلة في 30 يونيو/حزيران 2020.

الجدول 1

معدلات الخصم لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

(النسبة المئوية)

	تكلفة تمويل المشروع/معدل الخصم	
العملة	*قرض الشركاء الميسّر لمدة 25 عاما*	*قرض الشركاء الميسّر لمدة 40 عاما*
حقوق السحب الخاصة	**1.69**	**1.77**
الدولار الأمريكي	2.07	2.34
الين الياباني	0.63	0.79
الجنيه الإسترليني البريطاني	1.46	1.57
اليورو	0.89	0.70
الرنمينبي الصيني	3.49	3.62

3- وتسمح معدلات الخصم المرتبطة بعملة محددة بحساب عنصر المنحة بكل عملة على حدة. وهي ترد في الجداول أدناه.

الجدول 2-أ

أسعار فائدة الكوبون المقابلة بين حقوق السحب الخاصة وعملات سلة حقوق السحب الخاصة (قرض الشركاء الميسّر لمدة 25 عاما)

(النسبة المئوية)

قرض الشركاء الميسّر لمدة 25 عاما مع جدول صروفات لثلاث سنوات					
العملة	*أسعار فائدة الكوبون*				
حقوق السحب الخاصة	**0.00**	**0.50**	**1.00**	**1.50**	**2.00**
الدولار الأمريكي	0.33	0.85	1.36	1.88	2.39
الين الياباني	(0.91)	(0.45)	0.01	0.47	0.93
الجنيه الإسترليني البريطاني	(0.19)	0.30	0.79	1.28	1.77
اليورو	(0.69)	(0.22)	0.25	0.72	1.19
الرنمينبي الصيني	1.54	2.11	2.68	3.25	3.83
عنصر المنحة	**20.84**	**14.63**	**8.42**	**2.22**	**(3.99)**

[54] EB 2017/S10/R.2/Rev.1.

الجدول 2-ب

أسعار فائدة الكوبون المقابلة بين حقوق السحب الخاصة وعملات سلة حقوق السحب الخاصة (قرض الشركاء الميسّر لمدة 40 عاما)

(النسبة المئوية)

قرض الشركاء الميسّر لمدة 40 عاما مع جدول صروفات لثلاث سنوات					
العملة	*أسعار فائدة الكوبون*				
حقوق السحب الخاصة	**0.00**	**0.50**	**1.00**	**1.50**	**2.00**
الدولار الأمريكي	0.44	0.97	1.51	2.04	2.58
الين الياباني	(0.77)	(0.33)	0.11	0.55	0.99
الجنيه الإسترليني البريطاني	(0.16)	0.33	0.82	1.31	1.79
اليورو	(0.84)	(0.41)	0.03	0.47	0.90
الرنمينبي الصيني	1.40	2.02	2.64	3.26	3.88
عنصر المنحة	**33.91**	**24.29**	**14.67**	**5.05**	**(4.57)**

الجدول 3-أ

عناصر منحة توضيحية في قروض الشركاء الميسّرة حسب أسعار مختلفة لفائدة الكوبون

(النسبة المئوية)

قرض الشركاء الميسّر لمدة 25 عاما مع جدول صروفات لثلاث سنوات			
العملة	*أسعار فائدة الكوبون*		
حقوق السحب الخاصة	**0.00**	**0.50**	**1.00**
الدولار الأمريكي	0.33	0.85	1.36
الين الياباني	(0.91)	(0.45)	0.01
الجنيه الإسترليني البريطاني	(0.19)	0.30	0.79
اليورو	(0.69)	(0.22)	0.25
الرينمنبي الصيني	1.54	2.11	2.68
عنصر المنحة	**20.84**	**14.63**	**8.42**

الجدول 3-ب

عناصر منحة توضيحية في قروض الشركاء الميسّرة حسب أسعار مختلفة لفائدة الكوبون

(النسبة المئوية)

قرض الشركاء الميسّر لمدة 40 عاما مع جدول صروفات لثلاث سنوات			
العملة	*أسعار فائدة الكوبون*		
حقوق السحب الخاصة	**0.00**	**0.50**	**1.00**
الدولار الأمريكي	0.44	0.97	1.51
الين الياباني	(0.77)	(0.33)	0.11
الجنيه الإسترليني البريطاني	(0.16)	0.33	0.82
اليورو	(0.84)	(0.41)	0.03
الرينمنبي الصيني	1.40	2.02	2.64
عنصر المنحة	**33.91**	**24.29**	**14.67**

4- **خيار حد أدنى لسعر الفائدة.** ستكون هناك حاجة إلى حد أدنى لسعر الفائدة للدول الأعضاء التي تساهم بعملات يكون معادلُ نسبة 1 في المائة من حق السحب الخاص فيها (الحد الأقصى لسعر الفائدة في إطار قروض

الشركاء الميسّرة) سالبا. وفي هذه الحالة، ستقدم الدول الأعضاء قرضا بنسبة 0 في المائة بعملة قرض الشركاء الميسّر (يمكن أيضا الوصول إلى سعر فائدة الكوبون المعادل لنسبة 0 في المائة من خلال مزيج من قرض بسعر فائدة أعلى للكوبون ومنحة تكميلية). ويعني الحد الأدنى عند نسبة 0 في المائة أن سعر فائدة الكوبون الخاص بالقرض سيكون أعلى من معدل حق السحب الخاص البالغ 1 في المائة كحد أقصى. وسيتم ضمان المعاملة العادلة عبر جميع الدول الأعضاء من خلال استخدام سعر فائدة الكوبون المعادل لنسبة 0 في المائة في قرض الشركاء الميسّر لحساب عنصر المنحة في القرض، ولتحديد حقوق التصويت والامتثال للحد الأدنى من مساهمة المِنح. وسيؤدي استخدام سعر فائدة يعادل 0 في المائة لعملة قرض الشركاء الميسّر إلى عنصر منحة أقل مرتبط بالقرض، مما يعني أن الدولة العضو ستحتاج إلى تقديم قرض أكبر لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات مساهمة المِنح.

5- **إمكانية تقديم دفعات مِنح إضافية**. إذا اختارت دولة عضو تقديم دفعة منحة إضافية مقدما، فسيتم حساب المبلغ المطلوب دفعه بناء على القيمة الحالية للفرق في التدفقات النقدية المستقبلية بين مدفوعات الكوبون الأصلي ومدفوعات الكوبون المستهدف. وسيتم استخدام نفس معدل الخصم المستخدم في إطار قروض الشركاء الميسّرة في حساب القيمة الحالية. ويمكن للدولة العضو تسديد دفعة المنحة الإضافية على عدة أقساط فقط في حال كان لقرض الشركاء الميسّر نفس جدول الصروفات، وإذا تمت المحافظة على القيمة الحالية لمدفوعات المنحة الإضافية. ويوضح الجدول 4 مدفوعات المِنح الإضافية المطلوبة بأسعار فائدة مختلفة للكوبون الأصلي والمستهدف.

الجدول 4

دفعات المنح الإضافية المطلوبة لسد الفرق بين سعري فائدة الكوبون الأصلي والكوبون المستهدف

(النسبة المئوية)

قرض شركاء ميسّر لمدة 25 عاما بقيمة 1 مليار من عملة التقويم، مع جدول صروفات لثلاث سنوات

العملة	*الكوبون المطلوب*	*الكوبون المستهدف*	*الفرق (الكوبون الأصلي مقابل الكوبون المستهدف)*	*معدل الخصم*	*المنحة الإضافية (مقدما) بالعملة*
حقوق السحب الخاصة	2.00	1.00	1.00	1.69	122 مليون
الدولار الأمريكي	2.36	1.36	1.00	2.07	118 مليون
الين الياباني	1.01	0.01	1.00	0.63	134 مليون
الجنيه الإسترليني البريطاني	1.79	0.79	1.00	1.46	125 مليون
اليورو	1.25	0.25	1.00	0.89	131 مليون
الرينمنبي الصيني	3.68	2.68	1.00	3.49	105 ملايين

6- ويُعطي عنصر المنحة في قرض الشركاء الميسّر الدول الأعضاء المُقرضة الحق في التصويت باستخدام نفس الصيغة المطبقة على مساهمات تجديد الموارد، على النحو المنصوص عليه في المادة 6، البند 3 (أ) (2) من اتفاقية إنشاء الصندوق، والتي تنص على ما يلي: "تنشأ الأصوات لكل تجديد للموارد بمعدل مائة (100) صوت لكل مبلغ يعادل مائة وثمانية وخمسين مليون (000 000 158) دولار أمريكي تمت المساهمة به في القيمة الكلية لتجديد الموارد، أو كسور هذا المبلغ."

7- وتؤكد الإدارة للدول الأعضاء أن جميع مساهمات المِنح المقدمة من الشركاء ستذهب بصورة مباشرة إلى المستفيدين من الصندوق. وستكون القروض التيسيرية قائمة بذاتها وستتم خدمتها عن طريق التدفقات العائدة من قروض الصندوق التيسيرية للغاية والقروض بشروط مختلطة المعتمدة خلال فترة التجديد الثاني عشر للموارد. ولن يتحمل مقدمو منح قروض الشركاء الميسّرة في الصندوق أية تكاليف أو مخاطر مرتبطة بالقروض التيسيرية.